

11-2018

جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص) في ظل المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2102 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات (دراسة مقارنة

أسماء علي سالم راشد الشامسي

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/public_law_theses

Part of the [Law Commons](#)

Recommended Citation

سالم راشد الشامسي, أسماء علي, "جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص) في ظل المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2102 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات (دراسة مقارنة" (2018). *Public Law Theses*. 16. https://scholarworks.uaeu.ac.ae/public_law_theses/16

This Thesis is brought to you for free and open access by the Public Law at Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Public Law Theses by an authorized administrator of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact fadl.musa@uaeu.ac.ae.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

كلية القانون

قسم القانون العام

جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص (في ظل المرسوم بقانون رقم
5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات) دراسة مقارنة

أسماء علي سالم راشد الشامسي

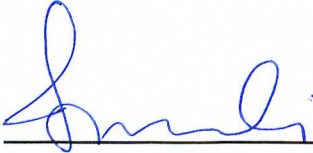
أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام

إشراف د. محمد الحمادي

نوفمبر 2018

إقرار أصالة الأطروحة

أنا أسماء علي سالم راشد الشامسي، الموقعة أدناه، طالبة دراسات عليا في جامعة الإمارات العربية المتحدة ومقدمة الأطروحة الجامعية بعنوان " جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص (في ظل المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات) دراسة مقارنة"، أقر أيضاً بأن هذه الأطروحة هي العمل البحثي الأصلي الذي قمت بإعداده تحت إشراف د. محمد الحمادي، أستاذ مشارك في كلية القانون. وأقر أيضاً بأن هذه الأطروحة لم تقدم من قبل لنيل درجة علمية مماثلة من أي جامعة أخرى، علماً بأن كل المصادر العلمية التي استعنت بها في هذا البحث قد تم توثيقها والاستشهاد بها بالطريقة المتفق عليها. وأقر أيضاً بعدم وجود أي تعارض محتمل مع مصالح المؤسسة التي أعمل فيها بما يتعلق بإجراء البحث وجمع البيانات والتأليف وعرض نتائج و/أو نشر هذه الأطروحة.

توقيع الطالب:  التاريخ: ٢٠١٨/١٢/١٤

إجازة أطروحة الماجستير

أجيزت أطروحة الماجستير من قبل أعضاء لجنة المناقشة المشار إليهم أدناه:

(1) المشرف (رئيس اللجنة): د/ محمد شاكر الحمادي

الدرجة: أستاذ مشارك

قسم القانون العام

كلية القانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة


التوقيع:  التاريخ: ٢٠١٨/١١/٢٧

(2) عضو داخلي: أ.د/ أبو الوفا محمد أبو الوفا

الدرجة: أستاذ

قسم: القانون العام

كلية: القانون – جامعة الإمارات العربية المتحدة

التوقيع:  التاريخ: ٢٠١٨/١١/٢٧

(3) عضو خارجي: أ.د/ خالد موسى توني

الدرجة: أستاذ

أكاديمية كلية شرطة دبي

التوقيع:  التاريخ: ٢٠١٨/١١/٢٧

اعتمدت الأطروحة من قبل:

(1) عميد كلية القانون: الأستاذ الدكتور / محمد حسن علي محمد

التوقيع: محمد حسن علي محمد التاريخ: ١٤/١٢/٢٠١٩

(2) عميد كلية الدراسات العليا بالإنابة الدكتور / علي المرزوقي

التوقيع: Ali Hassan التاريخ: 14/1/2019

النسخة رقم 10 من 10

الملخص

تتناول الأطروحة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص المنصوص عليها في المادة (21) من المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والمتمثلة بحرمة الإعتداء على المحادثات والاتصالات، وحرمة الإعتداء على الصور سواء بالتقاطها أو نشرها، وحرمة الإعتداء بنشر أخبار أو تعليقات حتى وأن كانت صحيحة، وحرمة تعديل ومعالجة التسجيلات أو الصور.

وتعتبر جرائم الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص من الجرائم القديمة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية القديمة، ولكنها سرعان ما تطورت نظراً للتقدم التكنولوجي الذي لعب دور كبير في سرعة وسهولة انتشار الأخبار و الصور، الأمر الذي من شأنه يمثل تهديداً لخصوصية الأشخاص وسهولة الإعتداء على حرمة حياتهم الخاصة، ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود حماية قانونية صارمة تساهم في الحد من هذه الجرائم.

تتبع أهمية الموضوع من ضرورة معرفة الأحكام القانونية المتعلقة بجرائم الإعتداء على خصوصية الآخرين بإستخدام الوسائل الإلكترونية، خصوصاً أنها من الجرائم المستحدثة ولم يتم دراستها بشكل تفصيلي من قبل الباحثين، حتى أنه يندر وجود دراسات متخصصة سابقة في هذا الموضوع.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح أركان وعقوبة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص من خلال تقسيم البحث إلى فصلين: يتناول الأول منهما البحث في محل السلوك الجرمي والركن المادي وشروط تحققه في هذه الجرائم.

ويتناول الفصل الثاني الركن المعنوي وعقوبة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص، وذلك من خلال البحث في الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي والباعث على

أرتكاب هذه الجرائم، والبحث في ماهية العقوبة الأصلية والعقوبة التكميلية والتدابير الجنائية لهذه الجرائم.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية حماية خصوصية الأشخاص، من خلال ضبط مرتكبين هذه الجرائم وضرورة معاقبتهم، لحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

كلمات البحث الرئيسية: خصوصية الأشخاص، جرائم تقنية المعلومات.

العنوان والملخص باللغة الإنجليزية

Invading the privacy another person crime (Under Federal Legal Decree No. 5 of 2012 on combating cyber crimes) - Comparative Study

Abstract

The thesis deals with the crimes of assaulting the privacy of persons stipulated in Article 21 of Decree-Law No. (5) of 2012 on combating IT crimes, namely the crime of assaulting the conversations and communication, the crime of assaulting the images either by taking them or publishing them, even if they were correct and the offense of modifying and processing recordings or images.

Crimes against the inviolability of private lives are considered old crimes committed by ancient human societies, but have rapidly developed due to technological advances that have played a major role in the rapid and easy dissemination of news and images, which would pose a threat to the privacy of people and the vulnerability to the inviolability of their private lives, Hence the need for strict legal protection to contribute to the reduction of such crimes.

The importance of the subject stems from the need to know the legal provisions relating to the crimes of assaulting the privacy of others using electronic means, especially as they are new crimes and have not been studied in detail by researchers, so that there are rare previous specialized studies on this subject.

The study dealt with clarifying the elements and the penalty of the crimes of assault on the privacy of people by dividing the research into two chapters: the first deals with the research in the place of criminal behavior and the physical structure and conditions to be achieved in these crimes.

Chapter II deals with the moral element and the penalty for crimes of assault on the privacy of persons by examining the moral aspect of criminal intent and the perpetration of such crimes, and examining the nature of the original penalty, supplementary punishment and criminal measures for such crimes.

The study concluded by stressing the importance of protecting the privacy of persons by controlling the perpetrators of such crimes and the need to punish them for the protection of public interest, morals and public morals.

Keywords: Privacy of people, IT crimes.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة. وعظيم الشكر والعرفان للدكتور محمد الحمادي الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذه الأطروحة.

والشكر موصول إلى أساتذتي الكرام أعضاء هيئة التدريس في كلية القانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة، الذين لن أنسى فضلهم ما حييت على كل ما بذلوه وقدموه لي من مساعدة ودعم.

وأخيراً كل الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعد بأي صورة في إتمام هذه الدراسة.

الإهداء

إلى من هو في ذمة الله (أبي)

وإلى جنتي تحت السماء (أمي)

وإلى سندي ومسندي واتكائي الذي لا يميل (أخواني وخواتي)

وإلى كل الأصدقاء

قائمة المحتويات

i.....	العنوان
ii.....	إقرار أصالة الأطروحة
iii.....	حقوق الملكية والنشر
iv.....	إجازة أطروحة الماجستير
vi.....	الملخص
viii.....	العنوان والملخص باللغة الإنجليزية
x.....	شكر وتقدير
xi.....	الإهداء
xii.....	قائمة المحتويات
1.....	المقدمة
7.....	المبحث التمهيدي: تعريف حرمة الحياة الخاصة وموقف التشريعات منها
7.....	المطلب الأول: ماهية الحق في حرمة الحياة الخاصة
9.....	المطلب الثاني: حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية
10.....	المطلب الثالث: حرمة الحياة الخاصة في القوانين الوضعية
10.....	الفرع الأول: موقف القوانين التي ترفض الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة
11.....	الفرع الثاني: موقف القوانين الذي تقر وتؤيد الحق في حرمة الحياة الخاصة
23.....	الفصل الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي وشروط تحققه في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص
23.....	المبحث الأول: محل السلوك الجرمي لجرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص
25.....	المطلب الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات
27.....	الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات
33.....	الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

المطلب الثاني: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالصور	35
الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بالصور	38
الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بالصور	40
المطلب الثالث: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالنشر	46
الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بالنشر	46
الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بالنشر	49
المطلب الرابع: محل السلوك الجرمي والركن المادي لتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور	50
الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور	51
الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بتعديل ومعالجة الأحاديث أو الصور	52
المبحث الثاني: شروط تحقق الركن المادي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	56
المطلب الأول: استخدام شبكة أو نظام أو سيلة من وسائل تقنية المعلومات الفرع الأول: ماهية نظام المعلومات الإلكتروني وشبكة تقنية المعلومات والوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة	56
الفرع الثاني: أنواع الوسائل الإلكترونية في جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص	57
المطلب الثاني: أسباب أباحة الاعتداء على خصوصية الأشخاص	59
الفرع الأول: تصريح القانون (صدور إذن قضائي)	64
الفرع الثاني: رضاء صاحب الحق بالتعدي	64
الفصل الثاني: الركن المعنوي والجزاء الجنائي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	68
المبحث الأول: الركن المعنوي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	75
المطلب الأول: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات	75
المطلب الثاني: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بالصور	78
المطلب الثالث: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بالنشر	80
المطلب الرابع: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور	82
المبحث الثاني: الجزاء الجنائي على ارتكاب جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	83
المطلب الأول: العقوبة الأصلية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	85
المطلب الأول: العقوبة الأصلية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	86

الفرع الأول: العقوبة الأصلية المقررة لتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات والتجريم المتعلق بالصور والتجريم المتعلق بالنشر	88
الفرع الثاني: العقوبة الأصلية المقررة للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور	91
المطلب الثاني: العقوبات التكميلية لجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص	95
المطلب الثالث: التدابير الجنائية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص	98
الفرع الأول: التدابير الوجوبية	99
الفرع الثاني: التدابير الجوازية	103
الخاتمة	113
المراجع	117

المقدمة

يُعد الحق في حرمة الإعتداء على خصوصية الأشخاص بالوسائل الإلكترونية من أهم حقوق الإنسان في الوقت الحالي، وتقتضي طبيعة هذا الحق أن يحتفظ الإنسان بمحادثاته واتصالاته وصوره وأخباره بعيداً عن الإطلاع عليها أو نشرها، لذلك حرصت العديد من الدول إلى سن تشريعات تجرم الإعتداء على خصوصية الأشخاص، بحيث يتعرض للجزاء الجنائي كل من يمس حرمة الحياة للأشخاص.

وقد جرم قانون العقوبات الإماراتي رقم (3) لعام 1987 الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد باستراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات أو التقاط صور الغير في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه، باعتبارها من الجرائم الواقعة على الأشخاص وتؤثر بسمعهم¹.

ونظراً لتقدم وتطور التكنولوجيا وظهور ما يسمى بوسائل التواصل الإجتماعي التي أدت إلى سرعة أنتشار الأخبار حتى أصبح العالم قرية صغيرة، وإلى كثرة أنتشار الصور حتى أصبحت الصورة تضاهي ألف كلمة، ظهرت العديد من الجرائم الإلكترونية التي تمس حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، ومع مرور الزمن تبين بأن قواعد قانون العقوبات الإماراتي لا تكفي وحدها

¹ نصت المادة (378) من قانون العقوبات الإماراتي على أن: "يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه:
(1) استراق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيّاً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر.
(2) التقط أو نقل بجهاز أيّاً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .
فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الحالتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاهم هو لاء يكون مفترضاً.
كما يعاقب بذات العقوبة من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة .
ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته.
ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها".

لتحقيق حماية القيم والمصالح المجتمعية، فكان من اللازم إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ليشتد العقوبة ويضيف أحكام جديدة لتلك الحماية.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة في سن قوانين تجرم الإعتداء على خصوصية الأشخاص باستخدام الوسائل الإلكترونية، من خلال النص على ذلك في المادة (21) من مرسوم بقانون إتحادي رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي نصت على أن: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الاحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:

- 1- استراق السمع، أو اعتراض، أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.
- 2- التقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.
- 3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر، أو الإعتداء على خصوصيته أو انتهاكها".

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في أنها تتعلق بالأحكام الموضوعية لجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص باستخدام وسائل تقنية المعلومات، وتظهر أهمية دراسة هذا الموضوع في الإلمام بوسائل تقنية المعلومات وطرق ارتكاب الجرائم بها، وبيان الحكم القانوني في حالة الإعتداء غير المشروع على الحياة الخاصة للأشخاص، ولا شك في أن معرفة أركان الجريمة والعقوبة المقررة تعود بالفائدة الكبيرة على الأفراد وعلى المجتمع بأسره.

أهداف الدراسة

يتجه هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات.
- 2- التعرف على أركان جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص باستخدام الوسائل الإلكترونية.
- 3- ماهية الوسائل الإلكترونية لإرتكاب جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص.
- 4- ماهية العقوبة الجنائية المقررة لجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص.
- 5- تبين دراسة هذا البحث الفرق بين قواعد جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في قانون العقوبات.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الارتفاع الواضح في عدد مستخدمي وسائل تقنية المعلومات في الوقت الحاضر، وظهور العديد من البرامج المستحدثة التي تساعد وتساهم في أنتشار الأخبار أو الصور بفترة زمنية قصيرة لعدد كبير من الناس، وترتب على ذلك كثرة جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص، وظهور الحاجة إلى وجود قواعد قانونية تحمي الأشخاص

من الإعتداء والمساس بحياتهم الخاصة، فهل العقوبة التي قررها المشرع الإماراتي في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات كافية لتحقيق الردع والزرع أم لا ؟

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك من خلال دراسة ماهية جريمة الإعتداء على خصوصية الأشخاص، وتحليل أركانها وشروطها وإجراءاتها وعقوباتها، وموقف الفقه منها بالإضافة الى الأحكام القضائية المتعلقة بها، ومقارنتها ببعض التشريعات الفرنسية والمصرية.

صعوبات الدراسة

ترجع صعوبة موضوع هذا البحث إلى ما يتسم به من موضوع دقيق وشائك ويثير مشكلات قانونية عديدة، بالإضافة إلى الصعوبات التالية:

1. قلة المراجع وندرته، حيث لا توجد دراسة تفصيلية وشرح كافي عن جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص على الرغم من أن القانون صادر في 2012.

2. بعض الغموض في مصطلحات المادة (21) موضوع الدراسة، التي يختار الباحث في فهمها وتفصيلها.

3. ندرة الأحكام القضائية المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسات تفصيلية حديثة متعلقة بجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلا أن الدكتور عبد الرازق الموافي عبداللطيف تطرق إلى شرح المادة بشكل مختصر في الكتاب الثاني (لشرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة، المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2012).

أيضاً تم العثور على دراسات سابقة للدكتور حسني الجندي متعلقة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات للقانون الملغي رقم (2) لسنة 2006 إلا أنه لم يتطرق إلى جميع جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، كما لم يشرحها بشكل تفصيلي.

النصوص القانونية المتعلقة بالدراسة

أولاً: المادة (21) من مرسوم بقانون إتحادي رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي نصت على أن: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الاحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:

- 1- استراق السمع، أو اعتراض، أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.
- 2- التقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.
- 3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر، أو الإعتداء على خصوصيته أو انتهاكها".

ثانياً: المادة (378) من قانون العقوبات الاماراتي رقم (3) لسنة 1987: " يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه:

- 1- استراق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر.
- 2- التقط أو نقل بجهاز أياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص.

فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الحالتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاه هو ولاء يكون مفترضاً، كما يعاقب بذات العقوبة من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته، ويحكم في جميع الاحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد أستخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها".

وتجدر الإشارة إلى أن الإختلاف بين النصوص السالف ذكرها يقتصر على طبيعة الوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة، كما توجد جرائم مستحدثة تطرق لها المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ولم يتطرق لها قانون العقوبات الإماراتي.

خطة الدراسة

1. الفصل الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي وشروط تحققه في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص
2. الفصل الثاني: الركن المعنوي والجزاء الجنائي لجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص.

المبحث التمهيدي: تعريف حرمة الحياة الخاصة وموقف التشريعات منها

ويحتوي المبحث التمهيدي على تعريف حرمة الحياة الخاصة، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى بداية ظهور فكرة حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، وفي المطلب الثالث تناولنا حرمة الحياة الخاصة في القوانين الوضعية، حيث تختلف القوانين الوضعية في الأخذ بفكرة حرمة الحياة الخاصة، فلم تقر جميع القوانين الوضعية بالحماية الخاصة للأشخاص، بينما هناك الكثير من الدول التي تنادي وتسن القوانين الوضعية للحماية الخاصة للأشخاص، وعليه سيتم التطرق إلى الاتجاه الرافض والاتجاه المؤيد.

المطلب الأول: ماهية الحق في حرمة الحياة الخاصة

الواقع أن فكرة الحياة الخاصة من الأفكار التي عاني ولا زال يعاني الفقه والقضاء كثيراً لإيجاد مدلول محدد لها، فإذا كان من المتفق عليه بأن نطاق الحياة الخاصة يتمتع بالحماية القانونية حيث يظل بعيداً عن تدخل الغير وعن العلانية، إلا أن تعريف الحق في هذه الحياة ما زال من أدق الأمور التي يثور حولها نقاش وجدل كبير في القانون المقارن، فمن ناحية نجد بأن غالبية الفقه قد استقر على أن مفهوم الحق في الخصوصية من الصعب تعريفها بل يكاد بأن يكون مستحيلاً إيجاد تحديد عام يتناسب مع الاستعمال القانوني، ومن ناحية أخرى نجد بأن القضاء من جانبه يحجم غالباً عن الخوض في إعطاء تعريف لفكرة غامضة الحدود والمعالم، بل يكتفي بأن يبحث كل حالة على حدة محاولاً إيجاد العلاج المناسب والحماية الكاملة دون الالتزام بقواعد وأحكام سابقة¹.

ومن أشهر تعريفات الحق في الخصوصية التعريف الذي وضعه معهد القانون الأمريكي، وأصبح من حينها يتمتع بقيمة هامة في الولايات المتحدة، حيث إنه يعرف الخصوصية عن طريق تعريف المساس بالخصوصية، وعليه تعرف الخصوصية بأنه " كل شخص ينتهك

¹ آدم عبدالبديع آدم حسين، الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي يكفلها له القانون الجنائي، 1420 هـ - 2000 م، ص165.

بصورة جدية، وبدون وجه حق، حق شخص آخر في ألا تصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضه لأنظار الجمهور، يعتبر مسئولاً أمام المعتدى عليه"¹.

وأيضاً يمكن تعريف الحياة الخاصة للفرد بأنه: "صيانة الحياة الشخصية والعائلية للفرد بعيداً عن الانكشاف أو المفاجات من الآخرين بغير رضاه، أو هي أمن الشخص على عوراته وحرماته هو وأسرته، التي يحرص على أن تكون بعيدة عن كافة أشكال وصور تدخل الغير، يستوي أن يكون من الأقارب المقربين أم من الغير الذي ليس لهم صلة إطلاقاً بهم، وسواء كان داخل بيته أم خارجه، وضمان قدر من الزمن يخلو فيه إلى نفسه، ويتصرف أثناءه بحرية هو وأهل بيته للدرجة التي يستطيع معها رد الاعتداء الواقع على هذه الحرمة دون أدنى مسئولية، وتكليف الغير بمراعاة ذلك وإلا تعرض للجزاء"².

وقد ذهب مؤتمر رجال القانون المنعقد في استكولهم في مايو سنة 1967 لتحديد بعض الأفعال التي تدخل ضمن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، ومن حق الفرد أن يعيش بعيداً عنها هي:

(1) التدخل في حياة أسرته أو منزلة.

(2) التدخل في كيانه البدني أو العقلي أو حريته الأخلاقية أو العامة.

(3) وضعه تحت الأضواء الكاذبة.

(4) إذاعة وقائع تتصل بحياته الخاصة.

(5) استعمال اسمه أو صورته.

(6) التجسس والتلصص والملاحظة.

¹ د.حسام الدين الأهواني، الحق في حرمة الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ص49.
² د.حسني الجندي، التشريعات الجنائية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثالث، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2009، ص 202.

حيث أن الحياة الخاصة تتميز بطبيعة الحال عن حياة الفرد العامة التي يعيشها على مشهد من المجتمع وتتميز طبيعتها بالعلانية¹.

ومن الجدير بالذكر والملاحظ بأن المشرع الإماراتي لم يتطرق إلى تعريف الحياة الخاصة سواء في الدستور أو في قانون العقوبات أو في قانون المعاملات المدنية وكذلك في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أنه قام بتعداد صور الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والعقوبة المقررة لها واكتفى بذلك.

إلا أنه يمكن استخلاص مفهوم الحياة الخاصة من قضاء محكمة النقض بأن "...الخصوصية تعني هنا ضمان حماية ممارسة الشخص لحياته الخاصة، وهو ما يولد الحق في حماية الخصوصية ويستطيع كفالة حقه في عدم نشر ما يتصل بحياته الخاصة سواء بوسيلة سمعية أو صوتية وهي من وسائل التقنية الواردة في ذات المرسوم بقانون اتحادي المشار إليه آنفا..."².

المطلب الثاني: حرمة الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

بالرجوع إلى نشأة الحق في حرمة الحياة الخاصة نجد بأن الشريعة الإسلامية كانت سباقة في تقرير أحدث ما توصلت إليه القوانين الوضعية اللازمة لحماية الحياة الخاصة، ويمكن الاستدلال على ذلك من القرآن الكريم بقوله تعالى: " يا أيها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم"³، حيث أن مقاصد الشريعة الإسلامية جاءت واضحة بحظر التجسس في الآية السابقة، فلا يجوز أنتهاك حرمة الحياة الخاصة والتدخل في خصوصية الغير بالتنصت والتجسس عليهم، كما أن السنة النبوية جاءت أمرة بدعم الحياة الخاصة والمحافظة عليها وحمايتها، ومن أهم النصوص التي يمكن الاستدلال بها قوله صلى الله عليه وسلم: " إياكم والظن فإن الظن

¹ د.محمد محرم محمد ود.خالد محمد المهيري، المرجع السابق، ص 1002.

² راجع حكم محكمة النقض، جلسة 22/ فبراير/ لسنة 2016، الطعون رقم (1167، 1182، 1210) لسنة 2015، جزائي.

³ سورة الحجرات - الآية 12.

أكذب الحديث، ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخواناً"¹، وما نود أن نوضحه بأن هناك أدلة كثيرة من القرآن والسنة النبوية التي تقرر وتؤيد الكثير من المبادئ المتعلقة بحرمة الحياة الخاصة، وما ذكر من أدلة سابقة على سبيل المثال وليس الحصر.²

المطلب الثالث: حرمة الحياة الخاصة في القوانين الوضعية

يرجع ظهور الحق في حرمة الحياة الخاصة في القانون الوضعي إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولازمت التطور التاريخي لهذه الفكرة اتجاهات فقهية وتشريعية وقضائية متباينة حول مضمون هذا الحق وطبيعته القانونية وتحديد نطاقه والعناصر المكونة له.³

ومن ناحية اقرار الحق في الحياة الخاصة في الشرائع الوضعية فقد اختلفت القوانين الوضعية المعاصرة فيما بينها فيذهب البعض إلى إنكار وجود هذا الحق أصلاً فلذلك لا يعتدون به، بينما يقر البعض الآخر بوجوده، وعليه سنعرض لموقف الفريقين فيما يلي:

الفرع الأول: موقف القوانين التي ترفض الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة

تنحصر القوانين الراضية للاعتراف بهذا الحق في القانون الانجليزي والقانون الإيطالي والقانون الاسترالي والقانون الامريكي القديم وقانون المقاطعات الكندية الإنجليزية، فمن القضايا التي اعترض فيها القضاء الإنجليزي قضية (سبورتس ضد الوكالة العامة للصحافة) والتي تتلخص وقائعها في أن أحد الأفراد التقط صوراً فوتوغرافية لمعرض للكلاب ثم باعها لأصحاب جريدة قاموا بنشرها في جريدتهم بدون موافقة القائمين على المعرض، وحينئذ رفع الأخيرون دعوى ضد أصحاب الجريدة مطالبين بوقف النشر والتعويض عما أصابهم من ضرر بسببه، إلا أن المحكمة

¹ آدم عبدالبديع آدم حسين، المرجع السابق، ص 17-18.

² ومن الأدلة القرآنية التي تحث على احترام الحياة الخاصة قوله تعالى: (وليس البر أن تأتو البيوت من ظهورها ولكن البر من أتقى وأتو البيوت من أبوابها واتقوا الله لعلكم تفلحون)، أما من الأدلة على ذلك في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: " يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابو المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإن من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو كان في جوف بيته".

³ د.يوسف الشيخ يوسف، حماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة، دراسة مقارنة في تشريعات التنصت وحرمة الحياة الخاصة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1418 هـ / 1998م، ص 23.

رفضت تلك الدعوى بحجة ان القائمين على المعرض ليس من حقهم منع التصوير إلا إذا كانت تذاكر الدخول إليه قد تضمنت شرطاً بمنع التصوير وأنه لا يمكنهم الاستناد إلى حق الملكية في المطالبة بوقف النشر¹.

فالقانون الانجليزي يرفض الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة لعدة مبررات، منها عدم وضوح فكرة الخصوصية ذاتها، فقد يرون بأنها فكرة هلامية غير محددة المضمون وينتج عن الاقرار بها زيادة عدد الدعاوى التي تستند إلى المساس بها مما يؤدي إلى تضارب الاحكام التي تصدر في تلك الدعاوى، أما المبرر الآخر يستند إلى طبيعة الحياة داخل المجتمع التي تقضي بان يقبل المرء قدراً من تطفل الغير على حياته الخاصة طالما كان ذلك في الحدود المعقولة، كما انه من الصعب الفصل بين ما هو من خصوصيات الإنسان ولا يجوز للغير التطفل عليه وبين ما هو عام متاح لكافة الناس، إلا أنه يثار التساؤل عن ماهية الوسائل التي يوفرها القانون الإنجليزي لحماية الحياة الخاصة؟ فرغم رفض القانون الانجليزي وذكر بعض المبررات سالف الذكر، فان هذا لا يعني عدم توفير أي نوع من الحماية عند الاعتداء على الحياة الخاصة، بل ان الحماية موجودة بالفعل فهو يعتبر هذه الاعتداءات تارة من قبيل التشهير او القذف وتارة من قبيل التعدي على حدود الغير وانتهاك حرمة ملكية وأحيانا يعتبرها من قبيل المضايقات أو من قبيل الإخلال بالثقة².

الفرع الثاني: موقف القوانين الذي تقر وتؤيد الحق في حرمة الحياة الخاصة

رغم ان بعض القوانين لا تعترف بالحق في الحياة الخاصة إلا ان هناك قوانين آخر تقر بوجود هذا الحق ويأتي القانون الامريكي على رأسها كما سار القانون الفرنسي والمصري والإماراتي على ذات النهج.

¹ د.محمود عبدالرحمن محمد، نطاق الحق في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة في القانون الوضعي (الأمريكي- الفرنسي- المصري) والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 20-22.

² د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق نفسه، 23-27.

أولاً: موقف القانون الأمريكي

كان للفقهاء الأمريكيين دور كبير في مجال حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة نظراً للأثر الذي أحدثته مقالة "وارن وبرانديس" التي نشرت سنة 1890، والمتعلقة بانتهاك حرمة الحياة الخاصة عن طريق الإفشاء العام لحقائق خاصة، كما تعرضوا في مقالهم على وجه الخصوص لموضوع انتهاك وسائل النشر للأسرار الشخصية الدقيقة¹.

فقد مر الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة في أمريكا بتطورات تاريخية هامة، ففي عام 1902 عرض موضوع الخصوصية لأول مرة أمام محكمة استئناف نيويورك في قضية روبرسون المشهورة، والتي تتلخص وقائعها في أن المدعي عليهم استخدموا صورة المدعية دون إذن مسبق منها على نوع من الدقيق لغرض الدعاية، حيث رفعت المدعية دعواها مطالبة بتعويض لما أصابها من ضرر جراء انتهاك لحقها في الخصوصية وما وقع من اعتداء على حقها في ملكية صورتها، بالإضافة إلى ما أصابها من صدمة نفسية جراء فعل المدعي عليهم مما أدى إلى إلزامها الفراش وقتاً من الزمن².

إلا أن المحكمة رفضت طلب المدعية بالأغلبية على أساس أنه لا توجد سوابق قضائية تقر الحق في الخصوصية يمكن الرجوع لها، وأن المشرع وحده هو الذي يمكنه أن يعدل القانون المعمول به في ذلك الوقت، وكذلك خشية الأغلبية من القضاة الاعتراف بحق جديد، ولقد توصلت المحكمة في حكمها إلى أن: "ثمة كثيراً من الالتزامات الأدبية لا يمكن التعويض عنها، وقد يكون من الممكن أن تجد المشاعر التي خدشت حماية أفضل في نطاق قانون الاخلاق، وفي رأي عام متعاطف"³.

1. د. يوسف الشيخ يوسف، المرجع السابق، ص 41.

2. د. محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق نفسه، ص 37.

3. د. ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 1996، ص 125.

وبالرغم من تلك الاعتبارات والاعتقادات السائدة في ذلك الوقت إلا ان القانون الأمريكي

لم يقف أمام تطوير القانون العام، وخاصة بعد المقال المشهورة الذي كتبها " وارن وبرانديس".

فلقد توصل القضاء الامريكي إلى اقرار الحق في الحياة الخاصة على الرغم من عدم النص عليه صراحة، استنادا إلى التعديلين الرابع والتاسع للدستور، فالدستور يحمي الحريات الاساسية الواجبة لازدهار المواطن وتقدمة، ولا يتحقق ازدهار المواطن وتقدمة إلا بحماية حقوقه الأساسية وتطوير هذه الحقوق لتواكب التطورات الحديثة في المجتمع، وقد سارت المحاكم الأمريكية على أنه إذا اعترف الدستور بحق معين باعتباره ضروريا لازدهار الانسان وتقدمة، فان الحماية الواجبة له تتسع لتشمل العلاقة بين الفرد والسلطة من جانب، وبين الأفراد فيما بينهم من جانب آخر¹.

ففي عام 1881 قضت محكمة "مينشجان" في قضية "ديمي ضد روبرتس" بالتعويض لانتهاك الحياة الخاصة حينما قام الطبيب باصطحاب شخص لا يمارس مهنة الطب إلى غرفة الولادة في المستشفى دون علم السيدة، كما طبقت المحاكم الأمريكية ذات المبدأ في قضية " مانولا ضد ستيفنز" والتي تتلخص وقائعها بقيام أحد المصورين بالتقاط صور لأحدى الممثلات أثناء ارتدائها لملابس ضيقة وفاضحة على خشبة المسرح، فقضت المحكمة للمدعية " الممثلة" بمنع النشر لما في ذلك اعتداء على حياتها الخاصة².

وعليه فقد استطاع القضاء الأمريكي خلافا للقضاء الإنجليزي تجاوز العقبة المتعلقة بعدم وجود سوابق قضائية أو نص تشريعي يقرر الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة، مما أدى إلى توسع القضاء في تفسير نصوص الدستور لبسط الحماية على حرمة الحياة الخاصة، فتدخل المشرع الامريكي لحماية الحق في الحياة الخاصة من سنة 1935 ونص على عدة قوانين حتى

¹ د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 41.- انظر كذلك د.ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 125-126.

² د.ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 127-128.

جاءت في نهاية المطاف المدونة الثانية للأفعال الضارة سنة 1977 لتتنص في المادة 652 منها على أن: "1- من يعتدي على حق شخص آخر في الخصوصية يكون مسئولاً عن الضرر الذي يصيب مصالحه نتيجة هذا الاعتداء.

2- يتمثل الاعتداء على الحق في الخصوصية فيما يلي: التدخل في عزلة الغير أو شؤونه الخاصة، استخدام اسم أو صفة الغير لتحقيق مصلحة خاصة، افشاء أمور متعلقة بالحياة الخاصة للغير، نشر أمور تشوه حقيقة الغير في نظر الناس"¹.

وبذلك يكون القانون الأمريكي أقر في نهاية تطوره بوجود الحق في الحياة الخاصة وأكد على حمايته من أي اعتداء يتعرض له.

ثانياً: موقف القانون الفرنسي

أما القانون الفرنسي فقد اعترف بالحق في الخصوصية بعد ان ساهم كلا من الفقه² والقضاء³ بدور فعال للاعتراف به، فبعد التدرج للسوابق القضائية في الستينات صدر قانون بشأن حماية حقوق الأفراد وحررياتهم بتاريخ 17 يوليو 1970 ونصت المادة التاسعة منه على أن: " كل شخص له الحق في احترام حياته الخاصة، وللقضاة أن يأمرُوا باتخاذ التدابير التي يرونها ضرورية لمنع أو وقف الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة، مثل المصادرة والضبط وغيرها، وذلك مع عدم الإخلال بإصلاح الأضرار التي تكون قد حدثت، وفي حالة الاستعجال يمكن أن تتخذ هذه التدابير في صورة أوامر على عريضة"، كما أضاف هذا القانون خمس مواد جديدة إلى قانون

1 د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 47.

2 فمن أوائل الفقهاء الذين تعرضوا في كتاباتهم لهذا الحق هو الأستاذ "بيرو" وذلك في مقالة عن " حقوق الشخصية" الذي نشر في المجلة الفصلية للقانون المدني سنة 1909، وقد ذكر في هذا الشأن: " أن من حق الشخص أن يعيش في هدوء وسكينة إذا رغب في ذلك، ويعتبر قيام الغير بنشر أمور متعلقة بحياة المرء الخاصة بدون موافقته الصريحة أو الضمنية تعدياً على حقه في الخصوصية" -انظر د.محمد عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 48.

3 أثير موضوع انتهاك الحق في حرمة الحياة الخاصة لأول مرة أمام محكمة السين الابتدائية بتاريخ 16 يونيو 1858 في قضية الفرنسية الشهيرة " راشيل" والتي تتلخص وقائعها في أن احد رجال الأعلام التقط صورة فوتوغرافية لتلك الممثلة بعد وفاتها، وهي ملقاه على فراش الموت قبل دفنها، وتم نشر هذه الصورة في إحدى الجرائد، مما جل أسرتها أقامت دعوى ضد الصحيفة تأسيساً على ما أصابها من ضرر بسبب النشر، فقضت المحكمة لصالحها بناء على أن لها الحق في " الحياة الخاصة" وأن هذا الحق لا يحتمل المناقشة وهو ما يستوجب ضرورة الحصول على موافقة المتوفاة أو ورثتها لالتقاط صورة فوتوغرافية مهما كانت شهرتها الفنية وحتى لو كان التصوير بهدف إعداد برنامج كامل عن حياتها. -انظر د.آدم عبدالديع: المرجع السابق، ص 91.

العقوبات (المواد من 368 إلى 372) تعاقب على الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد بالالتصت أو تسجيل الأحاديث أو التقاط الصور أو أفشائها أو نشر المونتاج، بأي وسيلة كانت وبدون موافقة المجني عليه، ويعاقب المعتدي في أي من هذه الصور بالحبس من شهرين إلى سنة وبالغرامة من 2000 إلى 5000 فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط¹.

وبذلك يكون المشرع الفرنسي وفر الحماية الخاصة من جميع الجوانب، فلم يقتصر على الوسائل المدنية في توفير تلك الحماية بل دعمها بعقوبات جنائية رادعة، وذلك لأهمية خصوصيات الناس وأسرارهم والمحافظة عليها وعدم الاعتداء عليها من قبل الغير.

وبالرجوع إلى التشريعات العربية نجد بأن معظمها نصت في الدستور الخاص بها على إقرار الحق في الحياة الخاصة كمصر والإمارات، ولأهمية حماية الخصوصية وتأثيرها على الحقوق المدنية تم حمايتها من قبل القانون المدني وكذلك القانون الجزائي كما تم تشريع قوانين خاصة لمكافحة جرائم تقنية المعلومات تهدف إلى حماية الحياة الخاصة وذلك لعدم الاعتداء عليها وفق التطور التكنولوجي والمعلوماتي في الوقت الحالي.

ثالثاً: موقف القانون المصري

بعد صدور العديد من الدساتير المصرية التي تنادي بحرمة الاعتداء على الحياة الخاصة، تطرق الدستور الجديد الصادر في سنة 2014 والذي إقر صراحة بالحق في الحياة الخاصة كحق مستقل، فقد نصت المادة (57) من الدستور على أن " للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس.

¹ د. محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 57.

وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون.

كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك".

وتطبيقاً للمبدأ الدستوري بتجريم الاعتداء على حقوق وحرريات المواطنين صدر القانون رقم 37 لسنة 1972 ليعدل ويضيف بعض النصوص المتعلقة بضمان الحريات فقد أضاف المادة (309) مكرر والمادة (309) مكرر (أ)¹، فقد نصت المادة (309) مكرر من قانون العقوبات المصري على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه:

(أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات في مكان خاص أو عن طريق التليفون.

(ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص.

فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء إجتماع على مرأى ومسمع من الحاضرين في ذلك الإجتماع فإن رضاه هؤلاء يكون مفترضاً.

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته.

¹ د. محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، 62-59 .

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها".

أما المادة 309 مكرر (أ) نصت على أن: " يعاقب بالحبس كل من أذاع أو أسهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان بغير رضاء صاحب الشأن.

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذة المادة اعتماداً على سلطة وظيفته.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو متحصل عنها، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها".

أما في القانون المدني المصري فهو لم ينص صراحة على الحق في الحياة الخاصة، ولكن يمكن أن يكون في نص المادة 50 ما يصلح سنداً لإقرار هذا الحق، فقد نصت المادة 50 على أنه: " لكل من وقع عليه إعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

أيضاً أصدر المشرع المصري قانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003 وقام بتجريم التعدي على حرمة الاتصالات (محادثات ومراسلات)، فقد نصت المادة 73 منه على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تجاوز خمسين ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام أثناء تأدية وظيفته في مجال الاتصالات أو بسببها بأحد الأفعال الآتية:

(1) إذاعة أو نشر أو تسجيل لمضمون رسالة اتصالات أو لجزء منها دون أن يكون له سند في ذلك

(2) إخفاء أو تغيير أو إعاقة أو تحوير أية رسالة اتصالات أو لجزء منها تكون قد وصلت إليه

(3) الامتناع عمداً عن إرسال رسالة اتصالات بعد تكليفه بإرسالها

(4) إفشاء أية معلومات خاصة بمستخدمي شبكات الاتصال أو عما يجرونه أو يتلقونه من اتصالات وذلك دون وجه حق".

رابعاً: موقف القانون الإماراتي

وبما أن موضوع البحث يتناول الوضع الخاص في دولة الإمارات سنتناول مراحل تطور حماية الخصوصية في القانون الإماراتي بشيء من التفصيل قليلاً، حيث اهتم المشرع الدستوري بالحقوق والحريات الشخصية والفكرية التي تتصل بشخص الإنسان وبفكره¹، فهي حقوق أصلية للإنسان سواء من حيث الشخصية الإنسانية وما يلازمها من حريات أخرى أم من حيث ما يتصل بذهن الإنسان وفكرة من رأي وخصوصية وغيرها من الحقوق اللصيقة به²، فلكل إنسان حق الخصوصية في أمور الخاصة وأسراره ومراسلاته، ويندرج تحت حق الخصوصية حرمة المسكن وخصوصية المراسلات وحق الكرامة والأمن، فمن ناحية حرمة الاعتداء على المسكن حيث تحرص الدساتير المعاصرة على إقرار هذا الحق، وكون أن الإنسان في مسكنه يجد الطمأنينة والسكينة والراحة، فالجدير بالذكر أن حرمة المسكن تتصل بحرمة الحياة الخاصة، والتي تمنع من

¹ ومن النصوص الدستورية التي تدل على الحقوق والحريات الشخصية نص المادة 26 من الدستور الإماراتي على أن: "الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه، أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض إي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة"، أيضاً نصت المادة 28 من ذات الدستور على أن: "العقوبة شخصية، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكم قانونية وعادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة، ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم، وإيذاء المتهم جسدياً أو معنوياً محظور".

² أ.د. إعاد علي الحمود القيسي، مبادئ القانون الدستوري وأنظمة الحكم، دراسة تحليلية مقارنة لدستور الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة 2013م، ص 257.

استراق السمع، ومن التصوير داخل المسكن وفي الطريق العام وذلك من خلال منع التقاط الصور للأفراد إلا برضائهم، كما لا يجوز الإطلاع على حياتهم الخاصة أو شؤونهم بغير موافقتهم¹.

أما من ناحية خصوصية المراسلات، تعد الرسائل بجميع أنواعها من المسائل الخاصة والمتصلة بأفكار الإنسان وشخصيته، فلكل إنسان الحرية في مراسلاته البريدية والبرقية والمكتوبة وغيرها من المراسلات ولا يجوز للغير الإطلاع عليها أو أفشائها أو التصريح بها أو أخفائها أو الإعتداء على سريتها، وقد أكدت ونصت المادة 31 من الدستور على أن: "حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولتان وفقاً للقانون"².

ولأهمية حماية الحياة الخاصة أرتأى المشرع بالنص على نصوص تحمي الحياة الخاصة للأشخاص وذلك بتجريمه لعدة صور من حالات انتهاك الحياة الخاصة في المواد من (378) إلى (380) من قانون العقوبات الاتحادي رقم 3 لسنة 1987 وتعديلاته.

فقد نصت المادة (378)³ على: " يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه:

1- استراق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات جرت

في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر

2- التقط أو نقل بجهاز أياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص

¹ د.عبدالعظيم عبد السلام و د.سالم جروان النقبى، الضمانات الدستورية والجناحية لحقوق الإنسان وحرياته العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، سنة 2009م، ص 31.

² د.إعاد علي الحمود القيسي: المرجع السابق، ص 261.

³ هذه المادة معدلة بموجب القانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2005م، وكان نص المادة قبل التعديل يجري على النحو التالي: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تتجاوز عشرة آلاف درهم في الحاليتين أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة".

فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الحالتين السابقتين أننا اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن رضاهم هو ولاء يكون مفترضاً.

كما يعاقب بذات العقوبة من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتماداً على سلطة وظيفته.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها".

ويقصد بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية في هذه المادة ما تتميز به حياة الفرد من اسرار تنبع من ذاتية صاحبها ومن حقه الاحتفاظ بها لنفسه بعيداً عن غيره من الأفراد، فالإنسان بحكم طبيعته له أسرار الشخصية ومشاعره الذاتية وصلاته الخاصة وخصوصياته التي لا يرغب بإطلاع الغير عليها، فقد ذهب البعض إلى أن الحياة الخاصة هي الحياة العائلية والشخصية والداخلية للإنسان عندما يعيش وراء بابه المغلق ويكون له الحق في المحافظة عليها ضد التدخل¹.

وقد تطرق المشرع الإماراتي لحرمة الحياة الخاصة أيضاً في قانون المعاملات المدنية رقم 5 لسنة 1985 في المادة (90) والتي جاء بها: " لكل من وقع عليه إعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الإعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

وأخيراً وليس أخراً، بعد التطور التقني والمعلوماتي التي توصلنا إليه في السنوات الأخيرة، ولسهولة اختراق الحياة الخاصة للإنسان والإطلاع عليها عبر الوسائل التكنولوجية،

¹ د. محمد محرم محمد علي ود. خالد محمد كفور المهيري، قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فقهاً وقضاءً، دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، سنة 1992م، ص 1001.

ونظراً لظهور العديد من التطبيقات التسجيلية والتصويرية فأصبح من السهولة ارتكاب الكثير من الجرائم عن طريق التصوير أو التنصت أو النشر، كما ظهرت العديد من الأجهزة تسهل ارتكاب الجرائم بها كالتنصت أو التصوير، فمن هنا كانت الحاجة إلى نصوص جديدة تتصدى للممارسات غير المشروعة التي تمارس عبر وسائل تقنية المعلومات، لذلك كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السبّاقة لحماية الحياة الخاصة من الاعتداء عليها عبر وسائل تقنية المعلومات، وعليه صدر القانون رقم (2) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتضمن نصوص تحمي الحياة الخاصة للأشخاص، فالمادة 8 تطرقت إلى الجرائم المتعلقة بالمراسلات عن طريق الشبكة المعلوماتية حيث نصت على أن: " كل من تنصت أو التقط أو اعترض عمداً، بدون وجه حق، ماهو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، يعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين"، كذلك تطرقت المادة 16 من ذات القانون إلى جرائم الاعتداء على المبادئ والقيم الأسرية وحرمة الحياة الخاصة أو العائلية، حيث نصت المادة على: " كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية أو نشر أخبار أو صوراً تتصل بجرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد، ولو كانت صحيحة عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين".

وبعد تطور الحياة المعلوماتية من إصدار القانون رقم 2 لسنة 2006 أرتأى المشرع الإماراتي إصدار مرسوم آخرى يكون أشمل وأعم عن القانون السابق، فصدر المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات والذي ألغى القانون رقم 2 لسنة 2006¹، وفما يخص موضوع الدراسة تطرقت المادة (21) إلى التجريم المتعلق بالاعتداء على خصوصية الأشخاص من خلال شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل

¹ نصت المادة (50) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (5) لسنة 2012 على أن: " يلغى القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات كما يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا المشروع بقانون".

تقنية المعلومات، حيث نصت على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الاحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:

- 1- استراق السمع، أو اعتراض، أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.
- 2- النقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.
- 3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر، أو الإعتداء على خصوصيته أو انتهاكها".

فمن الواضح حرص المشرع الإماراتي على حماية خصوصية الأشخاص، وذلك بكفالة حياتهم الخاصة وحرمتها بحيث لا يمكن للغير من الأطلاع عليها إلا برضائهم أو في الحالات التي يسمح بها القانون، فمن مظاهر هذه الخصوصية المحادثات والاتصالات والمواد الصوتية والمرئية والصور والأخبار والمشاهد والتعليقات والبيانات والمعلومات والتي لا يريد أن يطلع عليها غيره، ومن شأن السلوكيات التي جرمها المشرع أن تشكل انتهاكاً لخصوصية الأشخاص وجعلها محل معرفة الغير وبالتالي الأضرار بهم¹.

¹ د. عبدالرازق الموافي عبداللطيف، شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة " المرسوم بالقانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2012"، الكتاب الثاني، 1437 هـ - 2016 م، ص 23.

الفصل الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي وشروط تحققه في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص

تمهيد وتقسيم:

يقع الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة وفق ما ورد في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على عدة أمور، وتختلف محل الحماية الجنائية باختلاف صور الاعتداء عليها، كما يتطلب النشاط الإجرامي عدة شروط لا يتحقق الركن المادي للجريمة إلا بتوافرها. وترتيباً على ما تقدم فإن دراسة هذا الفصل تقتضي تناوله من خلال مبحثين:

المبحث الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي لجرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة.

المبحث الثاني: شروط تحقق الركن المادي لجرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة.

المبحث الأول: محل السلوك الجرمي لجرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص

تمهيد وتقسيم:

من مظاهر حماية الإنسان في القوانين الوضعية عدم الاعتداء على حرمة حياته الخاصة وحماية أسرارهِ وخصوصياته، فمن حقه الاحتفاظ بأسرار حياته بعيداً عن اطلاع الغير أو الاعتداء على المحادثات الخاصة أو التصوير أو نشر أخبار تمس وتهدد خصوصيته، لذلك أحاط المشرع الإماراتي هذا الحق بسور من الأمان، لذلك جرم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة.

وقد حدد المشرع محل الحماية الجنائية في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في عدة أمور، ويختلف محل السلوك الجرمي باختلاف صور الإعتداء، فالإعتداء باستراق السمع والاعتراض يقع على المحادثات والاتصالات والمواد الصوتية والمرئية، والنقاط

صور الغير قد يقع على الصورة، أما الاعتداء المتعلق بالنشر يقع على الأخبار والصور وغيرها، كذلك الاعتداء المتعلق بالتعديل والمعالجة يقع على التسجيل أو الصورة.

ومن ناحية الركن المادي، تقضي المادة 31 من قانون العقوبات الإماراتي على أن: "يتكون الركن المادي من نشاط إجرامي بإرتكاب فعل أو الامتناع عن فعل متى كان هذا الارتكاب أو الإمتناع مجرماً قانوناً"، وتطبيقاً على جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة حدد المشرع الإماراتي في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الأفعال المكونه للنشاط الإجرامي للجريمة، حيث حدد المشرع في الفقرة الاولى/ البند الأول الأفعال التي من شأنها تنتهك محادثات واتصالات الأشخاص، كاستراق السمع أو التنصت أو تسجيل المحادثات والاتصالات... الخ، أما في البند الثاني حدد الأفعال التي تنتهك خصوصية الأشخاص عن طريق التصوير سواء بالنقاط أو إعداد أو نقل أو كشف أو نسخ الصور والاحتفاظ بها، وأيضاً حدد المشرع في البند الثالث صور النشاط الإجرامي المتعلقة بنشر الأخبار أو الصور سواء الكترونية أو فوتوغرافية، أما في الفقرة الثانية حدد المشرع صور الاعتداء المتعلقة بتعديل ومعالجة الأحاديث والصور.

لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، وسوف نتناول في كل مطلب ماهية محل الحماية الجنائية والركن المادي لكل صورة من صور الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص:

المطلب الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات.

المطلب الثاني: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالصور.

المطلب الثالث: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالنشر.

المطلب الرابع: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور.

المطلب الأول: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

تعتبر المحادثات الشخصية من بين عناصر الحياة الخاصة التي لا خلاف عليها في معظم القوانين الوضعية كأمریکا وفرنسا ومصر والإمارات، وترجع علة ذلك في أن المتحدث يفصح للمتحدث إليه عن دقائق أسراره وما يدور في نفسه من خبايا وأسرار وعواطف وأشجان، ثقة منه في الشخص الآخر ودون حرج أو خوف من سماع الغير، معتقداً أنه في مأمن من استراق السمع، ولإهمية المحادثات الشخصية في حياة الإنسان الخاصة، فإنها يجب أن تتمتع بحرمة تكفل لها الحماية ضد جميع وسائل التنصت والاستماع والنشر، بحيث لا يجوز مطلقاً تسجيلها أو نقلها أو مراقبتها بأية وسيلة إلا وفق أحكام القانون وفي الحالات وبالشروط التي ينص عليها القانون، ومن الجدير بالذكر ما زاد في خطورة انتهاك المحادثات الشخصية في الوقت الحاضر، حيث الأمر لم يعد مقصوراً كما كان في الماضي على التنصت بالأذن، بل استخدمت في هذا الخصوص أجهزة علمية حديثة ومتطورة قادرة على التقاط ونقل ما يدور بين الناس من خصوصيات عن بعد وبسهولة¹.

ولقد اهتم المشرع الإماراتي وعاقب على الاعتداء على المحادثات والاتصالات ضد وسائل التجسس عليها، فقد تدخل المشرع بهدف حماية حق كل شخص في حرمة أسراره وحياته الخاصة ضد الاعتداء عليها من قبل الغير، حيث يعد ذلك تطبيقاً للمبدأ الدستوري الذي نص عليه الدستور الإماراتي في المادة 31 على أن: " حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولتان وفقاً للقانون".

وأيضاً من حرص المشرع الإماراتي على حماية المحادثات والاتصالات ما نصت عليه المادة 387 من قانون العقوبات على أن: " يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح

1 د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 183-184 .

بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه: 1) استراق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر..."، كذلك جرم المشرع فض الرسائل أو البرقيات أو استراق السمع في مكالمات هاتفية في المادة 380 من قانون العقوبات والتي نصت على: " يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاث آلاف درهم من فض الرسالة أو برقية بغير رضاء من أرسلت إليه أو استراق السمع في مكالمات هاتفية".

ونتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في مجال مراقبة المحادثات والاتصالات، ونظراً لظهور الكثير من الأجهزة الحديثة التي من خلالها يتم استراق السمع والتجسس المعلوماتي وبالتالي الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، أرتأى المشرع الإماراتي بأن قواعد قانون العقوبات لا تكفي وحدها لتحقيق الحماية الكافية على المحادثات والاتصالات لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود قانون تكميلي يكون أشمل وأدق في تحديد صور الاعتداء على المحادثات والاتصالات، فمن هنا ظهر القانون رقم 2 لسنة 2006 ونص في المادة 8 على أن: " كل من تنصت أو التقط أو اعترض عمداً بدون وجه حق، ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين"، ومن الملاحظ بأن هذا النص أوسع نطاقاً من حيث صور التجريم عما جاء في نص المادة 380 من قانون العقوبات.

ومع مرور الزمن تبين بأن هناك حاجة إلى استحداث قانون تكميلي آخر يواكب متطورات العصر ويزيد نسبة العقوبة المقررة عما جاء في القانون السابق، وعلى الرغم من إصدار قانون في 2006 لمكافحة جرائم تقنية المعلومات إلا أن المشرع سن قانون رقم 5 لسنة 2012 لكي يكون أشمل وأدق في تحديد صور الاعتداء على المحادثات والاتصالات عما سبقه من قوانين.

يتمثل موضوع هذه الجريمة في الاعتداء على المحادثات والاتصالات والمواد الصوتية والمرئية، وركن مادي وهو فعل الاستراق أو الاعتراض أو التسجيل أو النقل أو البث أو الإفشاء باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

وفقاً لنص المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات تقوم الجريمة بالاعتداء على المحادثات والاتصالات والمواد الصوتية والمرئية، وسوف نتطرق إلى مفهوم كل منها بشيء من التفصيل:

المحادثات:

يقصد بالمحادثة كل صوت له دلالة معينة متبادل بين شخصين أو أكثر، أياً كانت اللغة المستعملة في ذلك¹، ويعد حديثاً كل صوت له دلالة مفهومة، سواء أكان هذا الفهم من الممكن أدراكه لدى جمهور السامعين أو لدى فئة معينة منهم، ويستوي أن يتم الحديث بأي لغة، وقد يرى البعض بأنه إذا لم يكن للصوت المسموع وصف الحديث كما لو تعلق الأمر بألحان موسيقية لمؤلف موسيقي فإن هذا الركن من الجريمة لا تقوم له قائمة، إلا أن البعض يذهب إلى عكس ذلك حيث يتم حماية الملحن حتى لا يلتقط الغير لحنه ويجني ثمار جهده دون وجه حق، وأيضاً يعد من قبيل المحادثات الخاصة تنهات العشاق التي تصدر في شكل زفرات وذلك رغم التفسير الضيق الذي يأخذ به القانون في مواده².

أما في القانون الإماراتي فهناك عدة ملاحظات على لفظ "المحادثات" الوارد في المادة 21 من قانون مكافحة تقنية المعلومات.

أولاً: استخدم المشرع الإماراتي مصطلح "المحادثات" والذي تعني في اللغة تبادل الحديث بين شخصين أو أكثر، ورغم ذلك نرى بأن النص يمتد في حالة التقاط حديث فردي، كما لو كان

¹ د. فوزية عبدالستار، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1990، ص 643.

² د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 381.

شخص يسجل محادثة لنفسه ولتقطها شخص آخر بدون رضاء المجني عليه وفي غير الأحوال المصرح بها قانون¹.

ونظراً لعدم القياس والتوسع أو التضييق في تطبيق مفهوم المحادثات نرى بضرورة تدخل المشرع الإماراتي لتعديل مصطلح "المحادثات" في المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ليستخدم لفظ " أقوال صادرة" أو استبدالها بـ " المحادثات الفردية أو الجماعية"، لتكون أكثر وضوحاً ودقة.

ثانياً: من ناحية خصوصية موضوع المحادثات فقد ذكرت المادة 21 لفظ " المحادثات" دون تحديد طبيعة موضوع المحادثة سواء كانت عامة أو خاصة، فمن الأفضل إضافة لفظ الخاصة لتصبح " المحادثات الخاصة" محل الحماية الجرمية، حيث إن جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة لا تقوم إلا إذا كانت موضوع الأحاديث التي حصل عليها المتهم ذات صفة خاصة، وبالتالي لو انتفتت عن الأحاديث صفة الخصوصية وكانت عبارة عن أحاديث عامة فإن الحصول على هذه الأحاديث لا تقوم بها هذه الجريمة².

ثالثاً: عندما جرم المشرع في المادة 21 الاعتداء على المحادثات لم يحدد نطاق الخصوصية، بمعنى آخر لم يحدد مكان الاعتداء على المحادثات سواء تم الحصول عليها في مكان عام أو في مكان خاص، رغم أن مشرع قانون العقوبات في المادة 378 حدد نطاق الخصوصية بأنها جرت في مكان خاص ونصت المادة على ذلك: " ... استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أياً كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر ...".

¹ ومن الجدير بالذكر أن المشرع الفرنسي استعمل في نص المادة 1-226 عبارة " الكلام الصادر " والتي تفيد " الحديث الفردي" وكذلك "الحديث الجماعي" المتبادل بين شخصين أو أكثر، أما المشرع المصري استخدم في المادة 309 مكرر من قانون العقوبات مصطلح "المحادثات".
² أ.محمد سالم الزعابي، الجرائم الواقعة على السمعة عبر تقنية المعلومات الإلكترونية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2014، ص70.

حيث إن المشرع الجنائي الإماراتي في المادة 378 وفي المادة 309 مكرر من قانون العقوبات المصري وكذلك المشرع الفرنسي في المادة 368 من قانون العقوبات القديم، جرموا الاعتداء على المحادثات التي تقع في مكان خاص، أما إذا تمت المحادثة في مكان عام سواء كان عاماً بطبيعتها أو بالتخصيص أو بالمصادفة¹، أو كانت المحادثة في مكان خاص بحيث يستطيع سماعه من كان في مكان عام فلا تقوم الجريمة².

وعليه يثار التساؤل عن ماهية المكان الخاص الذي قد يقع الاعتداء فيه ؟

يقصد بالمكان الخاص المكان المغلق الذي لا يمكن أن تتسرب إليه نظرات الناس من الخارج أو أن يدخله الغير من غير الحصول على إذن صاحبه، فالمشرع الجنائي يحمي الحق في الحياة الخاصة متى كان الشخص المعتدى عليه موجوداً في مكان خاص، وعليه تقع جريمة استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات عند حدوثها في مكان خاص، حتى ولو وضع جهاز التسجيل أو التنصت خارج هذا المكان، ومن الجدير بالذكر بأن فكرة المكان الخاص أعم وأشمل من فكرة المسكن الخاص، فحماية المشرع للمكان الخاص تمتد لتشمل كل من يتواجد فيه، وذلك بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص مالكاً أو مستأجراً أو زائراً أو موجوداً بسبب عارض، وعليه فالزائر أو الموجود عرضياً في المكان الخاص يمكن أن يستفيد من الحماية التي قررها المشرع³.

¹ يقصد بالأمكان العامة بطبيعتها، الأماكن التي تكون معدة منذ انشائها لدخول الجمهور مثل الطرق الزراعية والميادين والشوارع والأزقة والمنتزهات المفتوحة، كما يعتبر المكان عاماً إذا تعارف الناس على دخوله ولو لم يكن ذلك مستنداً إلى تخصيص رسمي كمر يخرق ملكية خاصة واعتاد الناس سلوكه.

أما الأماكن العامة بالتخصيص يقصد بها الأماكن التي يسمح للجمهور بارتدادها في أوقات معينة، ويكون الدخول إليها ممنوعاً في غير هذه الأوقات، سواء كان هذا الدخول بشروط أو بدون أي قيد، ومن الأمثلة على ذلك المرافق العامة التي تتصل أعمالها بالجمهور، ودور السينما ودور العبادة .

ويقصد بالأمكان العامة بالمصادفة التي تكون بحسب الأصل أماكن خاصة ويكون أمر ارتدادها مقصوراً على أفراد معينة، إلا أنه يسمح للجمهور بارتدادها بصفة عارضة، مثل السجون والمدارس والنادي والمخازن .

-انظر د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 318-319.

² أ. محمد سالم الزعابي، المرجع السابق، ص 71.

³ د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 318-319 و 321.

ومن الجدير بالذكر ما تطرقت له محكمة النقض بأبوظبي في القضية التي تتلخص وقائعها بأن النيابة العامة اتهمت ثلاثة أشخاص أنهم بتاريخ 2014/9/16 استخدموا إحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية أشخاص (موظفات مكتب الإمارات للهوية قسم السيدات بمركز بلدية العين بمزيد) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بأن قاموا بتسجيل مواد صوتية ومرئية بوضع كاميرا تسجيل مخفية في الغرفة المخصصة للسيدات بمكتب الإمارات للهوية بمركز بلدية العين بمزيد وقاموا بتنزيل تطبيق الكاميرا على أجهزة الحاسب الآلي والهواتف المتحركة الخاصة بهم والاطلاع على محتواها، وجاء في حكم المحكمة بأن: "... كما أن الخصوصية قد تكون مستمدة من المكان المتواجد به الشخص الواقع عليه الاعتداء بأن يكون مكاناً خاصاً، والمكان الخاص هو المكان المغلق الذي لا يسمح بدخوله للخارجين عنه أو يتوقف دخوله على إذن لدائرة محدودة صادر ممن يملك الحق فيه، لما كان ذلك وكانت الواقعة وفقاً لما هو ثابت بأوراق الدعوى قد حدثت في مكان عام ومطروق لكافة العاملين فيه وللجمهور (مكتب الإمارات للهوية قسم السيدات بمركز بلدية العين بمزيد) - وهو ليس مكاناً خاصاً ولا يتوقف الدخول إليه على إذن من المجني عليهم - موظفات المكتب - فمن ثم أضحت الأوراق خالية من دليل يقيني على قيام الطاعنين بالاعتداء على الخصوصية الشخصية للعاملين بذلك المكان وهو ما عجز الحكم المطعون فيه عن استظهار هذا الأمر على نحو صحيح، ولا ينال من ذلك على فرض صحة القول بمخالفة الإجراءات الإدارية والمالية الواجب اتباعها لتكوين الكاميرا بمكان العمل إذ أن ذلك يدخل في إطار المساءلة الإدارية والتأديبية للعاملين المسؤولين عن تركيب تلك الكاميرا إذا توارت أسباب المسؤولية الإدارية في حقهم..."، وعليه حكمت المحكمة ببراءة الطاعنين مما أسند إليهم من تهم¹.

تعليقاً على هذا الحكم يبدو بأن المحكمة رأت بعدم تحقق الاعتداء على خصوصية الأشخاص الوارد في المادة 21 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة

¹ راجع حكمة محكمة النقض، أبوظبي، في الطعون (1167، 1182، 1210) لسنة 2015 جزائي، تاريخ 2016/2/22.

جرائم تقنية المعلومات، لعدم ارتكاب الجريمة في مكان خاص، وإنما تم تسجيل المواد الصوتية والمرئية في مكان عام أي في العمل.

ورغم ذلك يمكن استمداد مبدأ المحادثات التي جرت في مكان خاص من قانون العقوبات، لما نصت عليه المادة (378) على أن: " يعاقب بالحبس والغرامة كل من ... استراق السمع أو سجل أو نقل بجهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص..."، فالمشرع لا يعاقب إلا على التقاط المحادثات التي جرت في مكان خاص.

ومن وجهة نظرنا نرى، وفقاً لعدم دقة صياغة المادة 1/21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشأن الإعتداء على المحادثات، نرى بضرورة تعديلها وأسبغ صفة خصوصية المكان لها، وذلك لعدم القياس والتوسع في تطبيقها، حيث أنه المحادثات بهذا المعنى قد تحمل المحادثات التي تم الحصول عليها في مكان عام أو مكان خاص، فحبذ لو أن المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات سار على ما سار عليه قانون العقوبات عليه بنص على أن تكون المحادثات جرت في مكان خاص.

الاتصالات:

أما الاتصالات فهي تحمل معنيين أحدهما لغوي والآخر اصطلاحى:

أولاً: المعنى اللغوي للاتصالات

كلمة اتصالات مأخوذة من مادة وصل، وتعني وصل الشيء إلى الشيء وصولاً وتوصل إليه أي انتهى وبلغه، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: " ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون"1 بمعنى أي وصلنا ذكر الأنبياء وأقاصيص من مضى بعضها ببعض لعلهم يعتبرون، فالمعنى

1 القرآن الكريم، سورة القصص، آية 51 .

اللغوي للاتصالات تحمل أحد الأمرين: الأول محمل الاتصال، أي المعلومات والأخبار التي تبلغ، والثاني الوسائل التي تتم بها عملية نقل الأفكار والأخبار والمعلومات¹.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي للاتصالات

وفقاً للمعنى الوارد والمحدد في لوائح الراديو للاتحاد الدولي للاتصالات الدولية تعني كلمة الاتصالات " أي إرسال أو بث أو استقبال لعلامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات – مهما كانت طبيعتها- بواسطة أنظمة سلكية أو لا سلكية أو بصرية أو أنظمة كهرومغناطيسية أخرى"².

أيضاً يمكن تعريف الاتصالات بأنها معلومات بين طرفين أو أكثر عبر قنوات الاتصالات وهي الوسائل التي يتم بها الاتصال بين الأفراد ومنها وسائل تقنية المعلومات³.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الإماراتي نص على لفظ " الاتصالات" لأول مره في القانون الجديد محل الدراسة، حيث انه لم يسبق التطرق لها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات السابق وكذلك في القانون الجنائي أو المدني، وعليه لم يتطرق المشرع الإماراتي إلى تعريف لفظ الاتصالات عندما نص عليه في القانون الجديد.

المواد الصوتية والمرئية:

تعتبر المواد الصوتية والمرئية محل جريمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات، ويمكن تعريف المواد الصوتية بأنها " المحتوى المسموع والمنطوق"، أما المواد المرئية فيقصد بها " المحتوى المرئي بصرياً"⁴.

¹ د.محمود محمد محمود جابر، الجرائم الناشئة عن استخدام الهواتف النقالة، جرائم نظم الاتصالات والمعلومات، دراسة مقارنة في التشريع المصري والفرنسي والأمريكي والإنشاقية الدولية والإقليمية، دار الكتب والوثائق القومية، الكتاب الأول، 2017، ص16-17.

² د.محمود محمد محمود جابر، المرجع السابق، ص 17.

³ د.عبدالرازق الموفي عبداللطيف، المرجع السابق، ص24.

⁴ د.عبدالرازق الموفي عبداللطيف، المرجع السابق نفسه، ص 24.

فمحل جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة كما جاء في البند الأول من المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، هي المحادثات، والاتصالات، والمواد الصوتية، والمواد المرئية.

الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

لقيام جريمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات يلزم تحقق الركن المادي والمتمثل في فعل استراق السمع أو الاعتراض أو التسجيل أو النقل أو البث أو الأفضاء.

أولاً: صور النشاط الجرمي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

استراق السمع: يعد استراق السمع فعل من الأفعال المكونة لجريمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات، ويقصد به التنصت أو التردد عن طريق وسيلة سمعية كالأذن وغيرها، لما هو مرسل عن طريق شبكة المعلومات أو أجهزة تقنية المعلومات كأجهزة التليفون أو أجهزة الإرسال والمراقبة، ويتحقق ذلك بأن يسترق الجاني السمع لمكالمة تليفونية تجري بين المجني عليه وآخرين في غفلة منه¹.

الاعتراض: يقصد بالاعتراض استخدام وسيلة الكترونية لإعاقة وعرقلة وصول ما هو مرسل على شبكة المعلومات أو أجهزة تقنية المعلومات الأخرى، ومن الأمثلة على ذلك:

- دخول طرف أجنبي على محادثة تليفونية تدور بين طرفين أو أكثر.
- وضع جهاز يعرقل ما هو مرسل عن طريق شبكة المعلومات أو وسائل تقنية المعلومات.
- استخدام ما يسمى (net-cut) على جهاز الحاسب الآلي لقطع إرسال شبكة المعلومات عن باقي الأجهزة الموجودة على نفس الشبكة، والخاصة بالآخرين.

¹ د. حسني الجندي، المرجع السابق، ص 135.

- وضع برنامج يقلل من سرعة الأجهزة الأخرى الموجودة على نفس شبكة المعلومات لكي يتمكن المتهم من زيادة سرعة جهازه الخاص.

- صناعة ونشر الفيروسات وهي من أشهر وسائل الاعتراض المعروفة¹.

التسجيل: يقصد بالتسجيل حفظ الحديث على مادة معدة لذلك، كي يستمع إليه فيما بعد، أو نقل ذبذبات الموجات الصوتية من مصادرها وخواصها الذاتية، بما فيها من عيوب في النطق إلى شريط التسجيل بحيث يمكن إعادة سماع الصوت للتعرف على مضمونه، ويتم التسجيل عن طريق أجهزة تعتمد على حفظ الإشارات الكهربائية التي تمثل الصوت عند صدوره².

والمقصود بتسجيل المحادثات والاتصالات والمواد الصوتية أو المرئية بهذا الصدد هو التسجيل الخفي للأحاديث الصادرة عن الشخص³، لذلك فإنه يستبعد من مجال التجريم واقعة القيام بوضع جهاز على خط تليفوني لشخص بناء على طلبه لتسجيل وتحديد أرقام الهواتف أو أرقام الاتصالات المجهولة المزعة⁴.

النقل: يقصد بنقل المحادثات أرسال الحديث من المكان الذي يجري فيه إلى مكان آخر غيره⁵، بواسطة أي جهاز من أجهزة تقنية المعلومات، أو باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني.

البث: يقصد به إذاعة ونشر وإظهار وأشاعة المحادثات أو الاتصالات أو المواد الصوتية أو المرئية بين الناس⁶.

1 د. حسني الجندي، المرجع السابق نفسه، ص 135.

2 أ. طارق عبده مرشد المعمرى، الحماية الجنائية للحق في حرمة المراسلات والمحادثات الشخصية الاتحادية والمحلية، دار نشر أكاديمية شرطة دبي، 1435 هـ - 2014م، ص 191.

3 كأستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات (كاميرا) في الاعتداء على خصوصية أشخاص (موظفات مكتب الامارات للهوية) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بأن قامو بتسجيل مواد صوتية ومرئية بوضع كاميرا تسجيل مخفية في الغرف المخصصة للسيدات - انظر الطعن رقم 1167 لسنة 2015، محكمة نقض أبوظبي.

4 د. محمد رشاد القطعاني، الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية، دراسة مقارنة بين القوانين المصري والإماراتي وبعض القوانين الأجنبية، دار الفتحة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، س 2014، ص 84-85.

5 د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 382.

6 د. عبدالرزاق الموافي عبداللطيف، المرجع السابق، ص 26.

الإفشاء: يقصد به إذاعة مضمون المحادثة، وإعطاء معلومات للأفراد عن المحادثات أو الاتصالات أو المواد الصوتية أو المرئية¹.

ثانياً: النتيجة الإجرامية وعلاقة السببية للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

تنص المادة 32 من قانون العقوبات الإتحادي على أنه: " لا يسأل الشخص عن جريمة لم تكن نتيجة لنشاطه الإجرامي غير أنه يسأل عن الجريمة ولو كان قد أسهم مع نشاطه الإجرامي في إحداثها سبب آخر سابق أو معاصر أو لاحق متى كان هذا السبب متوقفاً أو محتملاً وفقاً للسير العادي للأمر، أما إذا كان ذلك السبب وحده كافياً لاحداث نتيجة الجريمة فلا يسأل الشخص في هذه الحالة إلا عن الفعل الذي ارتكبه".

تعتبر نتيجة الجريمة عنصر من عناصر الركن المادي فيها، ويقصد بها الأثر القانوني الذي يحدثه النشاط الإجرامي، وتنقسم الجرائم بالنسبة إلى اشتراط النتيجة المادية لإتمامها إلى نوعين، جرائم مادية لا تتم إلا بتوافر هذه النتيجة المادية وجرائم شكلية لا يشترط فيها القانون حصول النتيجة²، كالجرائم الواردة في المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، فمجرد تسجيل الحديث يشكل جريمة بغض النظر عن بثه أو نقله أو سماعه، فإذا قام شخص بوضع جهاز لتسجيل محادثات خاصة في مكان خاص أو محادثة تليفونية ثم تعطل الشريط لأي سبب من الأسباب بحيث لا يمكن سماعه أو نقله فإن الجريمة تكون قد توافرت أركانها حتى لو لم تتحقق نتيجة معينة بذاتها، فمجرد القيام بالتسجيل تقوم الجريمة.

المطلب الثاني: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالصورة

بات العالم يعيش ثقافة الصورة التي تنافس كل الثقافات الأخرى، ويعتبر العصر الذي نعيشه هو عصر الصورة بلا منازع حتى بدأنا نعيش بلغة جديدة تقول: " اكتبوا بعدساتكم .. وليقرأ

¹ د. عبدالرازق الموافي عبداللطيف، المرجع السابق نفسه، ص 26.
² د. محمد محرم محمد ود. خالد محمد المهيري، المرجع السابق، ص 76.

العالم في عيونه"، حيث ارتبطت صورة الإنسان ارتباطاً وثيقاً به كما أنها دخلت في شتى مجالات الحياة، كالصورة الشخصية، والعائلية، وصور الأخبار والحروب، والرياضة والحياة اليومية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون، والطبيعة والبيئة¹.

والصورة ليست إلا مجرد تعبير عن الفرد وهو في موقف معين من مواقف حياته، أو في وضع معين لا يرغب بأطلاع الجميع عليه، والحق فيها يعني منع الآخرين من التعرف على صور صاحب الحق المعني أو أفراد أسرته سواء بالتقاطها أو نشرها أو تعديلها على نحو لا يرضى عنه صاحب الحق، وذلك بحسبانه يتضمن إعتداء على كيانه المعنوي على نحو بات غير مسبوق في رحاب المجال التكنولوجي الواسع الانتشار في العصر الرقمي².

كما أدت التطورات التقنية والفنية الحديثة إلى التفنن في انتهاك الصورة بطريقة خفية وغير ملحوظة، فأصبحت معظم الأجهزة التكنولوجية مزودة بكاميرات قد لا ترى في بعض الأحيان بالعين المجردة بسبب صغر حجمها ودقة تصنيعها وقوتها في التقاط الصور من مسافة بعيدة، كما ظهرت العديد من برامج التصوير الحديثة التي تقوم بالتقاط وإعداد صور الكترونية وكذلك نشرها وكشفها ونسخها والاحتفاظ بها في آن واحد، ومن أشهر الأمثلة على ذلك في الوقت الراهن ظهور (السناب شات والانسagram)³، أيضاً ظهرت العديد من الوسائل التي تلتقط الصور عن بعد وتخرق الأماكن الخاصة (كطائرة التصوير).

فمن حرص المشرع الإماراتي على حرمة الاعتداء على صورة الأشخاص ما نصت عليه المادة (378) من قانون العقوبات الاتحادي على أنه: " يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى

1 أ. أندرية برتران ود. نقولا فنوش، الحق في الحياة الخاصة والحق في الصورة، مكتبة صادر ناشرون، الطبعة الأولى، 2003، ص 15-16.

2 د. أسامة أحمد بدر، الحق في الصورة بين الخصوصية وحقوق الشخصية، بحث مقدم في مؤتمر حرمة الحياة الخاصة وتحديات العالم الافتراضي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 2.

3 يعتبر سناب شات (snapchat) من أشهر برامج التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن، والذي يعمل على التقاط الصور وكذلك تسجيل الفيديو، بالإضافة إلى إعداد الصور وتعديلها بنصوص ورسومات كرتونية، كما يمكن إرسال الصور وكشفها على المضافين كذلك يقوم بحفظ الصور ونسخها ونقلها إلى برامج أخرى، أما الانستغرام فهو أيضاً برنامج من برامج التواصل الاجتماعي ويمكن من خلاله تبادل الصور بين المستخدمين وكذلك التقاط الصور وتعديلها مع إتاحة الاحتفاظ بها والأطلاع عليها من قبل المستخدمين.

على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن التقط أو نقل بجهاز أياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص ...".

كذلك نص المادة (90) من قانون المعاملات المدنية والتي نصت على: " لكل من وقع عليه إعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطل وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

أيضاً ما نصت عليه المادة (43) من القانون الإتحادي رقم (7) لسنة 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بأنه: " لا يحق لمن قام بعمل صورة لآخر بأي طريقة كانت أن يحتفظ أو يعرض أو ينشر أو يوزع أصلها أو نسخاً منها دون إذن الشخص الذي قام بتصويره ما لم يتفق على خلاف ذلك، ما لم يكن نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً، أو كانت تتعلق بأشخاص ذوي صفة رسمية أو عامة أو يتمتعون بشهرة، أو كان النشر قد سمحت به السلطات العامة خدمة للصالح العام، وبشرط ألا يترتب على عرض الصورة أو تداولها مساس بمكانة الشخص الذي تمثله، ويجوز للشخص الذي تمثله الصورة أن يأذن بنشرها في الصحف وغيرها من وسائل النشر ولو لم يسمح بذلك المصور، ما لم يتفق على غير ذلك".

ومن آخر التشريعات ما نصت عليه (21) من القانون رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات والتي نصت على: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في الإعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية: ...
2- التقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها ..."، وهذا هو النص محل الدراسة والبحث.

الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بالصور

يتمثل موضوع هذه الجريمة كما جاء في المادة (21) في الفقرة الثانية من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاعتداء الذي يقع على الصور، سواء بالتقاطها أو بإعدادها أو نقلها أو كشفها أو نسخها وعليه يتعين بيان ماهية الصورة المعاقب على التقاطها أو إعدادها أو نقلها أو كشفها أو نسخها.

الصورة في اللغة تعني الشكل أو التمثال المجسم، أما في علوم الطبيعة فيقصد بها الرسم الحاصل بواسطة مرآة أو أية آلة من الآلات البصرية، وفي علم البصريات تعني تشابه أو تطابق للجسم ناجم عن انعكاس أو انكسار الأشعة الضوئية المنبعثة منه على عدسة مرآة أخرى¹.

ويعرفها معجم لاروس الفرنسي بأنها تمثيل شخص أو شيء بنقش أو نحت أو رسم أو صورة فوتوغرافية أو فيلم، كما يتطابق هذا التعريف مع تعريف قاموس ليزيرية الفرنسي والتي يقصد بها تمثيل شيء أو نحت أو صورة منقوشة أو حفر أو رسم، أما الموسوعة البريطانية الجديدة فتعرف الصورة بأنها إحداث تسجيل دائم أو ثابت تتشكل عن طريق تفاعل مشترك للضوء وعملية كيميائية².

وبشكل عام يقصد بالصورة هو كل امتداد ضوئي لجسم امتداداً يدل عليه، وقد يكون هذا الجسم شخصاً وقد يكون شيئاً آخر كصورة مستند، إلا أن القانون يحمي بهذه الجريمة صور الأشخاص فقط، أما صور الأشياء ولو كانت مستندات بالغة الأهمية والسرية فلا يحميها القانون بموجب هذا النص³.

1 د.أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 406-407.

2 د.أحمد محمد حسان، المرجع السابق نفسه، ص 407.

3 د.محمود محمد محمود جابر، الجرائم الناشئة عن استخدام الهواتف النقالة، جرائم نظم الاتصالات والمعلومات، دار الكتب والوثائق القومية، سنة 2017، ص 122.

وتنقسم الصور إلى نوعين:

النوع الأول: يعتمد النوع الأول من الصور على خيال المصور وفنه، حيث تعتبر الفرشاة والألوان والقلم الأدوات الأساسية التي يبرز بها العناصر الجمالية والفنية في لوحاته، وعليه فقد لا يقع هذا النوع من الصور تحت طائلة التجريم، ويرجع ذلك لسبب منطقي كون الفرشاة والألوان التي تستخدم فيها هي أدوات وليست من قبيل الأجهزة الإلكترونية التي يتطلب القانون أن يقع بها النشاط الإجرامي للجاني، فعلى سبيل المثال الرسام الذي يستغل موهبته في رسم صورة لجاره وهو داخل داره دون رضاه لا يقع فعلة تحت طائلة العقاب¹.

ومن وجهة نظرنا نرى بأن من المنطق والعقلانية استبعاد ما يتم تصويره بمجرد النظر ونقله على سطح ما بالأدوات المخصصة لذلك كالألوان والفرشاة والقلم أو حتى الفحم أو التراب، فالمشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يعاقب كل من استخدم شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات في التقاط أو إعداد أو نقل أو كشف أو نسخ الصور، فالمشرع يعاقب ما تم تصويره بإحدى الوسائل المعلوماتية سواء كانت مخصصة للتصوير أو غير ذلك، حيث ترجع علة التجريم إلى حماية حرمة الحياة الخاصة من الاعتداء عليها بالتصوير باستخدام وسائل وتقنيات حديثة في عالم التصوير وتهدد الحياة الخاصة للأشخاص.

النوع الثاني: هو التصوير بالضوء، فيحل الضوء محل الفرشاة والألوان، فهو لا يتحقق إلا باستخدام جهاز أو آلة تعتمد على استخدام موجات كهرومغناطيسية كالضوء المنظور في النقاط أو نقل قسّمات الشكل على دعامة مادية كالأفلام والشاشات والأوراق الحساسة وغيرها، فالمقصود بالصورة المعاقب على التقاطها أو نقلها بموجب المادة (21) هو تثبيت أو رسم قسّمات شكل الإنسان بالضوء على دعامة مادية أيّاً كانت إذ لا يحمي القانون في هذه المادة سوى الأشخاص أما

1 د. محمد أحمد حسان، المرجع السابق، ص 408.

الأشياء أياً كانت قيمتها أو أهميتها أو الضرر الناجم عن تصويرها فلا تدخل في نطاق الحماية المقررة في هذا النص كما ذكر سابقاً¹.

الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بالصور

نص المشرع على ستة أفعال تمثل النشاط الإجرامي للاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص بالتصوير وهما الالتقاط وإعداد ونقل وكشف ونسخ والاحتفاظ بالصور.

أولاً: صور النشاط الجرمي للتجريم المتعلق بالصور

التقاط الصور: يقصد بالتقاط الصور أخذها بآلة التصوير أو الحصول عليها عن طريق استخدام شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، ويتحقق الركن المادي في الجريمة بمجرد التقاط الصور، وتعتبر الجريمة تامة في ركنها المادي حتى إذا لم يتمكن الجاني من تعديلها أو نقلها أو نشرها فمجرد التقاط صورة الشخص تقوم الجريمة.

إعداد صور إلكترونية: وهي تكوين الصور وتركيبها باستخدام شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

نقل الصور: وهو تحويلها أو تحريكها من موضعها إلى موضوع آخر ويتم النقل عن طرق استخدام شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، و إحدى وسائل تقنية المعلومات. ويثار التساؤل عن نقل الصورة عن طريق وضع أجهزة تمكن المتلصص من رؤية ما يدور في مكان آخر مثل وضع دائرة تلفزيونية مغلقة، فهل يعتبر ذلك النقل اعتداء على خصوصية الأشخاص أم لا؟

¹ د. أحمد محمد حسان، المرجع السابق، ص 409.

للأجابة عن هذا التساؤل لابد من التفرقة بين وضعين:

1- اذا تم نقل الصورة ورؤية ما يدور في مكان آخر باستخدام شبكة معلوماتية، أو نظام

معلومات إلكتروني، أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات فقد تقع الجريمة.

2- اذا تم مراقبة ما يدور في مكان آخر عن طريق استخدام منظار مكبر أو النظر من خلال

ثقب الباب على ما يدور في مكان خاص، وكذلك مشاهدة ما يدور في مكان خاص عن

طريق المرايا فلا تقوم الجريمة بذلك، وترجع علة ذلك لعدم استخدام شبكة أو نظام أو

وسيلة إلكترونية، فالمنظار والمرايا لا يمكنهم من نقل الصورة، فكلها أفعال لا تقوم بها

جريمة الحصول على الصورة.

كشف الصور: وهي إظهار محتواها وبيانها وتوضيحها باستخدام شبكة معلوماتية، أو نظام

معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

نسخ الصور: ويقصد بذلك أخذ صورة مشابهة ومطابقة لها، حيث يتم نسخها باستخدام شبكة

معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

الاحتفاظ بالصور: يعني تخزينها لنفسه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات

إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

إلا أنه يثار التساؤل عن مدى تحقق الاعتداء على الخصوصية عن طريق التقاط أو نقل

الصورة لشخص في مكان خاص أو مكان عام؟

وللأجابة عن هذا التساؤل لابد من التطرق إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: التقاط صورة الشخص في مكان خاص

تعاقب المادة 2/378 من قانون العقوبات الإماراتي على كل من: " ... التقط أو نقل بجهاز

أيّاً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص"، كما يعاقب قانون العقوبات الفرنسي في المادة

(1/226) على: " المساس بحميمة حياة الآخرين الخاصة ... عبر تثبيت أو تسجيل صورة أحد الأشخاص الموجودين في مكان خاص من دون الحصول على موافقته .."، كذلك المادة (309) مكرر من قانون العقوبات المصري تعاقب كل من: " التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة اياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص...".

فمن الواضح بأن المشرع الإماراتي والفرنسي والمصري لا يحمي في قانون العقوبات إلا الإعتداء على خصوصية الأشخاص بالتقاط صورهم أو نقلها اذا تمت في مكان خاص، فيفترض لقيام هذه الجريمة التقاط أو نقل صورة المجني عليه وهو في مكان خاص.

وهذا ما أخذت بها المحاكم الفرنسية في أحكامها، حيث حكمت محكمة باريس بتاريخ 18 مارس سنة 1971 في قضية تتلخص وقائعها في أن قامت صحيفة أسبوعية فرنسية بنشر صورة فتاة عارية الصدر وهي تتناول إفطارها مع أصدقائها على شاطئ (سان تروبيز)، فأقامت الفتاة دعوى على الصحيفة أمام المحكمة سألقة الذكر، على أساس أن ثمة اعتداء وقع على حقها في الحياة الخاصة جراء هذا النشر، وتمسكت بالمادة 368 من قانون العقوبات الفرنسي، إلا أن المحكمة لم ترى في تصويرها اعتداء على حقها في الحياة الخاصة، وبررت ذلك بأنه " لما كان من الثابت أن ثمة عدداً كبيراً من المصطافين العراة وشبة العراة يقبعون على شاطئ جزيرة سان تروبيز دون أن يعيروا اهتماماً لسائر المصطافين أو أن يتأذوا من نظرات الآخرين، فإن الصورة التي تمثل الشاكية، وهي عارية الصدر وتتناول افطارها على هذا البلاج مع أصدقائها على حين يتواجد آخرون من المصطافين عراة أو أنصاف عراة لا تعتبر قد التقطت في مكان خاص في المعنى الذي تحظره المادة 368 عقوبات فرنسي"¹.

1 د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص238.

وهذا ما يجعلنا بصدد تساؤل مهم، فهل يتجاوز المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2012 في المادة 2/21 هذا القيد الخاص وييسط حمايته على الحق في الصورة سواء كان الشخص في مكان خاص أو في مكان عام؟

وفقاً للمادة 2/21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لم تنص على افتراض توافر الاعتداء على خصوصية الأشخاص بالتقاط صورهم أو نقلها في مكان خاص، إلا أنه يمكن استمداد هذا المبدأ القانوني من قانون العقوبات سالف الذكر، حيث أن كلاهما يتشابهان في الواقع إلى أقصى حد ممكن، بمعنى آخر إذا تم التقاط أو نقل صورة شخص ما في مكان خاص نكون بصدد جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص.

الاتجاه الثاني: مدى تحقق الاعتداء على الخصوصية عن طريق التقاط أو نقل صورة لشخص في مكان عام

يثار التساؤل عن مدى تحقق جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص بالتقاط صورهم أو نقلها في حالة وجودهم بمكان عام، وعلى أثره ثار الخلاف بين الفقهاء حول هذه المسألة وانقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: يذهب الفريق الأول إلى أن الحق في الخصوصية لا يعطي صاحبه سلطة الاعتراض على التقاط الصورة وإنما يعطية سلطة الاعتراض على نشرها فقط، فمن يتجول في الطريق العام يصبح جزء مما يدور فيه، فشكله وصورته تصبح ملكاً للمارة لهم عليه حق الرؤية شأنه شأن ما يوجد في الطريق من مباني وعمارات وآثار وحدائق، وبذلك يصبح مجرد منظر من مناظر الطريق، وعليه لا يتصور وجود أي خطورة أو مساس بالاعتداء على الخصوصية، وعلّة ذلك ترجع إلى عدم جواز نشر الصورة إلا بعد الحصول على موافقة صاحب الشأن، فمن وجهة نظرهم من غير الممكن مساءلة من يلتقط الصورة في الطريق العام، لأنه في هذه اللحظة لا يمكن

التنبؤ بأوجه استخدام هذه الصورة، ولهذا فلا مفر من الانتظار حتى ترى ما سيفعله المصور بالصورة التي إلتقطها¹.

ومن الجدير بالذكر قررت بعض أحكام القضاء الفرنسي عدم ضرورة موافقة الشخص المتواجد في مكان عام أو رضاه ليس فقط بالنسبة التقاط صورته بل أيضاً بالنسبة للنشر، ومن ذلك الحكم الصادر من محكمة (إيفيتو) في 2 مارس 1932، حيث تتلخص وقائع القضية بأن شخص كان قد تعرف على صورته ف (كارت بوستال) في منظر مأخوذ في سوق بلدة (إيفيتو) حيث قضت بأنه " على الرغم من حق الفرد في الاعتراض على نشر صورته التي تلتقط له وهو في حياته الخاصة إلا أن ذلك ينتفي إذا كانت صورته قد التقطت في سوق عام، فرؤية الفرد في مثل هذا المكان تغدو مستباحة لكل الأنظار، وما التصوير أو الرسم في مثل هذه الحال إلا تثبيتاً على الورق لمشهد التقطته عين المصور أو الرسام دون ان يكون ذلك محرماً عليه باعتباره مشاركاً في الحياة الاجتماعية التي تجري في الأماكن والطرق العامة"².

الفريق الثاني: يرى أنصار هذا الفريق لا يجوز التقاط صور الشخص الذي يتجول في مكان عام إذا كان هذا الشخص هو موضوع الصورة الأساسي، فلا يجوز تصويره براءة ومن باب أولى عدم نشر صورته، وعليه فإن القانون يحمي الصورة المقصودة للشخص بغض النظر عن الخلفية التي قد تكون في الصورة من أشجار أو مباني أو آثار، أما إذا كانت صورة الشخص لم تبرز بصورة واضحة فإن التقاط الصورة ونشرها يكون مشروعاً، وذلك لأن المصور لا يريد إلا تصوير مشهد من مشاهد الحياة بصرف النظر عن الشخص الظاهر في الصورة، وينطبق ذات الحكم في حالة تصوير أي تجمع عام لمجموعة من الأشخاص طالما أن هذا التجمع متاح للجميع الانضمام إليه كالأحفالات والمهرجانات والمباريات الرياضية والأسواق العامة، فتصوير مثل هذه التجمعات يعتبر من قبيل تصوير المشاهد وليس الأشخاص، ومن ثم لا يجوز لمن يشترك فيها

1 د.حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، ص 109-110.
2 د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 240-241.

الاعتراض على تصويره لأن اشتراكه يعني قبوله ضمناً بالتقاط صورته، أما إذا كان التجمع خاص كحفلات الزفاف أو أعياد الميلاد فلا يجوز التقاط صورة الحضور حتى وأن كانت في مكان عام¹.

ومن الجدير بالذكر بأن المادة (387) من قانون العقوبات الإتحادي عندما جرت إعتداء التقاط أو نقل صورة شخص لا بد أن يتم ذلك الإعتداء بتواجد المجني عليه في مكان خاص²، أما في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات فلم يتطرق المشرع إلى تحديد المكان ويعتبر ذلك توسع منه في تحديد طبيعة مكان الجريمة.

ومن وجهة نظرنا نرى بأنه إذا تم الاعتداء بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة 21 البند الثاني سواء بالالتقاط أو النقل أو غيرها في مكان خاص تقوم به الجريمة، كذلك إذا تم التقاط الصورة في مكان عام وعلى مرأى من الناس فـالمجني عليه حق الاعتراض طالما كان هو الموضوع الرئيسي والمستهدف من التقاط الصورة، وعليه لا يوجد أي مجال للفرقة بين المكان العام والمكان الخاص طالما تم الاعتداء على خصوصية الشخص بالتقاط صورته أو نقلها أو غيره.

ثانياً: النتيجة وعلاقة السببية للتجريم المتعلق بالصور

تعتبر هذه الجريمة من الجرائم الشكلية التي لا يشترط فيها القانون الحصول على نتيجة معينة، فمجرد القيام بأي فعل من الأفعال الستة المكونة للجريمة (الالتقاط، الإعداد، النقل، النسخ، الكشف، الاحتفاظ) تقوم الجريمة حتى إذا لم تتحقق نتيجة معينة بذاتها، فعلى سبيل المثال إذا قام الجاني بالتقاط صورة للمجني عليه تقوم الجريمة حتى لو تم إتلاف الكاميرا المستخدمة ولم يتم نشر الصورة، فمجرد التقاط الصورة يتحقق الركن المادي في الجريمة.

1 د.محمود عبدالرحمن محمد، المرجع السابق، ص 241.

2 نصت المادة (378) على أن: "يعاقب بالحبس والغرامة... ب- التقط أو نقل بجهاز أياً كان نوعه صورة شخص في مكان خاص..".

المطلب الثالث: محل السلوك الجرمي والركن المادي للتجريم المتعلق بالنشر

تعتبر حياة الإنسان ملك خاص به، وقد لا يرغب بإطلاع الغير على تفاصيل حياته أو نشرها سواء كانت إيجابية أو سلبية، والمشرع يحترم إرادة الفرد في عدم نشر ما يتعلق به من صور أو أخبار أو مشاهد أو تعليقات حتى و أن كانت معلومات أو بيانات صحيحة، لذلك جرم المشرع في قانون العقوبات نشر الصور والتعليقات التي تتصل بأسرار الحياة الخاصة في المادة (378) ونصت على أن: " يعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية... من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صور أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة"، كما جرمت المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على ذات العقوبة ونصت على: " يعاقب ... كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:...3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية"، وعليه سوف نتطرق إلى محل السلوك الجرمي لهذه الجريمة والركن المادي المتعلق بها.

الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بالنشر

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة 21: " يعاقب ... كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:...3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية".

ويتضح من هذه المادة بأن محل السلوك الجرمي يقع على كل من الأخبار والصور الفوتوغرافية أو الالكترونية كما يقع على المشاهد والتعليقات أو البيانات أو المعلومات، وعليه سوف نتطرق إلى كل محل وبيان ماهيته:

أولاً: الأخبار: يقصد بالأخبار ما يتم نقله من معلومات وأحداث، ويتم تداوله بالقول أو الكتابة، وقد يحتمل الخبر الصدق أو الكذب¹.

وقد يقصد بالأخبار وفقاً لنص المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الوقائع والمعلومات التي تتصل بأسرار الحياة الخاصة للناس، حيث تقوم الجريمة سواء كانت هذه الأخبار تمس بصورة مباشرة وواضحة وصريحة الحياة الخاصة للمجني عليه أم على سبيل التلميح أو التعريض أو التورية، وتتميز أسرار الحياة الخاصة عن أسرار الحياة العامة، سواء كانت وظيفية أو مهنية أو اجتماعية، فأسرار الحياة الخاصة ملك للأفراد أما أسرار الحياة العامة فهي ملك للجمهور، كون صاحبها يزاولها بحكم صلته بالحياة العامة².

ومن الأمثلة على ذلك نشر أخبار عن شخص معين بأنه تاجر مخدرات واتهامه في قضية الاتجار بالمخدرات، أو نشر أخبار عن فتاة مارست الرذيلة مع أحد الأشخاص.

ثانياً: الصور الفوتوغرافية: وهي الصور التي يتم التقاطها عن طريق آلة التصوير بالأشعة الضوئية، وتسمى أيضاً بالصور الضوئية، ومن ذلك نشر صورة شخص متزوج يجلس مع امرأة أخرى.

¹ د. عبدالرازق الموافي عبداللطيف، المرجع السابق، ص 27.
² أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص 268.

ثالثاً: الصور الالكترونية: وهي الصور التي تتم من خلال الأجهزة الالكترونية المتصلة بالتكنولوجيا الكهرومغناطيسية، كالتصوير عن طريق الكمبيوتر أو الايباد أو الهاتف، ومن الأمثلة على ذلك نشر صورة أحد الأشخاص وهو يلعب القمار في ملهى ليلي.

رابعاً: المشاهد: وهي المقاطع المرئية بصرياً.

خامساً: التعليقات: يقصد بها ابداء رأي في موضوع معين سواء بالكتابة أو القول، ومن أشهر الامثلة على ذلك في الوقت الراهن، التعليقات التي تمس سمعة وقيم الأشخاص في الانستقرام وتويتر¹.

فهي التي تتم من قبل الآخرين تجاه المجني عليه، بشرط أن تكون هذه التعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة للمجني عليه، سواء كانت مباشرة وصريحة أو عن طريق التلميح، طالما أنها تمس الحياة الخاصة للمجني عليه².

سادساً: البيانات: هي معلومات شخصية وتفصيلية متعلقة بشخص أو بشيء معين، يمكن من خلالها الاستدلال عليه.

فمثلاً أسم الشخص وعنوانه ورقم تلفونه تعد من العناصر الداخلة في حق الحياة الخاصة للشخص، ومن التطبيقات على ذلك ما ذهبت إليه محكمة استئناف باريس في 15 مايو سنة 1970 إلى أدانة احدى المجلات التي التي أفصحت عن الاسم الحقيقي لأحد الممثلين ورقم تلفونه وعنوانه ومحل اقامته على النحو الذي تمكن معه الجمهور من مطاردته والتطفل على خصوصياته، فقد كان المجني عليه يمارس عمله الفني باسم مستعار لأنه اختار لنفسه حياة مهنية منفصلة عن حياته

¹ تويتر (بالإنجليزية: Twitter) أحد أشهر شبكات التواصل الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي في العالم، يقدم خدمة التدوين المصغر والتي تسمح لمستخدميه بإرسال «تغريدات» من شأنها الحصول على إعادة تغريد أو إعجاب المغردين الآخرين، بحد أقصى يبلغ 280 حرفاً للرسالة الواحدة .

² أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق نفسه، ص268.

الخاصة، وهذا السبب الحقيقي الذي رأته المحكمة بأن الاعتداء الواقع على اسمه عن طريق نشر الاسم الحقيقي للفنان من قبيل الاعتداء على حرمة حياته الخاصة¹.

المعلومات: وهي مجموعة الأخبار والأفكار والبيانات وكل ما يؤدي إلى كشف الحقائق وأيضاً الأمور.

الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بالنشر

أولاً: الفعل المكون للجريمة (النشر)

يتكون الركن المادي في هذه الجريمة بارتكاب الجاني نشاطاً إجرامياً وهو النشر، ويتعلق النشر بعدة أمور، فيمكن نشر أخبار أو صور فوتوغرافية أو إلكترونية، أو نشر مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات كما شرحناها سابقاً.

فرغم اختلاف المحل الجرمي إلا أن النشاط واحد (النشر)، ويقصد بالنشر الإذاعة والإظهار، أي نشر وإفشاء الأخبار أو الصور أو المشاهد أو التعليقات أو البيانات أو المعلومات ليطلع عليها الجمهور أو الرأي العام، وتتحقق جريمة النشر بتمكن عدد غير محدود من الناس من الاطلاع عليها، ويستوي أن تتم الإذاعة بكافة وسائل العلانية سواء تم ذلك بالنشر عن طريق الإنترنت أو عن طريق الإذاعة المسموعة أو المرئية أو غيرها من الوسائل التي تؤدي إلى النشر أي باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات².

ومن الأحكام القضائية حكم المحكمة الاتحادية العليا في الطعن الجزائي رقم 104 لسنة 2017 والتي تتلخص وقائعه بأن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أنه بتاريخ 2016/4/19 استخدم وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية المجني عليها في غير الاحوال المصرح بها قانوناً بأن نشر صوراً إلكترونية للمجني عليها، بعد أن أخبرته بأنها معجبة به وتريد

¹ د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 254-255.

² أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص 223.

الزواج منه وقامت بإرسال صورها له عبر الهاتف وقد اكتشف أنها لها عدة علاقات مع عدة أشخاص بالفيس بوك ولكي يقوم بكشف موضوعها أنشأ حساباً وهمياً باسم المجني عليها بالفيس بوك ووضع رقم هاتفها بذلك الحساب، وتمت إدانته طبقاً لأحكام المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

ثانياً: النتيجة وعلاقة السببية للتجريم المتعلق بالنشر

تعتبر هذه الجريمة من الجرائم الشكلية التي لا يشترط فيها القانون الحصول على نتيجة معينة، فمجرد نشر أخبار وصور سواء كانت الكترونية أو فوتوغرافية أو نشر معلومات أو بيانات أو مشاهد أو تعليقات تمثل اعتداء على خصوصية الأشخاص وأن كانت صحيحة وحقيقية تقوم الجريمة حتى إذا لم تتحقق نتيجة معينة بذاتها، فإذا قام الجاني بنشر صورة لشخص متزوج مع صاحبه في إحدى البارات، إلا أن الزوجة سامحة زوجها ولم تتحقق نتيجة الطلاق جراء النشر الذي قام به الجاني، عليه يتحقق الركن المادي في الجريمة بمجرد النشر.

المطلب الرابع: محل السلوك الجرمي والركن المادي لتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور

ظهرت في الاواني الأخيرة الكثير من البرامج التي تقوم بتعديل ومعالجة الصور والمقاطع والتسجيلات بقصد التشهير أو الإساءة للأشخاص، مما تؤدي إلى الاعتداء على خصوصية الأشخاص أو انتهاكها.

ولقد أغفل المشرع الإماراتي ونظيره المصري النص على جريمة تعديل ومعالجة التسجيلات والصور والمشاهد في قانون العقوبات، على غرار المشرع الفرنسي الذي جرم هذا الفعل وفقاً لنص المادة (226-8) من القانون الجديد التي تنص على أنه: " يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة ألف فرنك، كل من اذاع بأية وسيلة عمداً مونتاجاً للصوت بالكلمات أو

الصور لشخص ما بدون رضائه، وذلك إذا لم يظهر واضحاً أن الأمر يتعلق بمونتاج ولم يذكر ذلك صراحة".

ونظراً لحدثة هذا النوع من الجرائم وتطورها السريع، استحدثت المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات جريمة تعديل ومعالجة التسجيلات والصور والمشاهد، من خلال استخدام نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، ونص في المادة (4 / 21) على: " ... كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر أو الإعتداء على خصوصيته أو انتهاكها"¹.

وبما ان هذا النص محل الدراسة، سوف نتطرق إلى محل السلوك الجرمي المتعلق بهذه الجريمة وبعد ذلك إلى الركن المادي الخاصة بهذا الفعل.

الفرع الأول: محل السلوك الجرمي للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الاحاديث أو الصور

يتضح من نص المادة محل الدراسة بأن جريمة التعديل والمعالجة تقع على التسجيلات أو الصور أو المشاهد باستخدام نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، ومنعاً لعدم التكرار والأطالة نحيل ماهية التسجيلات والصور والمشاهد ما جاء في الفقرات السابقة عند الحديث عن التجريم المتعلق بالمحادثات والصور والنشر.

¹ ومن الجدير بالملاحظة بأن المشرع الفرنسي استخدم لفظ المونتاج أما المشرع الاماراتي استخدم لفظ تعديل ومعالجة التسجيلات والصور والاحاديث وهي تحمل ذات المعني.

الفرع الثاني: الركن المادي للتجريم المتعلق بتعديل ومعالجة الأحاديث أو الصور

أولاً: صور النشاط الجرمي للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور

ينتحق الركن المادي في هذه الجريمة، بقيام الجاني بتعديل ومعالجة تسجيل أو صورة أو مشهد بقصد التشهير أو الإساءة، وهي ذات الجريمة التي أختصرها المشرع الفرنسي في المادة (228-8)، إلا أن المشرع الفرنسي استخدم لفظ المونتاج الذي يحمل في معناه التعديل والمعالجة التي تطرق لها المشرع الاماراتي، وعرف بعض الفقهاء الفرنسيين المونتاج على النحو التالي:

عرف الاستاذ شافانا المقصود بالمونتاج بأنه "التلاعب في مستندات او تسجيلات تتضمن أقوال شخص أو صور تمثله للحصول على تسجيل له مظهر الوحدة ولكنه لا يطابق ما قيل أو صور حقيقية"، وذهب الاستاذ ليندو إلى ان المقصود بالمونتاج "عملية تعديل تسجيل، سواء أكان مرئياً (كالصور) أم كان سمعياً (كأشرطة مغنطة) لتحويله عن طريق الإضافة أو الإلغاء أو القطع لإحداث أثر متقطع أو ممتزج مع تسجيل آخر"، وفي تقدير الأستاذ فريمون "المونتاج ليس مجرد تركيب أو تجميع لصور مختلفة، بل يفترض إجراء تعديل أو أضفاء رتوش على الصورة الاصلية، سواء بحذف جزء أو قسم منها، أم بإضافة عناصر لم تكن تتضمنها الصورة الأصلية أم بالأمرين معاً"¹.

وفي حقيقة الأمر يعتبر لفظ مونتاج مختصر لمعنى التعديل والمعالجة الوارد في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، كما سبق وذكرنا، حيث أن جميع الألفاظ مترادفة ومتشابهة في المعنى.

1 د. آدم عبدالبديع، المرجع السابق، ص 566-567.

ويمكن تعريف التعديل بأنه أحداث تغيير سواء بالأضافة أو الحذف على تسجيل أو صورة أو مشهد، أما المعالجة فهي عملية تقنية تحدث للتسجيل أو الصورة أو المشهد يترتب عليها تحويلها إلى شكل معين يمكن للحاسوب أو أية وسيلة تقنية أخرى أن يتعامل معه ويفهمه¹.

ماهية تعديل ومعالجة التسجيل والصور والمشاهد:

يقصد بتعديل الأحاديث تجزئته واستبعاد جزء منه، بالأضافة إلى إجراء بعض التعديلات عن طريق المواجهة بين الأحاديث المختلفة أو أكمل بعض منها عن طريق البعض الآخر أو عمل توليفة من الأجزاء المتعارضة، بقصد تكوين مواقف مؤثرة أو مثيرة للسخرية لتحقيق هدف أو رأي غير سليم أو لتحقيق خدمة للجاني أو تحقيق غاية شخصية².

ونرى بأنه يمكن تعريف تعديل ومعالجة الصور بأنه إجراء بعض التعديلات على الصور الفوتوغرافية أو الالكترونية بحذف جزء منها أو اضافة صورة أخرى لها، أو دمج أكثر من صورة التقطت في مواضع مختلفة لعمل توليفة من الأجزاء المتعارضة، باستخدام نظام الكتروني أو احدى وسائل تقنية المعلومات، بقصد التشهير والإساءة إلى شخص آخر.

ويمكن أيضاً تعريف تعديل ومعالجة المشاهد بأنه إجراء تعديل على مقطع مرئي أو مسموع، بحذف جزء منه أو اضافة مقطع أخرى، أو دمج أكثر من مقطع، باستخدام نظام معلومات الكتروني أو احدى وسائل تقنية المعلومات، بقصد التشهير والإساءة إلى شخص آخر وانتهاك خصوصيته.

مصدر الأحاديث والصور ومضمونها:

تقع هذه الجريمة على تسجيل أو صورة أو مشهد ولا يهيم مصدرها، أي سواء تم الحصول عليها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة³، ومن الأمثلة على مشروعية الحصول على الأحاديث

1 د.عبدالرزاق الموافي، المرجع السابق، ص 31.

2 د.ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 407.

3 د.محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص102.

أو الصور بأن قام المجني عليه بتسليم صورته للجاني فمن الممكن أن يقوم الجاني تعديلها ومعالجتها، كذلك يمكن الحصول عليها بطريقة غير مشروعة كالتقاط صورة للمجني عليه دون رضائه أو الحصول على المحادثات عن طريق استراق السمع.

إلا أنه يثار التساؤل هل يجب أن يكون مضمون التسجيل أو الصورة أو المشهد متعلق بحرمة الحياة الخاصة؟

نظراً للقواعد الأصولية في القانون الجنائي التي بمقتضاها ينبغي تفسير نصوصه تفسيراً ضيقاً، فمن الضروري أن يلمس تعديل ومعالجة الأحاديث والصور الاعتداء على خصوصية الأشخاص أو انتهاكها، وذلك بقصد التشهير أو الإساءة¹.

فالمشرع في المادة 21 جرم الأفعال التي من شأنها تمثل الاعتداء على خصوصية الأشخاص في غير الأحوال المصرح بها والتي تتمثل في الاعتداء على المحادثات والاتصالات والاعتداء على الصور والاعتداء بالنشر وفي البند الأخير والذي هو محل الدراسة في هذا المطلب جرم الاعتداء على خصوصية الأشخاص بتعديل ومعالجة الأحاديث أو الصور بقصد التشهير أو الإساءة².

على غرار ما جاء في قانون العقوبات الفرنسي فحكم المادة (8/226) بأنه لا عبرة بمضمون الحديث أو الصورة، فليس من الضروري أن تكون الكلمات أو الصور متعلقة بألفة الحياة الخاصة للشخص أو بحياته العامة فالجريمة تتحقق في حالة وجود مونتاج وتم نشره³.

1 د. عبدالرزاق الموافي، المرجع السابق، ص 31.

2 وسوف نتطرق في الفصل الثاني إلى القصد الجنائي (التشهير أو الإساءة) في هذه الجريمة.

3 د. آدم عبدالبديع، المرجع السابق، ص 568.

نشر تعديل ومعالجة الأحاديث والصور:

من التساؤلات التي يجب الوقوف عليها في هذا الموضوع والبحث عن أجابة لها، هل المشرع الإماراتي يعاقب على مجرد تعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور حتى وأن لم يتم النشر، أم يعاقب على جريمة نشر ما تم تعديله أو معالجته فقط؟

وبالرجوع إلى نص المادة نرى بأن المشرع لم ينص على نشر ما تم تعديله ومعالجته من الصور أو الأحاديث وإنما جرم التعديل أو المعالجة بحد ذاتها.

أما قانون العقوبات الفرنسي لم يجرم مجرد واقعة المونتاج فعمل مونتاج والاحتفاظ به لا يكون محلاً للتجريم طالما لم يكن هناك عملية لنشر هذا المونتاج، ويقصد بنشر المونتاج نقل العلم بالمونتاج إلى عدد غير محدد من جمهور الناس¹.

فالفرق بين المشرع الإماراتي في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وبين المشرع الفرنسي في قانون العقوبات واضح، حيث أن المشرع الإماراتي يعاقب على مجرد التعديل والمعالجة بغض النظر عن النشر أما المشرع الفرنسي لا يعاقب على مجرد التعديل والمعالجة وإنما يستلزم نشر المونتاج لخضوع الجاني للعقاب.

ونرى بأن المشرع الإماراتي له جانب منطقي في هذا الخصوص، لأن الفعل الذي نحن بصددته ينطوي على خطورة بالغة، وعدم تجريم مجرد التعديل والمعالجة يتنافى تماماً مع روح التشريع، فالمشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وبالذات في المادة 4/21 أراد حماية الحياة الخاصة للأشخاص من الاعتداء عليها بتعديل ومعالجة الأحاديث أو الصور ولم ينص على ضرورة النشر لقيام الجريمة، وذلك لما ينطوي على التعديل والمعالجة على خطورة حتى وأن لم يتحقق النشر، إلا أن ذلك لا يمنع من معاقبة الجاني إذا نشر ما تم تعديله ومعالجته.

¹ د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 415-416.

ثانياً: النتيجة وعلاقة السببية للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور

تعتبر هذه الجريمة من الجرائم الشكلية التي لا يشترط فيها القانون الحصول على نتيجة معينة، فمجرد تعديل ومعالجة الأحاديث أو الصور تقوم الجريمة حتى وأن لم يتم النشر، فإذا قام الجاني بتعديل صورة لشخص كوضع خلفية بأنه جالس بأحد البارات وأضاف صور نساء بالقرب منه تقوم الجريمة، وعليه يتحقق الركن المادي في الجريمة بمجرد التعديل والمعالجة بالإضافة إذا تم النشر.

المبحث الثاني: شروط تحقق الركن المادي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

تمهيد وتقسيم:

يتحقق الركن المادي في جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشروط معينة يجب توافرها لإكتمال الركن المادي في الجريمة، حيث لا بد من توافر شرطين لتحقيق الركن المادي في جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص فأحدها يكمن في الوسيلة المستخدمة لارتكاب أحد الأفعال المجرمة في نص المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والآخر يتعلق بمدى الاعتداء في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المطلب الأول: استخدام شبكة أو نظام أو سيلة من وسائل تقنية المعلومات

وفقاً للقاعدة العامة لا يعتد المشرع الإماراتي بالوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة، وما يهيمه الاعتداء على أحد المصالح التي قرر حمايتها بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الاعتداء، إلا أن المشرع خالف هذه القاعدة في بعض الأحوال وأعطى للوسيلة المستخدمة دور في ارتكاب الفعل أو تشديد العقوبة، حيث جعل الوسيلة شرطاً لإتمام النموذج القانوني للجريمة، وهو ما يطلق عليه بالجرائم محددة الوسيلة، كما هو الوضع في الجرائم المنصوص عليها في قانون

مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشكل عام، وجريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص بشكل خاص.

وبالرجوع إلى نص المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، تقوم جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص باستعمال الجاني شبكة معلوماتية أو نظام معلومات الكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، وهذا عنصر أساسي لتحقيق الجريمة كونها من الجرائم الالكترونية التي تتفق مع طبيعتها.

وعليه سوف نتطرق إلى ماهية الوسيلة والشبكة المعلوماتية لارتكاب جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص:

الفرع الأول: ماهية نظام المعلومات الإلكتروني وشبكة تقنية المعلومات والوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة

عرفت المادة الأولى من قانون جرائم تقنية المعلومات ماهية نظام المعلومات الإلكتروني على أنه: " مجموعة برامج معلوماتية ووسائل تقنية المعلومات المعدة لمعالجة وإدارة وتخزين المعلومات الإلكترونية أو ما شابه ذلك".

أما الشبكة المعلوماتية يقصد بها: " ارتباط بين مجموعتين أو أكثر من البرامج المعلوماتية ووسائل تقنية المعلومات التي تتيح للمستخدمين الدخول وتبادل المعلومات¹، ويطلق على الشبكة المعلوماتية (شبكة الأنترنت) وهي شبكة عالمية دولية ووسيلة من وسائل الاتصال

¹ عرف المشرع السعودي في المادة 3/1 من نظام مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم م/17 وتاريخ 1428/3/8 هـ الشبكة المعلوماتية بأنها: " ارتباط بين أكثر من حاسب آلي أو نظام معلوماتي للحصول على البيانات وتبادلها، مثل الشبكات الخاصة والعامة والشبكة العالمية الانترنت".

والتواصل بين الشبكات، حيث تجمع مجموعة من أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة ببعضها البعض وتقدم للإنسانية جملة من الخدمات كالبريد الإلكتروني وتبادل المعلومات ونشرها¹.

ويقصد بوسيلة تقنية المعلومات: " أي أداة إلكترونية مغناطيسية، بصرية، كهروكيميائية، أو أي أداة أخرى تستخدم لمعالجة البيانات الإلكترونية وأداء العمليات المنطقية والحسابية، أو الوظائف التخزينية، ويشمل أي وسيلة موصلة أو مرتبطة بشكل مباشر، تتيح لهذه الوسيلة تخزين المعلومات الإلكترونية أو إيصالها للآخرين".

ونصت محكمة تمييز دبي في الحكم الصادر بتاريخ 2016/2/22 في الطعن الجزائي رقم 2016/81 على أن "... المشرع لم يحدد تقنية المعلومات بوسيلة معينة فقد تشمل الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية وأجهزة الموبايل والبلوتوث وجهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لاسلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات أو تخزينها أو استرجاعها أو إرسالها أو استقبالها أو تصفحها – كموقع التواصل الاجتماعي الواتس أب والفيس بوك والرسائل القصيرة – يؤدي وظائف محددة حسب البرامج والأوامر المعطاة له – يمكن أن يكون من خلال كتابة وصور وصوت وأرقام وحروف ورموز والاشارات وغيرها- وأية وسيلة تنشأ في المستقبل تحمل ذات المعطيات باعتبارها ذات طابع مادي تتحقق بكل فعل أو سلوك غير مشروع مرتبط بأي وجه أو بأي شكل من الأشكال بالشبكة المعلوماتية الموصولة سلكياً أو لا سلكياً بالحاسب الآلي أو مشتقاته والهواتف النقالة والذكية ...".

ومفاد هذا الحكم بأن جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص تتم باستخدام أي وسيلة من الوسائل الإلكترونية القديمة (أجهزة الموبايل، الكاميرا، الحاسب الآلي) أو الحديثة كاستخدام

¹ د.عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، دراسة متعمقة ومقارنة في جرائم الهاتف المحمول-شبكات الانترنت-الاتصالات-كسر شفرات القنوات الفضائية المدفوعة مقدما، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 24.

وسائل التواصل الإجتماعي المستخدمة بكثرة في الوقت الراهن (الواتس اب، الفيس بوك، سناب شات، تويتر، انستقرام) أو غيرها من الوسائل الالكترونية المستحدثة¹.

الفرع الثاني: أنواع الوسائل الالكترونية في جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص

وفقاً لما نراه شخصياً بإمكانية تقسيم الوسائل الالكترونية إلى نوعين، يتناول النوع الأول الأجهزة المستخدمة لإرتكاب الجريمة أما النوع الثاني البرامج المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

أولاً: الأجهزة المستخدمة كوسيلة من وسائل تقنية المعلومات

تعتبر الأجهزة المستخدمة الأداة أو الآلة التي أدى استخدامها إلى تحقق النموذج القانوني في جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص، كاستخدام الهاتف النقال أو الحاسب الآلي في التقاط الصور أو نقلها أو الاحتفاظ بها أو نسخها، أو استخدام الكاميرا في تسجيل المواد الصوتية أو المرئية.

ومن الأمثلة القضائية على الوسائل المستخدمة بالأجهزة الالكترونية:

1- الهاتف النقال: يعرف الهاتف النقال بأنه هاتف لاسلكي يتم تشغيله على ترددات البث

اللاسلكية، ويعمل على توصيل المكالمات بنظام الهاتف العام عبر محطة أساسية².

ومن الأمثلة على تقنيات الهاتف النقال التي من خلالها يمكن الاعتداء على خصوصية

الأشخاص خدمة رسائل الوسائط المتعددة التي يمكن من خلالها إرسال أو استقبال الرسائل المصورة والملفات الصوتية وملفات الفيديو بالإضافة إلى الرسائل النصية وبمحتوى أكبر مما هو

¹ نرى بأن المشرع الإماراتي لم يحدد نوع الوسيلة المستخدمة لارتكاب الجريمة وترجع العلة في ذلك بأن العصر الحالي هو عصر التكنولوجيا والسرعة ومن الممكن أن تظهر وسائل الكترونية مستحدثة لم ينص عليها القانون، مما جعل المشرع ينص على ارتكاب الجريمة بأي وسيلة الكترونية دون حصرها بشبكات ووسائل معينة.

² د.محمد محمد محمود، المرجع السابق، ص 21.

علية في الرسائل القصيرة العادية¹، أيضاً تعتبر الكاميرا الرقمية الموجودة في الهاتف النقال أداة لإلتقاط الصور والاحتفاظ بها.

ومن الأمثلة القضائية ما جاء في الطعن رقم 49 لسنة 2016، والتي تتلخص وقائعه بأن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أن بتاريخ 2015/6/19 بدائرة بني ياس استخدم وسيلة من وسائل تقنية المعلومات وهي هاتف محمول في الاعتداء على خصوصية شخص المجني عليها وقام بالتقاط صورها ونسخها ونشرها على وسيلة تقنية معلومات أخرى وهي الهاتف المحمول الخاص بالجاني².

2- الحاسب الآلي: يمكن تعرف الحاسب الآلي بأنه الجهاز أو الآلة التي تتولى معالجة المعطيات المخزونة في الذاكرة الرئيسية في صيغة معلومات تحت إشراف برنامج مخزون³، ويمكن الاعتداء على خصوصية الأشخاص باستخدام الحاسب الآلي كتعديل ومعالجة الصور أو الأحاديث.

3- الكاميرا: تعتبر الكاميرا من وسائل تقنية المعلومات، والتي يمكن من خلالها تسجيل الأحاديث الصوتية والمرئية للجاني دون علمه، ويتمثل ذلك في النقض رقم 1167 لسنة 2015، والذي ينصب على اتهام النيابة العامة ثلاثة أشخاص بأنهم استخدموا إحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية الموظفين بأن قاموا بتسجيل مواد صوتية ومرئية بوضع كاميرا تسجيل مخفية في الغرفة المخصصة للسيدات⁴.

1 د.محمود محمد محمود، المرجع السابق، ص 26-27.

2 حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 49، لسنة 2016، الدائرة الجزائية، جلسة 2016/2/10.

3 د.خالد محمد كرفوري المهيري، جرائم الكمبيوتر والإنترنت والتجارة الإلكترونية، دار الغرير للنشر، دبي، الطبعة الثانية، ص 6.

4 حكم محكمة النقض، أبوظبي، في النقض رقم 1167 لسنة 2015 لسنة 2015، الدائرة الجزائية، جلسة 2016/2/22.

ثانياً: البرامج المستخدمة كوسيلة من وسائل تقنية المعلومات

يمكن تعريف البرنامج بأنه مصطلح يستخدم لدلالة على جميع المكونات غير المادية لنظام معلوماتي، ويشمل البرامج اللازمة لتشغيل النظام وإنجاز بعض المهام، وكافة البيانات المدخلة والمعلومات المستخرجة عقب معالجتها¹.

ومن الأمثلة على البرامج المستخدمة في الاعتداء على خصوصية الأشخاص ما جاء في وقائع بعض أحكام القضاء الإماراتي:

1- السناب شات

يعتبر السناب شات من أكثر البرامج التصويرية المستخدمة في الوقت الحالي، سواء في التقاط الصور أو تعديلها أو معالجتها أو الاحتفاظ بها، حيث يمتلك أغلب الخدمات تكمن من التقاط الصور وتعديلها حتى نشرها في آن واحد، وجاء الطعن رقم 156 لسنة 2018 لاعتبار السناب شات من وسائل تقنية المعلومات المستخدم في ارتكاب جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص، والتي تتلخص وقائعه بأن الزيادة العامة أسندت إلى الطاعنة بأنها اعتدت على خصوصية المجني عليه بأن التقطت صورة له وذلك باستخدام وسيلة تقنية المعلومات (سناب شات)².

2- الفيس بوك

تطرق المشرع إلى استخدام الفيس بوك في الاعتداء على خصوصية الأشخاص في الطعن رقم 104 لسنة 2017 والتي تتلخص وقائعه بأن الجاني تعرف على المجني عليها وأخبرته بأنها معجبة به وتريد الزواج منه وقامت بإرسال صورها عبر الهاتف، واكتشف بعدها بأنه لها عدة

1 د.محمود محمد محمود، المرجع السابق، ص 33.

2 حكم المحكمة الاتحادية العليا، طعن رقم 156 لسنة 2018، الدائرة الجزائية، جلسة الأثنين الموافق 2018/5/7.

علاقات مع عدة أشخاص بالفيس بوك ولكي يقوم بكشف وضعها أنشأ حساباً وهمياً باسم المجني عليها بالفيس بوك ووضع رقم هاتفه بذلك الحساب¹.

3- الواتس اب

يعتبر الواتس وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص، وقد ورد في الحكم رقم 835 لسنة 2015 بأن المتهم الثانية استخدمت وسيلة تقنية معلومات (برنامج الواتس اب) في الاعتداء على خصوصية رجال الضبط في النقاط الصورة لمركبات رجال الضبط وإرسالها عبر البرنامج لشقيقها في غير الأحوال المصرح بها².

ووفقاً للحكم السابق المتعلق بجريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص والاحكام الأخرى المتعلقة بالجرائم الإلكترونية بشكل عام كالسب والقذف، يعتبر الواتس وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، والتي ينطبق على استخدامه معاقبة الجاني وفقاً لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي.

ومن الجدير بالذكر التطرق إلى الحكم الجديد الصادر من المحكمة الاتحادية العليا والذي ينفي بأن يكون الواتس اب وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في جريمة السب والقذف باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات والمنصوص عليها في المادة 20 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، جاء ذلك في الطعن رقم 248 لسنة 2018 والتي تتلخص وقائعة بان النيابة العامة اتهمت المتهمة الأولى بسب المجني عليها باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات (برنامج واتس اب)، إلا أن المحكمة عدلت من وصف التهمة التي أسندتها لها النيابة العامة، وجاء في قرار المحكمة (لما كان برنامج الواتس اب من البرامج التي تستخدم بواسطة الهاتف حصراً وهو ارتباط بين شخصين أو أكثر يحدد المرسل والمرسل إليه دون أن يتاح للأخرين غير المعينين بأرسال

¹ حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 104 لسنة 2017، الدائرة الجزائية، جلسة الثلاثاء الموافق 4 أبريل 2017.
² مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض، الدائرة الجزائية، الطعن رقم 835 لسنة 2015، جلسة 2015/10/5.

الدخول على البرامج وتبادل المعلومات الواردة فيه شأنه في ذلك شأن الرسائل النصية ومن ثم فإن استخدام برنامج الواتس اب في السب يندرج ضمن الجرائم بالمادة 1/374 من قانون العقوبات وتخرج من نطاق التجريم الوارد بالمادة 20 من المرسوم بقانون سالف الذكر)، إلا أن النيابة العامة نعت الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون حينما عدل تهمة السب بواسطة الواتس اب كوسيلة من وسائل تقنية المعلومات إلى اعتبارها جريمة سب بواسطة الهاتف¹.

وتعقيباً على الحكم سالف الذكر، نرى بأن المشرع أخطأ في تطبيق القانون، حيث أن الواتس اب يعتبر وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، سواء في جريمة الاعتداء على الحياة للأشخاص أو في جريمة السب والقذف الواردة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وبمعنى آخر يعتبر الواتس وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في الجرائم المرتكبة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ولا يوجد تبرير لهذا الخطأ إلا أن المحكمة أرادت التخلص من أحكام العقوبة الشديدة والصارمة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث إن معظم الأحكام² الصادرة تعتبر الواتس اب وسيلة من وسائل تقنية المعلومات إلا الحكم سالف الذكر.

وفي خلاصة الموضوع، تلعب الأجهزة الإلكترونية دور كبير وأساسي في ارتكاب جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص، فقد تكون الأجهزة أداة لارتكاب الجريمة كاستخدام الهاتف المحمول المزود بالكاميرا في التقاط صورة الغير، وقد تكون الأجهزة بيئة للجريمة لاحتوائها على البرامج التي من خلال يتم الاعتداء على خصوصية الأشخاص، ويكون ذلك بتحميل البرامج على أجهزة الهاتف أو الحاسب الآلي، وعلى سبيل المثال يعتبر السناب شات هو الوسيلة المستخدمة في التقاط صورة الغير وتعديلها وحفظها أو نشرها وليس الهاتف المحمول، وعليه لا يمكن استخدام

¹ حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 248 لسنة 2018، الدائرة الجزائية، جلسة الأثنين 21/مايو/2018.
² من الأحكام القضائية التي اعتبرت الواتس اب وسيلة من وسائل تقنية المعلومات ما جاء في حكم المحكمة الاتحادية العليا رقم 493 لسنة 2014 في الدائرة الجزائية بالشارقة والتي تتلخص وقاعة بأن النيابة العامة أسندت جريمة سب المجني عليها بما يخدم اعتباره بالفاظ السب وكان ذلك في رسالة بعث بها إليه عن طريق برنامج التواصل الاجتماعي (الواتس اب).

برنامج بدون جهاز في الاعتداء على خصوصية الأشخاص، والعكس صحيح فيمكننا استخدام الجهاز دون البرامج في ارتكاب الجريمة.

المطلب الثاني: أسباب إباحة الاعتداء على خصوصية الأشخاص

على الرغم من أن الحق في حرمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص من الحقوق اللصيقة، والتي يحرص المشرع على حمايتها بشتى الطرق إلا أن هذا الحق ليس مطلقاً ويرد عليه بعض الاستثناءات المحدده بالقانون، وعليه يجوز انتهاك هذه الحرمة أولاً لتحقيق مصلحة العدالة، ولكن لابد من توافر شروط وإجراءات و ضمانات محددة حتى لا يتم الاعتداء على خصوصية الأشخاص، ثانياً على الرغم أيضاً من أن الحق في حرمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص من الحقوق اللصيقة بالإنسان، والتي لا يجوز التنازل عنها، إلا أنه يكون لرضاء صاحب الحق أثر في انتفاء الجريمة¹.

وعندما جرمت المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاعتداء على خصوصية الأشخاص اشترطت بأن يتم الاعتداء بغير الأحوال المصرح بها قانوناً، وعليه توجد حالتين يسمح بها التعدي على حرمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص، يتمثل السبب الاول في تصريح القانون بالتعدي، ويتمثل الثاني برضاء المجني عليه بالتعدي:

الفرع الأول: تصريح القانون (صدر أذن قضائي)

من المهام التي تدخل في نطاق أداء الواجب واستعمال السلطة، التتصت على الاتصالات التليفونية والأحاديث الخاصة الشفوية التي تتم بواسطة أجهزة السلطة وفقاً لإجراءات قانونية، ويترتب عليها إباحة الاعتداء على خصوصية الأشخاص لإعتبارها عملاً قانونياً².

1 د.محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 134.

2 د.يوسف الشيخ يوسف، المرجع السابق، ص 318.

أولاً: تعريف الإذن بضبط ومراقبة المراسلات والمحادثات الشخصية

يقصد بصدور الإذن من الناحية اللغوية "الموافقة على الشيء بعد العلم به، وأذن له بالشيء، أي أباح الشيء وأجاز له، أما من الناحية الاصطلاحية "هو تفويض يصدر من سلطة التحقيق المختصة إلى أحد مأموري الضبط القضائي، مخلوفاً إياه إجراء الضبط والمراقبة الذي تختص به تلك السلطة"¹.

ثانياً: طبيعة الإذن بمراقبة المراسلات والمحادثات

ومن الجدير بالذكر بأنه لا بد من التطرق إلى بعض الأمور المتعلقة بطبيعة الإذن، والمتعلق بالجهة المختصة، والجرائم موضوع الإذن، وتسبب الإذن، والمدة الزمنية للإذن:

1- الجهة المختصة بصدور الإذن بالضبط والمراقبة

نصت المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي رقم (35) لسنة 1992 على أن "العضو النيابة العامة أن يفتش المتهم ولا يجوز له تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز له بموافقة النائب العام أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع المكاتب والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات، وأن يراقب ويسجل المحادثات بما في ذلك السلكية واللاسلكية متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك"².

ومفاد هذا النص أنه يحق لعضو النيابة العامة بموافقة النائب العام بأن يضبط ما لدى مكاتب البريد جميع المكاتب والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود والبرقيات، وأن يراقب ويسجل المحادثات السلكية واللاسلكية متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك.

¹ أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص 325.
² المادة معدلة بموجب القانون رقم (29) لسنة 2005 م.

وفي هذا الصدد قضت محكمة تمييز دبي بأنه " من المقرر وفق ما تقضي به المادة 75 من قانون الإجراءات الجزائية أن الإذن بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية يقتضي صدوره من النيابة العامة وموافقة النائب العام مسبقاً قبل اتخاذ الإجراء وإلا كان باطلاً، إلا أنه من المقرر أن هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام لتعلقة بمصلحة الخصوم، فمتى تم التسجيل برضاة الصريح أو الضمني فلا يقبل منه التحدى ببطلانه استناداً الى ما تنص عليه المادة سالفه البيان"¹. ومفاد هذا الحكم بضرورة صدور إذن من النيابة العامة وموافقة النائب العام مسبقاً.

وفقاً لما يراه الباحث، فإنه كان من الأجدر لو أن تكون سلطة إصدار الأمر بالضبط والمراقبة بيد القاضي، أي بعد اطلاعة على ملابسات القضية والبحث في جدية ضبط ومراقبة المراسلات والمحادثات الشخصية، وذلك لخطورة الإذن بمراقبة وضبط المراسلات والمحادثات الشخصية من الاعتداء عليها ومساسها بأي شكل من الأشكال، وترجع علة ذلك بما للنيابة العامة من سلطة تقديرية مطلقة في المراقبة والضبط دون التحري عن جدية الأسباب التي تستدعي انتهاك حرمة الحياة الخاصة للأشخاص.

2- الجرائم موضوع الإذن بالضبط والمراقبة

وفقاً لنص المادة (75) من قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي، يتضح لنا بأن المشرع لم يتطرق إلى نوعية الجرائم التي يحق للنيابة العامة مراقبتها وضبطها وتسجيلها، وعليه أعطى الحق للنيابة العامة بمراقبة المراسلات والمحادثات وتسجيلها أيأ كانت نوع الجريمة المرتكبة.

وما يستفاد ضمناً من نص المادة (75) من قانون الإجراءات الجزائية، بأن المشرع اشترط شرطاً موضوعياً، وهو أن تكون الجريمة قد وقعت فعلاً لإصدار الإذن بالضبط والمراقبة، حيث نصت المادة على " ... متى استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك"، ويعني ذلك بأن تكون ثمة

¹ د. محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 149-150.

جريمة تجري النيابة العامة تحقيق بصددها، وعليه إذا صدر الإذن لمجرد التخمين لقيام الجريمة أو لأي سبب مهما كان غير متعلق بقضية التحقيق، وقع هذا الإذن باطلاً¹.

أما بهذا الخصوص، فمن الأجدر لو أن المشرع الإماراتي اقتصر الإذن بمراقبة وضبط الأحاديث بجرائم محددة ومعينة، فعلى سبيل المثال كان من الأوفق لو اقتصرها على الجنايات وبعض الجنح التي تنطوي على خطورة إجرامية بالغة.

3- تسبب الإذن الصادر بالضبط والمراقبة

من الضمانات القانونية المهمة تسبب الإذن الصادر بالضبط والمراقبة، إلا أن المشرع في المادة (75) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي لم يلزم ذلك، وإنما استلزم بأن يكون الإذن بالضبط والمراقبة في حالة استوجبت مقتضيات التحقيق ذلك، ويستفاد ضمناً أن يكون الإذن ضرورياً وجدياً لخدمة أغراض التحقيق، والغرض منه اكتشاف الحقيقة²، ونظراً لخطورة الإذن الصادر بالضبط والمراقبة والاعتداء على خصوصية الأشخاص، نرى بضرورة تسبب الإذن بالمراقبة والضبط، بحيث يمكن من خلال التسبب معرفة الأسباب الجدية والوقوف على مقتضيات التحقيق.

4- تحديد المدة الزمنية للإذن بالضبط والمراقبة

جاء نص المادة (75) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي خالية من تحديد أي مدة زمنية يتم خلالها مراقبة وتسجيل وضبط الأحاديث والمراسلات، فالمشرع يسمح بالضبط والمراقبة إلى ما لا نهاية. ووفقاً لما نراه شخصياً، ينبغي على المشرع بأن يحدد المدة الزمنية التي يتم من خلالها مراقبة الأحاديث الشخصية والمراسلات، بحيث يتم تحديد المدة وفقاً لمقتضيات ومعطيات أي على سبيل المثال في الجنايات تكون المدة 60 يوم قابلة لتجديد لمدته مماثلة، وفي الجنح مدة 30

¹ أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص 374.

² أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص 378.

يوم قابلة لتجديد لمدة مماثلة، وعليه لن يتم التماذي في الاعتداء على خصوصية الأشخاص حتى وأن كان من قبل سلطة قضائية.

الفرع الثاني: رضاء صاحب الحق بالتعدي

وفقاً للقاعدة العامة والأصل القانوني لا يعتد برضاء المجني عليه في ارتكاب الجرائم، فرضاء المجني عليه ليس سبباً للإباحة حتى ولو عفا المجني عليه عن الجاني، نظراً إلى أن القانون الجنائي يحمي مصالح المجتمع، ولكن هناك حالات رأى المشرع لإرادة المجني عليه أثراً من حيث إباحة الجريمة، ويكمن أساس الإباحة في أن الاعتداء ينصب على مصالح خاصة بالمجني عليه، مما لا يمتد الضرر إلى المجتمع في شيء لو سمح للفرد بحرية التصرف فيه، فمسألة رضاء المجني عليه لا تثار في كل الجرائم¹.

ويرجع ظهور هذا المبدأ صراحة في قانون العقوبات الإماراتي، حيث اعتبر رضاء المجني عليه بالاعتداء على حرمة حياته الخاصة سبباً للإباحة الكشف عن الخصوصية، ونصت المادة (378) من قانون العقوبات الإماراتي على: " يعاقب بالحبس أو الغرامة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضاء المجني عليه...". ومفاد هذا النص بأن المشرع يشترط لاعتبار الفعل من قبيل الاعتداء على الحياة الخاصة أن يقع الاعتداء بغير رضاء المجني عليه.

ومن الجدير بالذكر بأن المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، جرم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وعليه يمكن اعتبار رضاء المجني عليه سبب من أسباب الإباحة في الاعتداء على خصوصية الأشخاص حتى وأن لم ينص عليها صراحة كما فعل المشرع في قانون العقوبات.

1. د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 337-338.

وترجع علة ذلك لوحدة الحق المحمي في المادتين، وقد يستفاد ضمناً من نص المادة بأن رضاء المجني يعد سبباً من أسباب الإباحة، حيث يعتبر الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص من الحقوق اللصيقة للمجني عليه، ومن ثم يحق له التنازل عن حقه برضاه على الاعتداء على حرمة حياته الخاصة.

وتقتضي الدراسة التطرق إلى تعريف رضاء المجني عليه وشروط صحة رضاء المجني عليه:

أولاً: تعريف رضاء المجني عليه

لم يحدد القانون تعريف الرضاء، ولكن يمكن استخلاصه من صحة شروطه وبيان من له الصفة في إصداره والآثار المترتب عليه.

وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المحاولات الفقهية لتعريف رضاء المجني عليه، فيمكن تعريف الرضاء بأنه "الاتجاه الصحيح للإرادة المعترف بها قانوناً نحو قبول فعل الاعتداء على المصلحة التي يحميها القانون، ويشترط في هذه الإرادة علمها التام بما صدر في شأنه الرضاء"، كما عرفه البعض الآخر بأنه "الإعلان الفردي عن الإرادة الذي يعبر عن تنازل شخص عن مصلحته التي يحميها القانون والتي يخوله القانون حق التصرف فيها"، ويذهب رأي آخر إلى تعريف الرضاء بأنه "حالة نفسية إرادية تتعلق بمن له الحق في الرضاء، يعبر عن قبوله للفعل المتراضي عليه في النطاق الذي يحدده القانون، وإذنه لمن انصرف إليه الرضاء بأن يفعل ذلك"¹.

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف الرضاء في مجال الدراسة بأنه "إرادة صاحب الحق المعتدى عليه -المجني عليه - بالتنازل عن المعتدي -الجاني - على حرمة حياته الخاص قبل وقوع فعل الإعتداء أو أثناء وقوعه، بشكل صريح أو ضمني مما يؤدي إلى إباحة المساس

¹ د.محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 227-228.

بالحق والغاء الحماية الجنائية الموضوعية والاجرائية لجريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة".

ثانياً: شروط صحة رضاء المجني عليه

حتى يحقق الرضاء نتائجة القانونية والمتمثلة في أباحة المساس أو الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، لابد من توافر مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

1- أن يصدر الرضاء من المجني عليه نفسه وبأرادته سليمة مما يعيبها

يعتبر المجني عليه في مجال بحثنا ودراستنا هو صاحب الحديث أو الصورة التي تم التقاطها أو نشرها، وعليه هو وحده من يملك الموافقة على قيام الغير بالحصول على أحاديثة الخاصة أو السماح بالتقاط صورته ونشرها، وعليه لا يجوز للغير أن يسمح لآخر بالتقاط صورة للمجني عليه أو استراق السمع على محادثاته الخاصة مهما كانت العلاقة والصلة التي تربط بينهم، حتى وأن كانت علاقة زوجية أو أبوية أو مهنية¹، ومن الأمثلة على ذلك بأن تستأجر الزوجة شخص يراقب زوجها وتسمح له بالتقاط صورته مع امرأة أخرى في أحد البارات، أو أن يقوم رب العمل بتكليف شخص لاستراق السمع على المحادثات الشخصية لموظفته.

ووفقاً لهذا الشرط يتعين خلو إرادة المجني عليه مما يعيبها، فالإرادة المعيبة لا يعتد بها القانون، فإذا كان المجني عليه ضحية إكراه أو غلط أو تدليس، فما يصدر عن رضائه نتيجة ذلك يتجرد من القيمة القانونية².

1 د.محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 230.
2 د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 264.

2- يجب أن يكون الرضاء سابقاً أو معاصراً لفعل الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة

يجب أن يصدر الرضاء في وقت سابق على الإجراء الماس بالحق في حرمة الحياة الخاصة، أو معاصراً له، فإذا كان سابق عليه يجب أن يظل قائماً حتى يرتكب فعل الاعتداء على حرمة الحياة الخاص¹.

إلا أنه يثار التساؤل عن مدى تحقق الرضاء اللاحق على وقوع الجريمة، فهل يعتد بالرضاء اللاحق على وقوع الجريمة؟

ينعقد إجماع الفقة والقضاء على أنه لا تأثير لرضاء اللاحق على أركان الجريمة، وبالتالي الرضاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة²، وفي مجالنا بحثنا نجد أن المشرع الإماراتي وكذلك المصري بأنه لا يعتد بالرضاء اللاحق وترجع علة ذلك لأن المشرع الإماراتي لم يشترط لتحريك الدعوى العمومية شكوى المجني عليه كما فعل في جرائم السب والقذف، فلا بد أن يقترن رضاء المجني عليه بالفعل الذي أتاه الجاني، فإذا كان رضاء المجني عليه لاحقاً فإنه يعتبر مجرد صفح عن الجاني لا يملكه فرد من الأفراد، فالعفو يقع من سلطة الدولة صاحبة الحق في العقاب، وكل ما يملكه المجني عليه بعد وقوع الجريمة وتحقق أركانها مجرد التنازل عن حقه في التعويض المدني الناشئ عن ارتكاب الجريمة³.

3- أن يكون الرضاء صريحاً أو ضمناً

يعني الرضاء الصريح بصفة عامة الإفصاح في صورة مباشرة يألفها الناس عن إرادة التصرف في مصلحة يحميها القانون، وعليه فإن الرضاء الصريح هو النموذج الأمثل للرضاء على المساس بحرمة الحياة الخاص، فهو ليس في حاجة لظروف أو ملابسات أخرى تثبت وجوده⁴.

1 د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق نفسه. ص 264.

2 د. آدم عبداليديع، المرجع السابق، ص 888.

3 د. محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 235-236.

4 د. محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 237.

ويكون الرضا صريحاً إذا صدرت موافقة صريحة من صاحب الحق بسماع الاعتداء على حرمة حياته الخاصة، ويتم ذلك عن طريق القول أو الكتابة أو الإشارة أو الإيماء بالراس أو المبايعة بالأيدي، أما الرضاء الضمني يكون اذا قبل شخص تصويره دون اعتراض منه، غير أن السكوت لا يعد رضاء في كل الاحوال، فالسكوت لا يكون وسيلة تعبير إلا اذا أحاطت به ظروف واضحة بالإضافة إلى أرادة حقيقية ومدركة ومميزة خالية من أي خوف أو تهديد أو عيب¹. ووفقاً لما يراه الباحث، فلا بد أن يكون الرضاء صريح وواضح منعاً لدخول في مشكلات أخرى تؤدي إلى التوسع في تطبيق قاعدة رضاء المجني عليه.

ومن ناحية أخرى لم يتطلب المشرع الإماراتي في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أو في قانون العقوبات افراغ الرضاء في شكل معين، إلا أن بعض التشريعات تشترط بأن يكون الرضاء مكتوباً تفادياً للمنازعات التي قد تثور بين الجاني والمجني عليه في وجود الرضاء من عدمة، على أنه لما كانت الخصوصية من أهم الخصائص الذاتية للإنسان وجب التأكد من صدور الرضاء حقيقة وهو الأمر الذي يقتضي بضرورة صدور الرضاء مكتوباً².

تعتبر إلزامية كتابة الرضاء من قبيل المبالغة الذي لا يمكن تبريرها في كل الاحوال، فقد يصدر الرضاء شفاهة ومع ذلك يكون واضحاً لا يعترية أي شك ولا يتسرب إليه غموض أو لبس، كما أن هناك بعض المناسبات الخاصة والتي لا تسمح من ظروف الحال بإجراء كتابة لرضاء صاحب الحق بالنقاط صورته أو تسجيل حديثه أو رضاه بنشر أخباره، وبعبارة أخرى فإن هذا الشرط قد لا يكون مقبولاً من الناحية العملية، فالمهم في كل الأحوال يكمن في معرفة ما إذا كان الرضاء قد صدر أم لا بصرف النظر عن الشكل الذي يفرغ فيه³.

1. د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 342.

2. د. آدم عبدالبديع، المرجع السابق، ص 884.

3. د. ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 344.

بعد التطرق إلى الرضاء الصريح والرضاء الضمني، قد يثار التساؤل عن الرضاء

المفترض فهل يعتد بالرضاء المفترض أم لا؟

يمكن تعريف الرضاء المفترض بأنه وجود ظروف مادية معينة أو ربط بين الأشخاص

يمكن استخلاص الرضاء منها حتى ولو لم تقم على ذلك براهين ولكن يستشف منها على أي حال وجود الرضاء فعلاً¹.

وتطبيقاً على قانون العقوبات الاماراتي، فقد نص المشرع على حالة يكون فيها الرضاء

مفترضا بقوة القانون في المادة 378 والتي نصت على أن: " يعاقب الحبس والغرامة كل من

اعتداء على حرمة الحياة الخاصة... 1-استراق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من

الأجهزة أيأ كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق الهاتف أو أي جهاز آخر، 2-

التقط أو نقل بجهاز أيأ كان نوعه صورة شخص في مكان خاص، فإذا صدرت الأفعال المشار إليها

في الحالتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع فإن

رضاء هؤلاء يكون مفترضاً".

ومن الجدير بالانتباه بأن المشرع لم يتطرق إلى الشرط المفترض في قانون مكافحة جرائم

تقنية المعلومات في المادة (21)، وعليه لا يمكن التوسع وتطبيقه في المادة سالفه الذكر، وحسناً ما

فعل المشرع بهذا الخصوص، حيث أن المشرع أراد حماية الحياة الخاصة للأشخاص من أدنى

اعتداء عليها، فالكثير من الاجتماعات تحمل في طياتها خصوصيات، ويمثل الشرط المفترض

توسعاً وفرصة ثمينة للإعتداء عليها، فليس كل اجتماع يقع على مسمع أو مرأى من الحاضرين

يمكن أن يباح الإطلاع عليه وانتهاك خصوصيته أو نشره.

1 د.محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 238.

4- أن يكون الرضاء خاصاً ومحدداً

يشترط في الرضاء في جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص بأن يكون محدداً، بمعنى آخر يكون المجني عليه عارفاً بحدود رضاه، فإذا رضا الشخص نشر أخبار وصور له وتم تعديل ومعالجة أحاديثة أو صورته بقصد التشهير أو الإساءة، فلا يعد الشخص متنازلاً عن حقه¹.

فقاعدة الرضاء في مجال إباحة الاعتداء على الحياة للأشخاص، تطلب تفسيره تفسيراً ضيقاً، فرضاء صاحب الشأن بالتجسس على حرمة الحياة الخاصة لا يفيد الرضاء بنشر ما يتم التوصل إليه من خصوصيات، بل لابد من رضاء آخر يتعلق بالكشف عن هذه الخصوصيات².

وكذلك فإن رضاء صاحب الحق بالنقاط صورته، لا يتضمن رضاء آخر بنشرها أو كشفها أو تعديل أو معالجتها، وعليه يجب أن يكون الرضاء محدداً بالأفعال التي رضى صاحب الحق المساس بخصوصيتها.

¹ د. آدم عبدالبيدع، المرجع السابق، ص 887.
² د. محمد رشاد القطعاني، المرجع السابق، ص 241.

الفصل الثاني: الركن المعنوي والجزاء الجنائي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

يضم الركن المعنوي العناصر النفسية للجريمة، ويقصد بذلك أن الجريمة ليست فقط كيان مادي خالص قوامه الفعل وآثاره ولكن بالإضافة إلى ذلك لها كيان نفسي، ويمثل الركن المعنوي الأصول النفسية لماديات الجريمة والسيطرة النفسية عليها، وللركن المعنوي أهمية أساسية في النظرية العامة فالأصل لا يمكن أن تتحقق الجريمة بغير الركن المعنوي¹.

أما العقوبة تمثل رد الفعل الاجتماعي ازاء الجريمة والمجرم، وعلي من تثبتت مسؤليته عن ارتكاب الجريمة ينبغي أن يعاقب أو ينزل عليه التدابير الاحترازية².
وعليه سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الركن المعنوي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

المبحث الثاني: الجزاء الجنائي على ارتكاب جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

المبحث الأول: الركن المعنوي لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

تمهيد

وفقاً للقواعد العامة، تتكون الجريمة من ركن مادي متمثل بالقيام بفعل أو الامتناع عن فعل مجرمًا قانوناً، بالإضافة إلى ذلك يجب توافر ركن معنوي أي قصد جنائي سواء ارتكبت الجريمة بالعمد أو الخطأ.

وقد تطرقت المادة 38 من قانون العقوبات الإماراتي على مكونات الركن المعنوي

للجريمة ونصت على أن: " يتكون الركن المعنوي للجريمة من العمد أو الخطأ.

¹ د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 518.
² د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 717.

ويتوفر العمد بإتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجزماً قانوناً وذلك بقصد إحداث نتيجة مباشرة أو أية نتيجة أخرى مجرمة قانوناً يكون الجاني قد توقعها.

ويتوفر الخطأ إذا وقعت النتيجة الإجرامية بسبب خطأ الفاعل سواء أكان هذا الخطأ إهمالاً أم عدم انتباه أم عدم احتياط أو طيشاً أو رعونة أم عدم مراعاة القوانين أو اللوائح أو الأنظمة أو الأوامر".

وتطبيقاً على صور جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يتخذ الركن المعنوي صورة القصد الجنائي رغم أن المشرع الإماراتي لم يصرح بتطلب القصد، إلا أنه يستفاد من طبيعة الأفعال التي تقوم بها صور جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص، وأيضاً استخلاصاً من تعريف المشرع لهذه الجريمة بأنها "اعتداء على حرمة الحياة الخاصة"، إذ الاعتداء يتطلب ويفترض القصد وعليه تعد جريمة عمدية لا تقوم على الخطأ¹.

ولقد أكد القضاء الإماراتي على ذلك في الطعن رقم 156 لسنة 2018 الخاص بتجريم الاعتداء بالتصوير "حيث إن المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المناطق في تجريم الفعل المسند إلى المتهم هو أن كان قد تعمد وقصد الاعتداء على خصوصية المجني عليه واتجه بفعله ذلك إلى تعمد الاعتداء على خصوصية الشخص الذي كان حاضراً عندما قام بتصوير الواقعة ذلك أن الجريمة في هذه الحالة لا تقوم إلا على القصد الجنائي وهي جريمة عمدية فهل كان المتهم قاصداً بفعله الاعتداء أو انتهاك خصوصية المجني عليه"².

¹ عبر المشرع الفرنسي صراحة في المادة (1-226) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد عن ضرورة توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة على عكس المشرع المصري والمشرع الإماراتي -أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص206.

² حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 156 لسنة 2018، الدائرة الجزائية، جلسة الأثنين الموافق 7/مايو/2018.

ويقصد بالجريمة العمدية اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب النشاط الإجرامي وإلى تحقيق النتيجة المترتبة عليه، مع علمه بهما وبكافة العناصر التي يتطلبها القانون لقيام وتحقق الجريمة، ويتضح من ذلك بأن القصد الجنائي أما ان يكون قصد عام ويتكون من عنصرين هما العلم والارادة أو قصد جنائي خاص يتكون من عنصرين العلم والإرادة بالإضافة إلى عنصر ثالث وهو الباعث على ارتكاب الجريمة¹.

القصد الجنائي العام:

ويمكن تعريف القصد الجنائي العام بأنه علم بعناصر الجريمة واردة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر أو إلى قبولها².

ومفاد هذا التعريف بأن القصد الجنائي يتكون من عنصرين هما:

العلم: ويقصد به العلم بموضوع الحق المعتدي عليه اذا لكل حق موضوعه، والذي يتطلب أن تتحقق فيه شروط معينة ومحددة ليستجمع صفة الحق، ويكون محلاً للاعتداء الذي يقع عليه وينبغي على الجاني أن يكون عالماً بذلك³.

الإرادة: وتعني اتجاه إرادة الجاني نحو ارتكاب النشاط الإجرامي، وإلى تحقيق النتيجة المادية المترتبة على السلوك الذي يقوم به الجاني، ويتحقق القصد الجنائي متى اتجهت الإرادة الى تحقيق السلوك في الجرائم التي لا تتطلب نتيجة معينة وتتحقق الجريمة بمجرد اتیان الجاني الفعل المجرم قانوناً⁴، كما هو الحال في جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث تقوم الجريمة بمجرد إتجاه إرادة الجاني للقيام بالتقاط الصور أو استراق السمع حتى وأن لم تحدث نتيجة معينة جراء هذا الفعل.

1 د.محمد محرم محمد ود. خالد محمد المهيري، المرجع السابق، ص 92.

2 د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 605.

3 ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 361-362.

4 د.ممدوح خليل بحر، المرجع السابق، ص 361.

القصد الجنائي الخاص:

يتكون القصد الجنائي الخاص من عنصري العلم والإرادة بالإضافة إلى عنصر ثالث، وهو عنصر الباعث أو الغرض على ارتكاب الجريمة.

ويقصد بالباعث العامل النفسي أو القوة الدافعة التي تحرك أرداة الجاني نحو ارتكاب الجريمة¹، والأصل لا يعتد المشرع الإماراتي بالباعث سواء كان شريفاً أو خسيساً، وتطبيقاً على ذلك نصت المادة 40 من قانون العقوبات الاماراتي على: " لا يعتد بالباعث على ارتكاب الجريمة ما لم ينص القانون على ذلك".

واستثناء من هذا الأصل يعتد المشرع بالباعث على ارتكاب بعض الجرائم ويطلق عليه بالقصد الخاص، وغالباً ما يعبر المشرع عن القصد الخاص بعبارة (اضراراً أو مع سوء القصد أو بقصد الإساءة)².

فهل المشرع يتطلب القصد الجنائي العام أم القصد الجنائي الخاص في صور جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات؟

وعليه سوف نتطرق للأجابة عن هذا التساؤل في المطالب الأربع لكل صورة من صور الاعتداء على خصوصية الأشخاص كالآتي:

المطلب الاول: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات

تعتبر جريمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات سواء باستراق السمع أو الاعتراض أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية من الجرائم

¹ د.محمد محرم محمد ود. خالد محمد المهيري، المرجع السابق، ص 107.
² د.محمد محرم محمد ود. خالد محمد المهيري، المرجع السابق نفسها، ص 107.

العمدية، ويأخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي العام، الذي يقوم على عنصر العلم والإرادة.

العلم: يلزم أن يعلم الجاني وقت ارتكاب النشاط الإجرامي بأنه يتنصت أو يعترض أو يسجل أو ينقل أو يبيث أو يفشي محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية، باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، كما يلزم علم الجاني بأنه يرتكب النشاط في غير الاحوال المصرح بها قانون أي بدون تصريح القانون وبدون رضاء المجني عليه، وكذلك يلزم علمه بأن ما يقوم به من تنصت وتسجيل وغيره يمثل مساس واعتداء على خصوصية الآخرين.

الإرادة: تتحقق الإرادة باتجاه إرادة الجاني إلى استراق السمع والاعتراض والتسجيل أو نقل أو بث المحادثات أو الاتصالات أو المواد الصوتية أو المرئية، باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام إلكتروني أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، كما تتجه إرادة الجاني إلى المساس بخصوصية الأشخاص والاعتداء عليها بالحصول على الحديث أو نقله.

يترتب على ذلك أنه لا يعاقب من يستمع أو يسجل أو ينقل الحديث بطريقة الإهمال أو عدم التبصر أو التقصير مهما كان جسيمياً، وتطبيقاً على ذلك لا تقع الجريمة إذا نسي جهاز تسجيل مفتوح فسجل محادثة دارت في مكان خاص دون أن تتجه إرادته إلى هذا الفعل، كما لا تقوم الجريمة إذا التقط شخص محادثة تليفونية عرضاً دون أن تتجه إرادته إلى ذلك، نتيجة عن تشابك الخطوط الناجم عن عيوب شبكة الاتصالات، وذلك لانعدام عنصري القصد الجنائي (العلم والإرادة) في هذه الحالات¹.

الباعث: لا يعتد المشرع الإماراتي بالباعث على جريمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات، ولم ينص ولم يستثنى هذه الجريمة من القواعد العامة، وعليه تقوم الجريمة بمجرد

¹ د. فوزية عبدالستار، المرجع السابق، ص 644-645. - انظر أيضاً أ. طارق عبده المعمري، المرجع السابق، ص 207-208.

العلم باستراق السمع أو التنصت أو أي فعل من أفعال الاعتداء على المحادثات والاتصالات واتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة.

المطلب الثاني: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بالصور

تعتبر جريمة التقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها من الجرائم العمدية، ويتخذ الركن المعنوي فيها صورة القصد الجنائي العام، الذي يقوم على عنصري العلم والإرادة.

العلم: يجب أن يعلم الجاني بالعناصر الذي يتضمنها النموذج القانون للجريمة، أي أن يعلم الجاني وقت ارتكاب النشاط الإجرامي بأنه يلتقط أو يعد أو ينقل أو يكشف أو ينسخ أو يحتفظ صورة الغير، باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، كما يلزم علم الجاني بأنه يرتكب النشاط في غير الاحوال المصرح بها قانون أي بدون تصريح القانون وبدون رضاء المجني عليه، وكذلك يلزم علمه بأن ما يقوم به من التقاط صور وغيره يمثل مساس واعتداء على خصوصية الآخرين.

الإرادة: تتحقق الإرادة باتجاه إرادة الجاني إلى الأفعال المحددة في المادة 2/21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات كالتقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية، باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام إلكتروني أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، كما تتجه إرادة الجاني إلى المساس بخصوصية الأشخاص والاعتداء عليها.

لذا لا تقوم الجريمة ممن يترك سهواً جهاز التصوير أو البث التلفزيوني أو الكمبيوتر مفتوحاً في مكان خاص فينقل صورة شخص في هذا المكان، وكذلك لا تقع الجريمة على من

يصور من الخارج منزلاً أثرياً قديماً يطل على الطريق العام فيلتقط دون علمه صورة مالكة داخله¹.

ومن الأحكام القضائية بهذا الخصوص، الطعن رقم 156 لسنة 2018 والذي تتلخص وقائعه بأن النيابة العامة أسندت إلى الطاعة أنها بتاريخ 2016/3/9 اعتدت على خصوصية المجني عليه بأن التقطت صورة له وذلك باستخدام وسيلة تقنية المعلومات (سناپ شات) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وقضت محكمة كلباء الابتدائية الاتحادية حضورياً بحبس المتهم لمدة شهر واحد عن التهمة المسند إليها مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات، ولم ترضى المحكوم عليها بهذا الحكم وطعنت عليه بالاستئناف وقضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى معاقبة المستأنفة بالغرامة 5000 درهم، إلا أن النيابة طعنت في الحكم وطلبت رفضه، وجاء في قرار المحكمة "ولما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنه نفت أن تكون قد تعمدت تصوير الشاكي وإنما كانت تصور أحد البروشورات في مقر عملها وأن وجود الشاكي بالصورة كان فجأة وأنها قامت بمسح الصورة بعد ذلك ولم تقم بنشرها، وكان الحكم المطعون فيه والمؤيد للحكم الابتدائي قد انتهى إلى إدانة الطاعنة دون بحث هذا الدفاع واكتفى الحكم بقوله "وكانت المحكمة تظمن لأقوال الشاهدين المذكورين والمؤيدة بأقوال المتهمه بأن صورة الشاكي ظهرت لديها في هاتفها المتحرك وتلقت عن قولها بأن ذلك مصادفة أثناء التقاطها صورة -البروشور- وأنها مسحت الصورة مباشرة لأنه جاء رسلاً ولكونه يتناقض مع ما جاء بأقوال الشاهدين المذكورين.

وإذ كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يكفي لحمل قضائه، فضلاً عن أنه جاء قاصراً عن بيان أركان الجريمة وتوافر القصد الجنائي فيها، وجاءت عباراته معماة مبهمه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة استظهار أدلة الثبوت بكافة أركانها المادية والمعنوية

1 د. آدم عبدالبديع، المرجع السابق، ص 599.

وصحة تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يصم الحكم بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه مع الإحالة دونما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن¹.

ومفاد هذا الحكم بأن المحكمة نقضت الحكم لعدم توافر القصد الجنائي لجريمة التقاط صورة الغير الواردة في المادة (2/21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أن الجريمة لا تقوم إلا على القصد الجنائي وهي جريمة عمدية ولم تكن المتهمه قاصده بفعلها الاعتداء وانتهاك خصوصية المجني عليه.

الباعث: لا عبرة بالباعث أو الغرض على ارتكاب هذه الجريمة، وذلك على النحو الذي تقدم بشأن الجريمة السابقة.

المطلب الثالث: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بالنشر

تعتبر جريمة نشر الأخبار والصور الواردة في المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من الجرائم العمدية، ويتخذ الركن المعنوي فيها القصد الجنائي العام، ويتحقق بتوافر عنصري العلم والإرادة.

العلم: يلزم أن يعلم الجاني وقت ارتكاب النشاط الإجرامي بأنه ينشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات حتى ولو كانت صحيحة وحقيقية، باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، كما يلزم علم الجاني بأنه يرتكب النشاط في غير الاحوال المصرح بها قانون أي بدون تصريح القانون وبدون رضاء المجني عليه، وكذلك يلزم علمه بأن ما يقوم به من نشر يمثل مساس واعتداء على خصوصية الآخرين.

¹ حكم المحكمة الاتحادية العليا، طعن رقم 156 لسنة 2018 الدائرة الجزائية، جلسة الأثنين الموافق 7/مايو/2018.

الإرادة: تتحقق إرادة الجاني إلى إذاعة ونشر الأخبار أو الصور سواء الإلكترونية أو الفوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات شخصية حتى ولو كانت صحيحة، باستخدام شبكة معلوماتية أو نظام الكتروني أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، كما تتجه إرادة الجاني إلى المساس بخصوصية الأشخاص والاعتداء عليها.

الباعث: لا عبرة بالباعث أو الغرض في ارتكاب هذه الجريمة، فيستوي أن يكون باعث الجاني الحاق الأذى بالمجني عليه عن طريق التشهير أو أبتزازه للحصول على المال أو الحصول على مغنم مادي أو معنوي¹.

المطلب الرابع: الركن المعنوي للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور

تعتبر جريمة تعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد من الجرائم العمدية كما هو الحال في الجرائم السابقة، إلا أنها تختلف عن الجرائم السابقة بأن الركن المعنوي فيها يتخذ صورة القصد الجنائي الخاص، الذي يقوم على ثلاثة عناصر (العلم والإرادة والباعث).

العلم: يجب أن يعلم الجاني وقت ارتكاب النشاط الإجرامي بأن فعله أو سلوكه يشكل تعديلاً ومعالجة لتسجيل أو صورته أو مشهده، باستخدام نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، كما يلزم علم الجاني بأنه يرتكب النشاط في غير الاحوال المصرح بها قانون أي بدون تصريح القانون وبدون رضاء المجني عليه، وكذلك يلزم علمه بأن ما يقوم به من تعدي ومعالجة يمثل انتهاك واعتداء على خصوصية الآخرين أو التشهير أو الإساءة لهم.

الإرادة: تتحقق إرادة الجاني في هذه الجريمة إلى القيام بالتعديل أو معالجة تسجيل أو صورة أو مشهده، باستخدام نظام الكتروني أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، كما تتجه إرادة الجاني إلى المساس بخصوصية الأشخاص والاعتداء عليها أو إلى التشهير أو الإساءة إلى الغير.

1 د. آدم عبدالبديع، المرجع السابق، ص 604.

الباعث: وفقاً للقاعدة العامة لا يعتد المشرع بالباعث، واستثناءً من هذه القاعدة اعتد المشرع بالباعث في المادة 21 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على ارتكاب جريمة تعديل ومعالجة تسجيل أو صورة أو مشهد، ونصت المادة سالفه الذكر على أن: " يعاقب بالحبس أو الغرامة ... كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني أو أحد وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر أو الاعتداء على خصوصيته أو انتهاكها".

لذلك تعد هذه الجريمة ذات قصد جنائي خاص، أي تتمثل "بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر، أو الاعتداء على خصوصيته أو انتهاكها" كما جاء صراحةً في نص المادة سالفه الذكر.

ولقد تطرقت المادة (1) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات إلى تعريف الإساءة على أنها: " كل تعبير معتمد عن أي شخص أو كيان يعتبره الشخص العادي مهيناً أو ماساً بشرف أو كرامة ذلك الشخص أو الكيان".

أما التشهير فلم يتطرق إلى تعريفه المشرع الإماراتي إلا أننا يمكن تعريفه بهذا الصدد على أنه (هو إظهار الشخص بصورة شنيعة ومسئئة وفضحه على الملأ، عن طريق تعديل أو معالجة أحاديثة أو صورة والمساس بحياته الخاصة وانتهاكها)¹.

وعليه لا تقوم هذه الجريمة إلا بتوافر القصد الجنائي الخاص، والمتحقق بالعلم والإرادة والباعث المتمثل بالإساءة أو التشهير على ارتكاب الجريمة، ويستوي أن يرتكب الجاني الفعل

¹ من الجدير بالذكر بأن المشرع الإماراتي اعتبر التشهير أو الإساءة قصد جنائي خاص في جريمة تعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد أما المشرع السعودي اعتبر التشهير والإساءة جرائم قائمة بذاتها وجرمها في المادة (3) من نظام مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ونصت المادة على أن: " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية: ... 4- المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها، 5- التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة".

بدافع إلحاق الضرر المادي أو المعنوي للمجني عليه، أو ابتزازه من أجل مصالح خاصة أو أي دوافع آخر.

ومن الجدير بالذكر بأن جريمة نشر المونتاج الواردة في قانون العقوبات الفرنسي في المادة (228-8)، لم تشترط توافر قصد جنائي خاص لدى الجاني، فهي جريمة عمدية تقوم على القصد الجنائي العام (العلم والإرادة)، وعليه إذا انتفى القصد الجنائي العام انتفت الجريمة في حقه، فإذا قام شخص بنشر المونتاج مختلف عن قام بإخراجه بنفسه، وهو غير عالم بأن الأمر يتعلق بمونتاج، فلا يكون الفاعل محلاً للعقاب لعدم توافر القصد الجنائي لدى الجاني¹.

ومن وجهة نظرنا نتفق مع المشرع الإماراتي عندما تطلب القصد الجنائي الخاص في جريمة تعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور، حيث أن المشرع ميزها عن باقي جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص وشدد من عقوبتها برفع مدة الحبس وقيمة الغرامة، كما سنذكر لاحقاً في المبحث الثاني الخاص بالعقوبة.

المبحث الثاني: الجزاء الجنائي على ارتكاب جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

تمهيد وتقسيم:

تعرف العقوبة بأنها المقابل للفعل الذي جرمه القانون بهدف إيلاء المحكوم عليه عن طريق الانتقاص من حريته أو حقوقه أو مصالحه²، كما تعرف بأنها الجزاء الذي يقرره القانون ويوقعه القاضي على الجاني لارتكابه جريمة ويتناسب معها، فالعقوبة جزاء مقابل ضرر وتكافئ خطأ، فلا عقوبة مالم ترتكب جريمة وتتوافر فيها جميع أركانها³.

¹ نصت المادة (8/226) على: "يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة ألف فرنك، كل من أذاع بأية وسيلة عمداً مونتاجاً للصوت بالكلمات أو الصور لشخص ما بدون رضائه، وذلك إذا لم يظهر واضحاً أن الأمر يتعلق بمونتاج ولم يذكر ذلك صراحة" -أ. طارق عبده المعمري، الحماية الجنائية للحق في حرمة المراسلات والمحادثات الشخصية، المرجع السابق، ص 238.

² د. محمد محرم محمد د. خالد محمد المهيري، المرجع السابق، ص 184.

³ د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 721.

ولقد تطورت النظرة إلى العقوبة الجنائية ولم تعد مجرد جزاء يتسم بالمشقة والايلام، فأصبحت العقوبة في مدلولها الحديث وسيلة اجتماعية لعلاج بعض حالات الانحراف، وينظر إلى توقيعها جسامه الجريمة وطبيعة المجرم ومدى ما يحتاج إليه من علاج وإصلاح، الأمر الذي يقضي أن تحل محلها أو يقف إلى جانبها بعض التدابير الاحترازية أو الجنائية لوقاية و حماية المجتمع من خطورة بعض الفئات¹.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أحكام العقوبة والتدابير الجنائية لجريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العقوبات الأصلية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

المطلب الثاني: العقوبة التكميلية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

المطلب الثاني: التدابير الجنائية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

المطلب الأول: العقوبة الأصلية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

تمهيد:

تختلف العقوبة التي يقررها القانون باختلاف الجريمة المرتكبة، حيث تختلف فيما بينها من حيث مقدار جسامتها وطبيعتها ومدتها ومدى أهميتها كجزاء للجريمة².

وما يهمننا في هذا الصدد تقسيم العقوبات الأصلية التعزيرية إلى عقوبات متعلقة بالجنايات وهي (الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المؤقت أو الغرامة)، أما عقوبات الجرح متمثلة (بالحبس أو الغرامة)، وعقوبات المخالفات هي (الحجز أو الغرامة)³، ولذلك تختلف مدة السجن عن الحبس

1 د. محمد محرم محمد د. خالد محمد المهيري، المرجع السابق، ص 250.

2 د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 738.

3 المادة (66) من قانون العقوبات الإماراتي نصت على: "العقوبات الأصلية هي ... ب. عقوبات تعزيرية وهي: الإعدام، السجن المؤبد، السجن المؤقت، الحبس، الحجز، الغرامة..."

عن الحجز حسب نوع الجريمة المرتكبة، كما تختلف الغرامة باختلاف نوع الجريمة المرتكبة سواء كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة.

وتعتبر جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة.

وعرف المشرع الحبس في قانون العقوبات الإتحادي في المادة (69) على أنه: " الحبس هو وضع المحكوم عليه في إحدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض وذلك لمدة المحكوم بها.

ولا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر ولا أن يزيد حده الأقصى على ثلاث سنوات مالم ينص القانون على خلاف ذلك"، ومفاد ذلك بأن الحبس عقوبة سالبه لحرية المحكوم عليه، وحدد المشرع حدها الأدنى بشهر وحدها الأقصى بثلاث سنوات.

أما الغرامة فقد تطرق لها قانون العقوبات الإماراتي في المادة (71) على أنها: " هي إلزام المحكوم عليه أن يدفع للخرينة المبلغ المحكوم به، ولا يجوز أن تقل الغرامة عن ألف درهم ولا أن يزيد حدها الأقصى على مليون درهم في الجنايات وثلاثمائة ألف درهم في الجنح، وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه"¹.

وعليه تثار بعض التساؤلات التي يجب التطرق إلى أجابتها وهي:

هل المشرع في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات نص على عقوبة واحدة لجميع صور الإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص أم نص على عقوبات مختلفة؟ وهل المشرع حدد مدة الحبس وقيمة الغرامة لعقوبة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص

¹ تعتبر المادة (71) معدلة بمرسوم القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016، وكان النص قبل التعديل: " عقوبة الغرامة هي إلزام المحكوم عليه أن يدفع للخرينة المبلغ المحكوم به، ولا يجوز أن تقل الغرامة عن مائة درهم ولا أن تزيد حدها الأقصى على مائة ألف درهم في الجنايات وثلاثين ألف درهم في الجنح وذلك كله مالم ينص القانون على خلافه".

في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات؟ وهل المشرع التزام بالغرامة المقررة في قانون العقوبات للمعاقبة على الجنح أم نص على خلاف ذلك؟

من الجدير بالذكر أن المشرع نص على عقوبات مختلفة لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص، حيث أن مدة الحبس وقيمة الغرامة تختلف باختلاف صور الاعتداء، وللإجابة عن هذه التساؤلات سوف نتناول أولاً عقوبة الحبس والغرامة بالنسبة لجرائم الاعتداء المتعلقة بالمحادثات والاتصالات والمتعلقة بالتصوير والمتعلقة بالنشر كونها متشابهة في العقوبة المقررة، وثانياً التطرق إلى العقوبة المقررة لتعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد.

الفرع الأول: العقوبة الأصلية المقررة لتجريم المتعلق بالمحادثات والاتصالات والتجريم المتعلق بالصور والتجريم المتعلق بالنشر

جرم المشرع الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، باستخدام نظام معلومات إلكتروني أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات أو شبكة معلوماتية، وحدد الأفعال التي من شأنها تمثل اعتداء وهي الاعتداء على المحادثات والاتصالات (باستراق السمع أو الاعتراض أو التسجيل أو النقل أو البث أو الأفضاء)، كما جرم الاعتداء على التصوير (بالتقاط صور الغير أو أعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها)، كذلك جرم (نشر الأخبار أو الصور أو المشاهد أو التعليقات أو البيانات أو المعلومات وحتى لو كانت حقيقية وصحيحة)، وحدد المشرع عقوبة واحدة ومتشابهة لكل الإعتداءات السابقة بالحبس والغرامة أو هاتين العقوبتين ونص على ذلك في الفقرة الأولى من نص المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أن: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو أحدى وسائل تقنية المعلومات في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:

1- استراق السمع، أو أعترض، أو تسجيل، أو نقل، أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.

2- التقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية أو نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.

3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت صحيحة وحقيقية..."

وعليه يمكن تقسيم العقوبة إلى الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين:

الحبس

حدد المشرع الحد الأدنى لعقوبة الحبس في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر... " في جريمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات، وجريمة الاعتداء على الصور، وجريمة نشر الأخبار والصور.

ومفاد ذلك بأن القاضي ملزم بأن لا ينزل عن الحد الأدنى المقرر بستة أشهر، وله سلطة تقديرية في تطبيق الحد الأعلى للحبس وفقاً للقواعد العامة، والتي تقضي بأن لا تزيد مدة الحبس عن ثلاث سنوات، ومعنى ذلك بأن المشرع قد ترك للقاضي سلطة تقدير الحد الأعلى للعقوبة المناسبة بحسب ما يراه من ظروف وملابسات الواقعة بحيث لا تزيد عن ثلاث سنوات.

الغرامة

حددت المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الحد الأدنى والحد الأعلى للغرامة في جرائم الاعتداء على المحادثات والاتصالات وجرائم الاعتداء على التصوير وجرائم النشر، ونصت على أن: "... والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسين ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم..."، ومفاد ذلك بأن المشرع خرج عن القواعد العامة التي حددت الغرامة في الجرح بأنها لا تقل عن ألف درهم وأن لا تزيد عن ثلاثمائة ألف درهم ونصت على خلاف ذلك في

المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، فحددت الحد الأدنى بمائة وخمسين ألف درهم والحد الأعلى بخمسمائة ألف درهم.

وتعتبر الغرامة في هذه الجرائم عقوبة أصلية غير نسبية¹، حيث يحدد القاضي مبلغها في حدود السلطة المخولة له، أي بين الحدين الأدنى والأعلى اللذين يقررهما القانون.

ومن أهم الملاحظات على عقوبتي الحبس والغرامة الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات:

أولاً: تعتبر عقوبة الحبس والغرامة أشد مما كان ينص عليها القانون الملغي رقم (2) لسنة 2006 في المادة (8)² والمتعلقة بتجريم التنصت أو الالتقاط أو الاعتراض على ما هو مرسل، حيث كان الحد الأدنى للحبس يخضع للقواعد العامة أي شهر، كما رفع من قيمة الغرامة بأضعاف أضعاف ما كانت تخضع له في السابق وفق القواعد العامة والمحددة بأن لا تقل عن ألف درهم وأن لا تزيد عن ثلاثمائة ألف درهم حتى وصل حدها الأدنى من مائة وخمسون ألف درهم وحدها الأعلى خمسمائة ألف درهم، فإن الحد الأدنى للغرامة المذكور في نص المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يدخل ضمن نطاق الغرامة في الجرح وفق القواعد العامة إلا أن الحد الأقصى تم رفعه إلى خمسمائة ألف درهم.

ثانياً: أما بالنسبة لعقوبة تجريم نشر أخبار أو صور، خفف المشرع الجديد عقوبة الحبس وزاد الحد الأدنى للغرامة عما كانت عليه في القانون الملغي، حيث نصت المادة 16 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الملغي على أن: " كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم

¹ الغرامة النسبية هي التي يرتبط مقدارها بضرر الجريمة أو فائدتها، أي يتم تحديد مبلغ الغرامة على الربط بينه وبين الضرر الفعلي أو الاحتمالي للجريمة أو بينه وبين الفائدة التي حققها الجاني بارتكاب الجريمة وأراد تحقيقها -انظر د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 805.

² تنص المادة (8) من القانون رقم (2) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات على: " كل من تنصت أو التقط أو اعترض عمداً، بدون وجه حق، ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد وسائل تقنية المعلومات، يعاقب بالحبس أو الغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين".

الأسرية أو نشر أخبار أو صور تتصل بحرمة الحياة الخاصة أو العائلية... يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف أو بإحدى هاتين العقوبتين".

ثالثاً: للقاضي سلطة تقديرية في توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معاً أو توقيع إحداهما فقط، وبمعنى آخر للقاضي سلطة بأن يطبق عقوبة الحبس والغرامة معاً أو يكتفي بالحبس دون الغرامة، أو يكتفي بالغرامة دون الحبس، وهذا الخيار كان يسري على القانون الملغى رقم (2) لسنة 2006 في المواد (8) و (16) كما يسري الآن على القانون الجديد.

الفرع الثاني: العقوبة الأصلية المقررة للتجريم المتعلق بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور

استحدثت المشرع الإماراتي في المادة (21/ الفقرة الثانية) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (5) لسنة 2012 جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص بتعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد، ونصت المادة على: " كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر، أو الاعتداء على خصوصيته أو انتهاكها".

وعليه تنقسم العقوبة المقررة إلى الحبس والغرامة:

الحبس

حدد المشرع عقوبة تعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد بالحبس مدة لا تقل سنة واحدة وفق ما ورد في نص المادة سالفة الذكر، ومفاد ذلك بأن المشرع حدد الحد الأدنى لهذه الجريمة بأن لا تقل عن سنة أما الحد الأقصى فلم يتطرق له المشرع، لذلك يخضع للقواعد العامة، أي لا يزيد عن ثلاث سنوات وفقاً للمادة (69) من قانون العقوبات.

الغرامة

تطرقت المادة (21/ الفقرة الثانية) إلى عقوبة الغرامة كعقوبة أصلية غير نسبية، ونصت على: "... والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تتجاوز خمسمائة ألف درهم ..."، وعلى الرغم من أن الجريمة جنحة إلا أن المشرع جعل الحد الأدنى للغرامة الواردة في المادة (21/ الفقرة الثانية) لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم أي تدخل ضمن نطاق الغرامة المقررة للجنح وفقاً للقواعد العامة بحيث لا تزيد عن ثلاثمائة ألف درهم، إلا أن المشرع في المادة (21/ الفقرة الثانية) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات تجاوز الحد الأقصى للغرامة المقررة للجنح وفق القواعد العامة بحيث جعلها تصل إلى خمسمائة ألف درهم.

وللقاضي سلطة تقديرية في الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة، أو تطبيق عقوبة الحبس والاكتفاء بها، أو تطبيق عقوبة الغرامة وحدها، فالقاضي ينظر إلى ظروف وملابسات ووقائع كل قضية ويختار ما يناسبها من عقوبة.

الرأي الشخصي

ومن وجهة نظرنا نرى بأن المشرع بالغ بعض الشيء في جعل الحد الأدنى للحبس مدة ستة أشهر وتحديد الغرامة بحيث لا تقل عن مائة وخمسون ألف درهم ولا تتجاوز خمسمائة ألف درهماً أو الحكم بأحدى هاتين العقوبتين، في الجرائم المتعلقة بالاعتداء على المحادثات والاتصالات وفي الجرائم المتعلقة بالتصوير وفي الجرائم المتعلقة بالنشر، وكذلك بالغ في التشديد على عقوبة تعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد وجعل الحد الأدنى سنة والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسون ألف درهم ولا تزيد عن خمسمائة ألف درهم أو الحكم بأحدى هاتين العقوبتين.

حيث يعتبر تحديد مدة العقوبة وقيمة الغرامة عنصر أساسي في كل عقوبة، فلا تتصور هذه العقوبة بغير مدة تمتد خلالها ولا قيمة تقدر لها، ولمدة العقوبة وقيمة الغرامة دوران، دور

قانوني مبناه أنها تحدد جسامة العقوبة، اذا بقدر ما تطول المدة وتزيد قيمة الغرامة تزداد جسامة الجريمة، ودور عقابي يقتضي أن تكون المدة والقيمة كافية لتحقيق العقوبة وظيفتها في التأديب والتهذيب والتأهيل، وتقتضي المصلحة العامة في ألا تطول مدة العقاب ولا تزيد قيمة الغرامة إلى ما يجاوز المدى المتطلب لتحقيق هذه الوظيفة¹.

لذلك نرى بأن تحديد المشرع مدة الحبس وقيمة الغرامة لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص لا تتناسب مع جسامة الاعتداءات التي تمس وتنتهك حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، ونرد على من يرى بأن العقوبة غير مبالغاً فيها بأن مدة الحبس وقيمة الغرامة الواردة في قانون العقوبات الإماراتي بشكل عام كافية لتحقيق الردع والزجر، فحبذ لو أن المشرع سار على ما سار عليه قانون العقوبات في تحديد قيمة الغرامة بأنها لا تقل عن ألف درهم ولا تزيد عن ثلاثمائة ألف درهم، وأن تكون عقوبة الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وفق القواعد العامة.

وقف تنفيذ العقوبة

يقصد بوقف تنفيذ العقوبة منع المحكوم عليه من عقوبة سالبة للحرية، إذ يعلق تنفيذ العقوبة فور صدور الحكم بها على شرط واقف خلال فترة يحددها القانون، فإذا ارتكب المحكوم عليه ذات الجريمة خلال فترة الوقف المحكوم بها، يلغى هذا الإيقاف وتنفذ العقوبة المشمولة بالوقف مع العقوبة الجديدة المقضي بها.

أعطى المشرع سلطة وقف تنفيذ العقوبة وفقاً لنص المادة (83) من قانون العقوبات والتي نصت على: " للمحكمة عند الحكم في جريمة بالغرامة غير النسبية أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضية أو سنة أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لا يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة..."، ويمكن استمداد هذا المبدأ وتطبيقه على جرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

1 د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 777.

وتطبيقاً لذلك الحكم في القضية التي تتلخص وقائعها بأن المتهم قام بنسخ صورة المجني عليها (زوجته) ونشرها حيث حكمت المحكمة الابتدائية بتاريخ 2015/10/20 بحبس المتهم لمدة ستة أشهر مع الأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم بعد ان اسئذفه المحكوم عليه والنيابة العامة بتاريخ 2015/12/13،¹.

ولذلك نجد بأن المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات نص على عقوبات تتسم بالصارمة والشدة، وما ذلك إلا رغبة منه في توفير أكبر قدر لحماية حرمة الحياة الخاصة للأشخاص من الاعتداء عليها أو انتهاكها، ورغم ذلك نرى بأن العقوبة مبالغاً فيها خصوصاً بما يخص الغرامة.

الشروع

يعرف الشروع بأنه البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها، كما يعد بدءاً في التنفيذ ارتكاب فعل يعتبر في ذاته جزءاً من الأجزاء المكونة للركن المادي للجريمة أو يؤدي إليه حالاً ومباشرة، أما مجرد العزم على ارتكاب الجريمة والأعمال التحضيرية لها لا تعتبر شروعاً إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك².

وعليه يثار التساؤل، هل المشرع الإماراتي يجرم الشروع على ارتكاب جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أم يكتفي بالعقاب على الجريمة التامة فقط؟

¹ إلا أن المحكوم عليه طعن بطريق النقض هو والنيابة العامة على الحكم في 2016/1/12، وقررت المحكمة نقض الحكم وإحالاته لما يعيبه من عدم رد المحكمة المختصة على الرد على الدفاع الجوهري المطروح -انظر حكم رقم 49 لسنة 2016، جلسة رقم 2016/2/10

² المادة (34) من قانون العقوبات الإماراتي.

من المعلوم أن جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص المنصوص عليها في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات تعتبر جنحة، ومن ثم لا عقاب على الجرح إلا بنص¹، وهو ما نصت عليه المادة (40) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أن: " يعاقب المشرع على الشروع في الجرح المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة".

وبناء على ذلك، يعد وضع جهاز تصنت لاستراق السمع الزوج على زوجته، فلا يتم الاستماع لتعمل الجهاز شروعا في جريمة حرمة الاعتداء على المحادثات والاتصالات الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ويعاقب الجاني بنصف العقوبة المقررة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وخلص ما سبق التطرق إليه عقوبة جريمة الاعتداء على خصوصية الأشخاص هيه الحبس أو الغرامة المحدده في نص المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أو إحدى هاتين العقوبتين، بالإضافة إلى عقوبة تكميلية تتمثل في المصادرة والحكم بالتدابير الجنائية التي قد تكون وجوبية أو جوازية كما سنتطرق لها في المطلب التالية.

المطلب الثاني: العقوبات التكميلية لجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص

يمكن تعريف العقوبة التكميلية بأنها عقوبة ثانوية لا يمكن الحكم بها بمفردها بل لابد من وجود عقوبة أخرى أصلية، وترتبط العقوبة التكميلية بنوع معين من الجرائم ولا توقع إلا اذا نطق بها القاضي وتدخل في نطاق سلطته التقديرية، ويرجع في نصوص القانون في جواز أو وجوب توقيعها، ومن الأمثلة عليها عقوبة المصادرة².

¹ نصت المادة (36) من قانون العقوبات الإماراتي على: "يحدد القانون الجرح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع".

² د. هدى حامد قشقوش، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، 2010، ص 384-385.

المصادرة

يقصد بالمصادرة نزع مال - تم ضبطه - جبراً عن صاحبة وتؤول ملكيته إلى الدولة، وتنقسم المصادرة إلى مصادرة عامة ومصادرة خاصة، والمصادرة العامة ترد على جميع أموال الشخص، إلا أن هذا النوع من المصادرة لا يطبق وفقاً لحظرة في الدستور الإماراتي في المادة (39) والتي تنص على: " المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناء على حكم قضائي، وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون"، أما المصادرة الخاصة فهي التي ترد على مال معين¹.

تطرق المادّة (82) من قانون العقوبات الإماراتي إلى وجوب المصادرة في جميع الجرائم ونصت على أن: " تحكّم المحكمة عند الحكم بالإدانة بمصادرة الأشياء والأموال المضبوطة التي استعملت فيها أو كان من شأنها أن تستعمل فيها أو كانت محلاً لها أو التي تحصلت من الجريمة، فإذا تعذر ضبط أيّاً من تلك الأشياء أو الأموال حكمت المحكمة بغرامة تعادل قيمتها، وذلك كله دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية"².

كما نصت المادّة (41) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أنه: " مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو الأموال المتحصلة منها...".

وتطبيقاً لذلك تعتبر المصادرة في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص بشكل خاص والجرائم الواردة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشكل عام عقوبة تكميلية وجوبية، أي

¹ د. غنام محمد غنام، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة 2003، ص 418.
² تم تعديل المادّة (82) من قانون العقوبات الإماراتي وفق المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 2016 والتي كانت تنص على: " للمحكمة عند الحكم بالإدانة في جنائية أو جنحة أن تحكّم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة أو التي استعملت فيها أو التي كان من شأنها أن تستعمل فيها، وذلك كله دون إخلال بحقوق الآخرين حسني النية. وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي بعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن الأشياء ملكاً للمتعمّر"، ومفاد ذلك بأن المصادرة قد تكون جوازية وقد تكون وجوبية قبل التعديل.

يجب على القاضي الحكم بمصادرة الوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة عند الحكم بإدانة الجاني على ارتكاب إحدى جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في نص المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وإلا اعتبر حكمه معيباً، ويجب على المحكمة الأعلى منه تصحيح الحكم أن لم يصبح حكم بات.

وترد المصادرة على الأجهزة أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة، حيث أن القانون يكافح جرائم تقنية المعلومات واشترط استخدام الوسيلة الإلكترونية لقيام الجرائم، لذلك تعتبر الوسيلة الإلكترونية في حد ذاتها مشروعة إلا أن سوء استخدامها في الجريمة يترتب عليه الحكم بمصادرتها كعقوبة تكميلية وجوبية.

ومن ناحية أخرى استبعدت المادة (41) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصادرة الخاصة بالغير حسن النية كما استبعدته نص المادة (82) من قانون العقوبات، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي.

حماية حقوق الغير حسن النية

قيد المشرع الحكم بالمصادرة بشرط عدم مساس حقوق الغير حسن النية، فيجب إلا تمس الغير كونها عقوبة ذات صفة شخصية ولا ينالها إلا مستحقها ونصت المادة (41) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على: " مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية يحكم في جميع الأحوال بالمصادرة..."، ويثار التساؤل عن تحديد المقصود بالغير؟

المقصود بالغير الحسن النية هو كل من كان غير مساهم بالجريمة أو عالماً بارتكابها، أي كل من لا يعد فاعلاً أو شريكاً فيها، وحسن نيته تعني أن لا يتوافر لديه قصد أو خطأ بالنسبة لارتكاب الجريمة، لذلك لا يستحق عقوبته عن شيء لا يعلمه.

وتطبيقاً لذلك اذا كان الغير لا يعلم بأن الجاني استعاره هاتفه لارتكاب جريمة من جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص كالتقاط ونشر صورة، فإنه يعتبر حسن النية ولا تتم مصادرة هاتفه كونه لا يعلم، وعلى العكس من ذلك يعتبر سئ النية إذا كان يعلم أن الجاني يستخدم هاتفه للإعتداء على خصوصية الآخرين.

المطلب الثالث: التدابير الجنائية لجرائم الاعتداء على خصوصية الأشخاص

تعتمد أغلب السياسات العقابية الحديثة على الجمع بين العقوبات الأصلية وبين التدابير الجنائية أو العقابية في وقت واحد بالنسبة للمجرم الواحد، ويسمى هذا النظام بالنظام المزدوج وهو النظام الذي أخذ به قانون العقوبات لدولة الإمارات كما أخذ به في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

ويقصد بالتدابير الجنائية أو الاحترازية مجموعة من الاجراءات القانونية، لمواجهة خطورة إجرامية كامنة في شخص مرتكب جريمة، لمنعه من ارتكاب جرائم في المستقبل، ومفاد هذا التعريف بأن التدابير تقتضيها مصلحة المجتمع في مكافحة الإجرام، لذلك هيه تثبت على من ثبت أنه مصدر خطر على المجتمع، كما تهدف إلى حماية الجاني وتهذيبه وأصلاحه¹.

وترتبط التدابير بفكرة الخطورة الإجرامية ارتباطاً وثيقاً، لذلك نص المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في المواد (41، 42، 43) على هذه التدابير الجنائية التي يجب على القاضي اتخاذها لمواجهة الجاني، والتي يجوز للقاضي اتخاذها لمواجهة المتهم. لذلك سوف نتطرق إلى التدابير الوجدية، وبعد ذلك إلى التدابير الجوازية فيما يلي:

¹ د.محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص 984.

الفرع الأول: التدابير الوجوبية

يقصد بالتدابير الوجوبية مجموعة الاجراءات التي يجب أن تأمر بها المحكمة لمواجهة
الخطورة الجرمية للمتهم.

وتعتبر التدابير الوجوبية الواردة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات سالبة للحقوق
كمحو المعلومات وأغلاق المحل الواردة في نص المادة (41) من قانون مكافحة جرائم تقنية
المعلومات، وعليه سوف نتطرق إلى كل من هذه التدابير بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: محو المعلومات أو البيانات أو إعدامها

يقصد بمحو المعلومات المسح الذي ينصب على البرامج أو البيانات أو المعلومات، أو
تغييرها أو تركيبها بما يجعلها غير صالحة للغرض الذي أعدت من أجله، ويعرف أيضاً بإلغاء
وحذف البرامج وإزالة البيانات أو المعلومات الموجودة داخل النظام المعلوماتي بصفة نهائية¹.

ومن الأمثلة على ذلك إذا قام شخص بالنقاط صورة الغير أو احتفظ بها في هاتفه أو نشرها
عبر الانستقرام، فيجب على القاضي أن يصدر الحكم بمحو كافة المعلومات والبيانات أو إعدامها،
وإذا لم يصدر القاضي الحكم بالمحو يعتبر حكمه معيب.

نصت المادة (41) على: " مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية يحكم في جميع

الأحوال... بمحو المعلومات أو البيانات أو إعدامها..."

ويعتبر محو المعلومات في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة

(21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بشكل خاص، وفي جميع الجرائم في قانون مكافحة

¹ د.حسني الجندي، المرجع السابق، ص 122.

جرائم تقنية المعلومات بشكل عام من التدابير الجنائية الواجبة، على الرغم من أن المشرع لم يتطرق لها في القانون الملغي¹ رقم (2) لسنة 2006.

وجاء ذلك في الحكم الابتدائي الصادر في 2017/12/24 والذي قضى بحبس المتهمه لمدة شهر واحد عن عن جريمة تصوير المجني عليه مع وقف تنفيذ العقوبة وأمرت المحكمة بأن تقوم النيابة العامة بمحو الصور محل الجريمة².

ومن وجهة نظرنا بأن المشرع في القانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الجديد تدارك النقص الذي كان يعترية بشأن تدبير محو المعلومات أو البيانات أو إعدامها، لذلك نتفق مع القانون بالنص على مثل هذا التدبير كونه ضروري وفعال لحماية خصوصية الأشخاص من الإعتداء عليها من نشرها وتداولها في زمن سرعة أنتشار الفضائح.

ثانياً: إغلاق المحل أو الموقع

مفهوم إغلاق المحل أو الموقع

يقصد بإغلاق المحل أو الموقع حظر مزاولة العمل الذي كان يمارس فيه الإعتداء على خصوصية الأشخاص قبل إنزال هذا التدبير، بهدف عدم السماح للمحكوم عليه من الاستعانة مرة أخرى بظروف العمل في المحل أو الموقع وارتكاب جرائم أخرى وذلك عن طريق إغلاق هذا المحل أو الموقع³.

وأوضحت المادة (128) من قانون العقوبات الآثار التي يمكن أن تترتب على إغلاق المحل على أن: "... ويستتبع الإغلاق حظر مباشرة العمل أو التجارة أو الصناعة نفسها في المحل

¹ نصت المادة (24) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الملغي على أنه: "مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو الأموال المتحصلة منها، كما يحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي يرتكب فيه أي من هذه الجرائم إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكتها، وذلك إغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة".

² حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 15 لسنة 2018، المرجع السابق.

³ د.حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة القسم العام، ص 339-340.

ذاته..."، ويعني ذلك حظر مزاولة العمل أو التجارة أو الصناعة في المحل الذي أنزل عليه التدبير بإغلاق المحل.

يثار التساؤل هل تدبير إغلاق المحل أو الموقع في جرائم تقنية المعلومات وجوبي أم جوازي؟

وفقاً لنص المادة (41) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يعتبر الحكم بتدبير إغلاق المحل أو الموقع من التدابير الوجوبية حيث نصت المادة على أن: " يحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي يرتكب فيه أي من هذه الجرائم، وذلك إما إغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة"

أما الحكم بتدبير إغلاق المحل في المادة (128) من قانون العقوبات الإتحادي يعتبر تدبير جوازي ونصت على: " ... يجوز للمحكمة عند الحكم بمنع شخص من ممارسة عمله وفقاً للمادة (126) أن تأمر بإغلاق المحل الذي يمارس فيه هذا العمل وذلك لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة..."

ونرى بأن المشرع شدد في جرائم تقنية المعلومات على الحكم بتدبير إغلاق المحل وجعله وجوبي في جميع جرائم تقنية المعلومات بشكل عام، على عكس قانون العقوبات الإماراتي الذي جعل الحكم بإغلاق المحل جوازي، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة جرائم تقنية المعلومات عن الجرائم الواردة في قانون العقوبات، كون جرائم تقنية المعلومات تستخدم فيها وسيلة من وسائل تقنية المعلومات مما يؤدي ذلك إلى سهولة ارتكاب الجرائم، وعليه جعل المشرع توقيع تدبير إغلاق المحل وجوبي كي يتناسب التدبير مع جرائم تقنية المعلومات.

حماية الغير حسني النية

نصت المادة (41) على أن: " مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية... يحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي يركتب فيه أي من هذه الجرائم، وذلك إما إغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة"

ينبغي في جميع الأحوال إلا يآثر غلق المحل أو الموقع على حقوق الغير حسن النية، الذي لم يساهم بارتكاب الجريمة ولا يعلم بها من الأساس، وعليه لو قام أحد الأشخاص بنشر صورة فتاة أو نشر أخبارها أو معلوماتها أو بياناتها على موقع إلكتروني في إحدى محلات الإنترنت، ولم يكن صاحب المحل ولا صاحب الموقع الإلكتروني على علم بنية الجاني في ارتكاب الجريمة، فلا يسألون عن جريمة الإعتداء على خصوصية الأشخاص طبقاً لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات كونهم لا يعلمون بنية الجاني وتتوافر فيهم صفة حسن النية، أما الجاني يسأل عن جريمته.

مدة تدبير إغلاق المحل أو الموقع

وفقاً لنص المادة (41) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لم يتطرق المشرع إلى مدة إغلاق المحل أو الموقع، فقد يكون إما إغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة، ونصت على: " كما يحكم بإغلاق المحل أو الموقع الذي يرتكب فيه أي من هذه الجرائم، وذلك إما إغلاقاً كلياً أو للمدة التي تقدرها المحكمة".

على عكس قانون العقوبات حيث تطرقت المادة (128) إلى الحد الأدنى والحد الأقصى للحكم بإغلاق المحل أو الموقع على أن " ... تأمر بإغلاق المحل الذي يمارس فيه هذا العمل وذلك لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة..."

ومفاد ذلك بأن المشرع في قانون العقوبات جعل مدة إغلاق المحل في كل الأحوال مؤقتاً، وحدده بأن لا تقل مدته عن ستة أشهر وأن لا تتجاوز السنة، أما المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات جعل الحكم بإغلاق المحل دائماً (كلياً) وأما مؤقتاً للمدة التي يحددها القاضي.

ونحن نتفق مع المشرع في جعل الحكم بإغلاق المحل أما كلياً أو مؤقتاً، كون جرائم تقنية المعلومات من الجرائم التي تطلب عقوبة أشد عن العقوبات الواردة في قانون العقوبات وذلك لإستخدام وسائل مستحدثة تسهل ارتكاب الجريمة، ولكن كان عليه أن يحدد مدة الإغلاق المؤقت بحد أدنى وأحد أقصى كما حددها المشرع في قانون العقوبات بأن لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة.

الفرع الثاني: التدابير الجوازية

يقصد بالتدابير الجوازية مجموعة الإجراءات التي يجوز للمحكمة أن تأمر بها بالإضافة إلى العقوبات الأصلية.

نص المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على التدابير الجوازية التي يجوز للمحكمة أن تقضي بها بالإضافة للعقوبة الأصلية، ومن هذه التدابير إبعاد الأجنبي التي تطرقت له المادة (42) من قانون مكافحة جرائم تقنية والتي نصت على: " مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة 121 من قانون العقوبات تقضي المحكمة بإبعاد الأجنبي الذي يحكم عليه في أي من الجرائم الواقعة على العرض أو يحكم عليه بعقوبة الجنائية في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وذلك بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها".

أيضاً تدبير وضع المحكوم عليه تحت الإشراف أو المراقبة، أو وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيل، كما استحدث المشرع تدبير حرمان الجاني من استخدام أي شبكة معلوماتية، وتطرقت المادة (43) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات إلى هذه التدابير ونصت على أن: " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون يجوز للمحكمة أن تأمر بوضع المحكوم عليه تحت الإشراف أو المراقبة أو حرمانه من استخدام أي شبكة معلوماتية، أو

نظام المعلومات الإلكتروني، أو أي وسيلة تقنية المعلومات أخرى، أو وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيل للمدة التي تراها المحكمة مناسبة"¹.

ويمكن تقسيم التدابير الجوارزية في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص باستخدام الوسائل الإلكترونية إلى تدابير مقيدة للحرية، وتدابير سلبية للحقوق:

أولاً: الإبعاد

يقصد بالإبعاد هو "أحد التدابير المقيدة للحرية² التي رأى المشرع اتخاذها في شأن غير المواطنين الذين يشكل بقاءهم بالدولة خطراً على الأمن العام، وإذا كان المقصود من هذا التدبير مواجهة خطورة إجرامية كامنة في هذا الأجنبي ليدراها عن المجتمع، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا محل لاتخاذ هذا التدبير إلا عند ثبوت تلك الخطورة، وأنه ينقضى بزوالها، ويرد ما يجعله ملتئماً مع التطور الذي يعرض للخطورة المذكورة والتي وضع لمواجهةها"³.

يعتبر الإبعاد تدبير جنائي لا يطبق إلا على الأجانب المقيمين بإقليم الدولة المحكوم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية، حيث يتم إبعادهم لخطورتهم الإجرامية، ولا يطبق هذا التدبير على مواطني الدولة حيث لا تبعد الدول مواطنيها⁴.

ونص المشرع على حالات الإبعاد كتدبير جنائي في قانون العقوبات الاتحادي في المادة (121) على أن يتم الإبعاد: " إذا حكم على أجنبي في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو في الجرائم الواقعة على العرض وجب الحكم بإبعاده عن الدولة.

¹ نص قانون العقوبات الإماراتي على تدابير الدفاع الاجتماعي في المادة (136) على: "تدابير الدفاع الاجتماعي هي: 1- الإبعاد في مأوى علاجي، 2- الإبعاد في إحدى مؤسسات العمل، 3- المراقبة، 4- الإلزام بالإقامة في الوطن الأصلي".

² نصت المادة (110) من قانون العقوبات الإماراتي والمعدله بمرسوم القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016 على أن: "التدبير المقيدة للحرية هي: 1- حظر ارتياد بعض المحال العامة، 2- منع الإقامة في مكان معين، 3- المراقبة، 4- الخدمة المجتمعية، 5- الإبعاد عن الدولة".

³ د.انظر د.حسنى الجندي، المرجع السابق، ص 295-296.

⁴ د.محمد السعيد عبدالفتاح، الوجيز في شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، القسم العام، طبقاً لأحدث تعديل بالمرسوم بقون رقم (7) لسنة 2016، الطبعة الثانية، 2018، ص 334.

ويجوز للمحكمة في مواد الجرح الأخرى أن تأمر في حكمها بإبعاده عن الدولة، أو الحكم بالإبعاد بدلاً من الحكم عليه بالعقوبة المقيدة للحرية¹.

ومفاد ذلك يعتبر الإبعاد وجوبي للمحكمة في حالة الحكم على الأجنبي في جنائية بعقوبة مقيدة للحرية أو الحكم عليه في الجرائم الواقعة على العرض، أما إذا حكم عليه في جنحة يجوز للمحكمة أن تأمر في حكمها بإبعاده، كذلك للقاضي سلطة تقديرية في اختيار الإبعاد كبديل للحكم بعقوبة الحبس.

وعليه يثار التساؤل عن ماهية الإبعاد في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات فهل هو جوازي أم وجوبي؟

نصت المادة (42) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المعدلة بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2018 على: " مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة 121 من قانون العقوبات تقضي المحكمة بإبعاد الأجنبي الذي يحكم عليه في أي من الجرائم الواقعة على العرض أو يحكم عليه بعقوبة الجنائية في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وذلك بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها".

ومفاد ذلك بأن الإبعاد أصبح جوازي للجرح المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وبما أن جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص تدخل في نطاق الجرح، يعد الحكم بالإبعاد عليها جوازي، بعد أن كان وجوبي في جميع الجرائم بالإضافة إلى جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص، وكان نص المادة (42) قبل التعديل ينص على: " تقضي المحكمة

¹ قبل تعديل المادة (121) بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2016 كانت تنص على: "إذا حكم على أجنبي بعقوبة مقيدة للحرية في جنائية أو جنحة جاز للمحكمة أن تأمر في حكمها بإبعاده عن الدولة ويجب الأمر بالإبعاد في الجرائم الواقعة على العرض. ويجوز للمحكمة في مواد الجرح بالإبعاد بدلاً من الحكم عليه بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة للجنحة".

بإبعاد الأجنبي الذي يحكم عليه بالإدانة لارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وذلك بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها¹.

وتعقيباً على ذلك، نتفق مع المشرع عندما عدل نص المادة (42) بحيث جعل الإبعاد جوازي في الجرح المعاقب وفقاً لمراعاة أحكام المادة (121) من قانون العقوبات الإماراتي، حيث أن المشرع في قانون العقوبات جعل الإبعاد جوازي في الجرح، وبما أن جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات تعتبر جنحة فمن باب أولى جعل الحكم بالإبعاد فيها جوازي، وتخويل القاضي سلطة تقدير ظروف الجريمة وحالة مرتكبها ويحكم به وفقاً لما يراه مناسباً.

كما أننا نرى بأن مشرع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات كان مبالغاً بعض الشيء في تطبيق الحكم بالإبعاد بشكل وجوبي في جميع جرائم تقنية المعلومات وفي جريمة الإعتداء على خصوصية الأشخاص في المادة (42) قبل تعديلها، حيث أن الإبعاد تدبير جنائي وليس عقوبة وترتبط فكرة التدابير بالخطورة الإجرامية للمجرم، لذلك نرى بأن ليس جميع الإعتداءات على حرمة الحياة الخاصة تمثل خطورة إجرامية في مرتكبها وتستدعي الحكم بالإبعاد.

ثانياً: الأشراف والمراقبة

يعتبر الإشراف أو المراقبة من التدابير المقيدة للحرية، والتي يجوز للقاضي الحكم بها بناء

على ظروف وملابسات الجريمة.

¹ ومفاد ذلك كان الإبعاد وجوبي في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات وعلى جميع الجرائم الواردة فيه، وفقاً لنص المادة (42) قبل التعديل قضت المحكمة الاتحادية العليا بالإبعاد في القضية التي نتخلص وقائعها باستخدام أجنبي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في الإعتداء على خصوصية المجني عليها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بأن نشر صوراً إلكترونية لها، وطلبت النيابة العامة عقوبة طبقاً لأحكام المواد 1، 21/ الفقرة الأولى/ البند الثالث، والمادة 41، والمادة 42 من قانون جرائم تقنية المعلومات، "وقضت محكمة أول درجة غيابياً بحبس الطاعن ثلاثة أشهر عن التهمة المسند إليه وإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة" وعارض الطاعن على الحكم وقضت نفس المحكمة " بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه واعتباره كأن لم يكن والقضاء مجدداً بإدانة الطاعن ومعاقبته بالحبس شهراً واحداً عن التهمة المسندة إليه وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة المقررة ومصادرة الجهاز المستخدم بارتكاب الواقعة محل القضية" واستئنفت الحكم وقضت محكمة الاستئناف " بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضة وتأييد الحكم المستأنف " وطعن عليه وتم رفض طعنه -انظر حكم المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 104 لسنة 2017، جزائي، جلسة الثلاثاء الموافق 4 أبريل 2017.

مفهوم الإشراف والمراقبة

يقصد بالإشراف توفير وجود مرئي واستراتيجيات تدريب وأخرى حرفية، ويشمل تقديم التوجيهات والأنظمة والإدارة¹.

كما يقصد بالمراقبة فرض عدة قيود على حرية من ينزل به بهدف تحقيق اصلاحه وضمان تلائمة مع المجتمع عن طريق إتاحة الفرصة للجهة الإدارية المختصة بمراقبة سلوكه وتصرفاته، ومدى إمكانية الحيلولة بينه وبين الظروف التي قد تغرية بالعودة إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى².

ولقد نص المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على تدبير المراقبة في المادة (43) على أن: " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون يجوز للمحكمة أن تأمر بوضع المحكوم عليه تحت الإشراف أو المراقبة...".

الالتزامات التي ينطوي عليها تدبير المراقبة:

لم يتطرق المشرع إلى الالتزامات التي ينطوي عليها تدبير المراقبة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ولكن بالرجوع إلى تدابير الدفاع الإجتماعي المقررة في قانون العقوبات نصت المادة (139) بأن: " تسري على المراقبة المنصوص عليها في هذا الباب أحكام المادة (115)..."، ونصت المادة (115) من قانون العقوبات على أن: " المراقبة هي إلزام المحكوم عليه بالقيود التالية كلها أو بعضها وفقاً لما يقرره الحكم:

1- أن لا يغير محل إقامته إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة فإذا لم يكن له محل إقامة

عينت له هذه الجهة محلاً.

2- أن يقدم نفسه إلى الجهة الإدارية المختصة في الفترات الدورية التي تحددها.

¹ جون كولينز ونانسي باتريسيا أوبرين، قاموس دار العلم عرينود للمصطلحات التربوية، دار العلم للملايين، ص571.

² د.حسن محمد ربيع، المرجع السابق، ص358.

3- أن لا يرتاد الأماكن التي حددها الحكم.

4- أن لا يبرح مسكنه ليلاً إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة.

وفي جميع الاحوال تطبق القواعد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية¹

ومفاد ذلك بأن المراقبة في جرائم تقنية المعلومات بشكل عام وفي جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، هي تدبير من تدابير الدفاع الاجتماعي² المقيدة للحرية.

إلا أننا نرى بأن الإلتزامات التي تنطوي عليها الإشراف أو المراقبة في قانون جرائم تقنية المعلومات تختلف عن الإلتزامات التي تنطوي عليها في قانون العقوبات، وترجع علة الإختلاف في طبيعة جرائم تقنية المعلومات التي تستدعي بالإضافة إلى الإلتزامات السابقة التزامات أخرى تتماشى مع جرائم تقنية المعلومات.

وعليه يمكن أن تكمن المراقبة في مراقبة الشبكات المعلوماتية، أو النظام المعلومات الإلكتروني أو مراقبة وسائل تقنية المعلومات التي يستخدمها الجاني، كمراقبة برامج التواصل الاجتماعي التي يستخدمها الجاني (كالفيس بوك أو السناب شات أو الانستقرام)، أو مراقبة وسائل تقنية المعلوماتي كمراقبة هاتف الجاني أو الحاسب الآلي، كما يمكن من مراقبة الجاني بعدم الإرتياد إلى المحل أو الموقع الذي ارتكب فيها إحدى جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص

¹ تم تعديل نص المادة (115) بمرسوم قانون إتحادي رقم (7) لسنة 2016، وكانت قبل التعديل أن: "المراقبة هي إلزام المحكوم عليه بالقيود التالية كلها أو بعضها وفقاً لما يقرره الحكم:

1- أن لا يغير محل إقامته إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة فإذا لم يكن له محل إقامة عينت له هذه الجهة محلاً.

2- أن يقدم نسخة إلى الجهة الإدارية المختصة في الفترات الدورية التي تحددها.

3- أن لا يرتاد الأماكن التي حددها الحكم.

4- أن لا يبرح مسكنه ليلاً إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة."

² يقصد بتدابير الدفاع الاجتماعي إجراءات تأمر بها المحكمة في مواجهة من تثبتت خطورته الإجرامية دون أن تحكم عليه بعقوبة، فهي تدابير أصلية وليست إضافية للعقوبة، ومن ذلك إيداع المجرم المجنون في مصحة للأمراض العقلية، أو المراقبة -انظر د. غنام محمد غنام، المرجع السابق، ص 586.

كمنعه من الذهاب إلى مقاهي الإنترنت التي ارتكب فيه الجريمة أو يؤدي ذهابه إلى ارتكاب الجريمة.

مدة الإشراف أو المراقبة

لم يتطرق المشرع في المادة (43) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات إلى مدة الإشراف أو المراقبة التي يخضع لها الجاني كتدبير جنائي، على عكس قانون العقوبات الإماراتي فقد حدد الحد الأقصى للمراقبة بأن لا تزيد على ثلاث سنوات، حيث نصت المادة (139) من قانون العقوبات الإماراتي على أن: " ... ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة على ثلاث سنوات"، ومفاد ذلك أن المشرع لم يحدد لهذا التدبير حد أدنى واقتصر على تعيين حد أعلى، لذلك يتعين على القاضي أن يحدد في حكمه مدة هذا التدبير بحيث لا يزيد عن الحد الأقصى.

ونرى بأنه كان من الضروري أن يتدخل المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وينص صراحة على مدة المراقبة كتدبير جنائي في جرائم مكافحة جرائم تقنية المعلومات ويحدد الحد الأدنى والحد الأقصى لها أو على الأقل تحديد الأقصى لها كما فعل المشرع في المادة (139) من قانون العقوبات الإماراتي وجعل حداً أقصى ثلاث سنوات.

ثالثاً: الوضع في مأوى علاجي أو مركز تأهيل

الإيداع في مأوى علاجي¹ هو أيداع من ينزل به في مستشفى متخصص في علاج الأمراض العقلية أو العصبية أو النفسية ليعالج على نحو يزول به مره أو تخف وطأته، فتزول تبعاً لذلك خطورته الاجتماعية على نفسه أو على غيره².

¹ نصت المادة (137) من قانون العقوبات الإماراتي على أن: " يرسل المحكوم بإيداعه مأوى علاجياً إلى منشأة صحية مخصصة لهذا الغرض حيث يلقي العناية التي تدعو إليها حالته.

ويصدر بتحديد المنشآت الصحية قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العدل. وإذا حكم بالإيداع في مأوى علاجي وجب أن تعرض على المحكمة المختصة تقارير الأطباء عن حالة المحكوم عليه في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على ستة أشهر وللمحكمة بعد أخذ رأي النيابة العامة أن تأمر بإخلاء سبيله إذا تبين أن حالته تسمح بذلك"

² د.حسن محمد ربيع، المرجع السابق، ص 352.

أما إعادة التأهيل يقصد بها مجموعة العمليات أو الأساليب التي يقصد بها تقديم أو إعادة توجيه الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية، ويتضمن معنى التأهيل إثارة الحوافز الايجابية عن الشخص بحيث يؤمن بالقيم والمواقف الجديدة التي يراد غرسها في نفسه، فيحترم القوانين بعد أن كان متمرداً عليها، ويندمج في الحياة الاجتماعية بعد أن كان منعزلاً عنها¹.

مدة الإيداع في مأوى علاجي أو مركز تأهيل

يلاحظ على نص المادة (43) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بأنها لم تحدد مدة الإيداع في مأوى علاجي أو مركز تأهيل حيث نصت على: " ... أو وضعه في مأوى علاجي أو مركز تأهيل للمدة التي تراها المحكمة مناسبة... "

وتعقياً على ذلك كان على المشرع بأن يحدد المدة التي يخضع لها الجاني للإيداع في مأوى علاجي أو مركز تأهيل، بحيث يضع حد أدنى وحد أقصى يكون للقاضي سلطة تقديرية في الحكم بتدبير الإيداع في مأوى علاجي أو مركز تأهيل خلالها على حسب تداعيات كل حال.

ومن ناحية أخرى نرى بأن تدبير الإيداع في مأوى علاجي أو مركز تأهيل قد يكون ملائم في بعض الأحيان مع جريمة الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وذلك في إعادة توجيه و تأهيل الأشخاص المنحرفين من ارتكاب الجريمة مرة أخرى، وتوجيههم باستخدام وسائل تقنية المعلومات الاستخدام الصحيح الذي لا يؤدي إلى الإعتداء على خصوصية الأشخاص مرة أخرى.

¹ د.مصطفى محمد موسى، إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية، دار الكتب القانونية، سنة 2007، ص 12-13.

رابعاً: الحرمان من استخدام الشبكة المعلوماتية أو نظام المعلومات الإلكتروني أو وسيلة تقنية المعلومات

لقد استحدثت المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات تدبير الحرمان من استخدام الشبكة المعلوماتية أو نظام المعلومات الإلكتروني أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات في المادة (43) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

المقصود بالحرمان

وبشكل عام يقصد بذلك الحرمان هو منع الجاني من استخدام أي وسيلة أو نظام أو شبكة معلوماتية إذا ارتكب جريمة من جرائم تقنية المعلومات.

وتطبيقاً على جريمة الإعتداء على خصوصية الأشخاص يقصد بالحرمان، هو منع الجاني من استخدام أي وسيلة أو نظام أو شبكة معلوماتية إذا ارتكب إحدى جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في غير الأحوال المصرح به قانوناً.

ويثار التساؤل عن مدى الحرمان، فهل القاضي يحكم بحرمان الجاني من استخدام الوسيلة الإلكترونية أو النظام الإلكتروني أو الشبكة المعلوماتية التي استخدمت في ارتكاب الجريمة فقط أم له سلطة في توقيع الحرمان على استخدام جميع الوسائل أو الأنظمة أو الشبكات الإلكترونية حتى وأن لم يستخدمها في ارتكاب الجريمة؟

يفهم من نص المادة (43) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على أن للقاضي سلطة تقديرية في توقيع تدبير الحرمان من استخدام أي شبكة معلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات حتى وأن لم تستخدم في ارتكاب الجريمة، وعليه فلم يحدد المشرع توقيع تدبير الحرمان من استخدام الوسيلة أو الشبكة أو النظام الإلكتروني المستخدم في الجريمة فقط، حيث يمتد الحرمان من استخدام أي وسيلة الكترونية أخرى.

ومن الأمثلة على ذلك بأن يقضي القاضي بحرمان الجاني من إستخدام برنامج السناب شات الذي تم من خلالها نشر صورة للمجني عليه، أو حرمانه من إستخدام برنامج أخرى قد يؤدي إلى نشر صورة المجني عليه فالمستقبل.

مدة الحرمان

وأما عن مدة الحرمان فلم يتطرق المشرع في المادة سالفه الذكر إلى مدة هذا التدبير، لذلك تعتبر المدة سلطة تقديرية للقاضي، وعليه يجوز للقاضي أن يقضي بتدبير الحرمان من إستخدام الشبكة المعلوماتية أو استخدام نظام معلومات إلكتروني، أو استخدام أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات إلا أنه يجب أن يتطرق إلى مدة الحرمان والمنع.

لذلك حبذا لو أن المشرع تطرق إلى تحديد مدة الحرمان من إستخدام وسائل تقنية المعلومات، وجعل لهذا التدبير حد أقصى وحد أعلى بحيث يكون للقاضي سلطة تقديرية للحكم بين الحدين فقط.

والخلاصة يتمتع القاضي بسلطة تقديرية بالنسبة للتدابير الجوازية المذكورة، ويكون حكمه صحيح سواء قضى بها أم لم يقضى بها كونها تدابير جوازية، وسلطة القاضي التقديرية تكون من حيث الحكم بأحدى التدابير السابقة أو الجمع بين أكثر من تدبير أو عدم الحكم بأي تدبير، وكذلك تمتد سلطة القاضي التقديرية في تقدير مدة التدبير المحكوم به على حسب الخطورة الإجرامية للجاني والمدة التي يحتاجها لإزالة خطورته الجرمية.

الخاتمة

الحمد لله الذي قدر لنا التوفيق والنجاح في كتابة هذا البحث والوصول إلى مرحلة الخاتمة، بعد أن تعرضنا إلى موضوع أحكام جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص في ظل المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وآخر تعديلاته، ولقد تطرقنا إلى بداية ظهور فكرة حرمة الاعتداء على الحياة الخاصة وماهيته في القوانين الوضعية وبالأخص في التشريعات الإماراتية، وبعد ذلك إلى أركان جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص والعقوبة المقررة لتلك الجرائم.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي هي عبارة عن إجابة عن تساؤلات خاصة بموضوع البحث، وإلى بعض التوصيات التي يرى الباحث الأخذ بها لتعديل بعض النقاط الخاصة بجرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص على النحو التالي:

أولاً: النتائج

- 1- تختلف جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (378) من قانون العقوبات عن جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أن الأخيرة تعتبر من الجرائم الإلكترونية وتتطلب استخدام وسيلة من الوسائل الإلكترونية لتحقيق البنيان القانوني لها.
- 2- تتعدد صور جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص وحصرها المشرع بأربعة صور (الجرائم المتعلقة بالمحادثات والاتصالات، والجرائم المتعلقة بالتصوير، والجرائم المتعلقة بالنشر، والجرائم المتعلقة بتعديل أو معالجة الأحاديث أو الصور)، ولكل صورة محل سلوك جرمي وركن مادي مختلف عن الآخر، إلا أن الثلاث صور الأولى تتفق في الركن المعنوي الذي يتطلب قصد جنائي عام متمثل بالعلم والإرادة كما تتفق في العقوبة المقررة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائة وخمسون ألف درهم ولا تزيد عن

خمسمائة ألف درهم، وتختلف جريمة تعديل أو معالجة الصور عن الجرائم الأخرى من ناحية الركن المعنوي الذي تطلب قصد جنائي خاص متمثل في العلم والإرادة والباعث على ارتكاب الجريمة، كما تختلف في العقوبة المقررة التي لا تقل عن الحبس لمدة سنة والغرامة التي لا تقل مائتين وخمسون ألف درهم ولا تزيد عن خمسمائة ألف درهم.

3- استحدثت المشرع جريمة تعديل ومعالجة التسجيل أو الصور أو المشاهد في المادة (21/ الفقرة الثانية) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي لم ينص عليها قبل ذلك قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الملغي رقم 2 لسنة 2006، ولا قانون العقوبات.

4- يمكن تقسيم الوسائل الإلكترونية إلى أجهزة إلكترونية وبرامج إلكترونية، بحيث لا يمكن أن تتركب جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص بدون جهاز إلكتروني، وعلى العكس من ذلك بحيث يمكن أن تتركب الجريمة بدون برنامج.

5- هناك أختلاف في الأحكام القضائية المتعلقة بإعتبار الواتس آب وسيلة من الوسائل الإلكترونية لأرتكاب جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص، فقد تقرر بعض الأحكام بإعتبار الواتس آب وسيلة من الوسائل الإلكترونية، في حين ظهر حكم يقرر بأن الواتس آب لا يعتبر وسيلة من الوسائل الإلكترونية لإرتكاب الجرائم الإلكترونية.

6- عدل المشرع المادة (42) في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الخاصة بإبعاد الأجنبي بمرسوم قانون رقم (7) لسنة 2018، بحيث كان إبعاد الأجنبي وجوبي في حالة الحكم عليه بالإدانة في جميع جرائم تقنية المعلومات، إلا أنه بعد التعديل أصبح الحكم بإبعاد الأجنبي وجوبي في الجنايات والجرائم الواقعة على العرض وجوازي في الجنح، وما يهمننا في موضوع دراستنا بأن إبعاد الأجنبي أصبح جوازي بعد أن كان وجوبي في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص.

ثانياً: التوصيات

- 1- تكثيف الإهتمام التوعوي للمجتمع، وذلك بتوعيتهم بجرائم تقنية المعلومات وبالذات الجرائم التي تمثل إعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأشخاص، وكذلك توعيتهم بالمخاطر العقابية التي تقع على مرتكبي تلك الجرائم للحد منها.
- 2- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتنظيم أنشطة الأفراد على وسائل التواصل الإجتماعي، ويعني ذلك وضع ملاحظات لمستخدمين برامج التواصل الاجتماعي قبل ارتكاب جرائم تقنية المعلومات تنبههم بالأفعال التي تشكل جريمة، على سبيل المثال اذا أراد شخص نشر صورة في الانستقرام أو السناب شات تظهر له رسالة مصغرة سيعرض للمسألة القانونية في حالة النشر.
- 3- تسريع وتيرت المراجعة والاستمرار في تحديث النصوص القانونية المتعلقة بجرائم تقنية المعلومات لمواكبة التطور السريع في مجال التكنولوجيا.
- 4- ضرورة بأن يضيف المشرع في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات تدبير الخدمة المجتمعية إلى التدابير الجوازية، وذلك لمواكبة تعديل قانون العقوبات الإماراتي عندما أضاف في الماد (110) تدبير الخدمة المجتمعية إلى التدابير المقيدة للحرية.
- 5- ضرورة تحديد وسائل تقنية المعلومات المتداولة في الوقت الحالي على سبيل المثال وليس الحصر، وذلك لعدم ظهور أحكام قضائية مختلفة بشأن الوسائل المستخدمة، كالأحكام الصادرة بإعتبار الواتس اب وسيلة من وسائل تقنية المعلومات وظهور أحكام أخرى تقرر بأن الواتس اب لا يعتبر وسيلة من وسائل تقنية المعلومات.
- 6- تحديد مدة التدابير الجوازية في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بحد أدنى وحد أقصى، بحيث تكون للقاضي سلطة تقديرية بين الحدين، فعلى سبيل المثال أجاز المشرع للقاضي الحكم بتدبير الحرمان من استخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات ولكن لم

يحدد مدة الحرمان، لذلك نرى ضرورة النص على أن لا يقل الحرمان عن شهر ولا أن يزيد على ثلاث سنوات في جرائم الإعتداء على خصوصية الأشخاص.

7- توضيح بعض المصطلحات الواردة في المادة (21) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مثل لفظ التعديل والمعالجة والتشهير والمشاهد، لعدم التوسع في تفسيرها وتطبيقها التطبيق القانوني الصحيح في جرائم تقنية المعلومات.

8- حث الباحثين والدارسين في التعمق والإكثار من دراسة جرائم تقنية المعلومات، بحيث تدرس كل جريمة بشي من التفصيل، لما لهذه الجرائم المستحدثة من أهمية بالغة لتعرف عليها وعلى عقوبتها للحد من انتشارها.

المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب عامة

- 1- أ.د. إعاد علي الحمود القيسي: مبادئ القانون الدستوري وأنظمة الحكم، دراسة تحليلية مقارنة لدستور الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، س 2013م. 257.
- 2- حسن محمد ربيع، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة القسم العام.
- 3- جون كولنز ونانسي باتريسيا أوبرين، قاموس دار العلم عرينود للمصطلحات التربوية، دار العلم للملايين.
- 4- د.عبدالعظيم عبد السلام و د.سالم جروان النقبى: الضمانات الدستورية والجنائية لحقوق الإنسان وحرياته العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- 5- د.غنام محمد غنام، شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003.
- 6- د.فوزية عبدالستار، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1990.
- 7- د.محمد السعيد عبدالفتاح، الوجيز في شرح قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، القسم العام، طبقاً لحدث تعديل بالمرسوم بقون رقم (7) لسنة 2016، الطبعة الثانية، سنة 2018.
- 8- د. محمد محرم محمد علي ود. خالد محمد كفور المهيري، قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة فقهاً وقضاءً، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1992.
- 9- د.محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، النظرية العامة للجريمة والنظرية العامة للعقوبة والتدبير الاحترازي، دار النهضة، 1977.
- 10- د.مصطفى محمد موسى، إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية في القضايا الجنائية والإرهابية، دار الكتب القانونية، 2007.
- 11- د.هدى حامد قشقوش، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، 2010.

ثالثاً: كتب متخصصة

- 1- أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
- 2- آدم عبدالبديع آدم حسين، الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي يكفلها له القانون الجنائي، 1420هـ - 2000م.
- 3- أ. أندرية برتران ود. نقولا فتوش، الحق في الحياة الخاصة والحق في الصورة، مكتبة صادر ناشرون، الطبعة الأولى، 2003.
- 4- د. حسام الدين الأهواني، الحق في حرمة الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية.
- 5- د. حسني الجندي، التشريعات الجنائية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثالث، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2009.
- 6- د. خالد محمد كفوري المهيري، جرائم الكمبيوتر والإنترنت والتجارة الإلكترونية، دار الغرير للنشر، دبي، الطبعة الثانية.
- 7- أ. طارق عبده مرشد المعمرى، الحماية الجنائية للحق في حرمة المراسلات والمحادثات الشخصية الاتحادية والمحلية، دار نشر أكاديمية شرطة دبي، 1435هـ - 2014م.
- 8- د. عبدالرازق الموافي عبداللطيف، شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة " المرسوم بالقانون الإتحادي رقم 5 لسنة 2012"، الكتاب الثاني، 1437هـ - 2016م.
- 9- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم المستحدثة في نطاق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، دراسة متعمقة ومقارنة في جرائم الهاتف المحمول - شبكات الانترنت - والاتصالات - كسر شفرات القنوات الفضائية المدفوعة مقدماً، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
- 10- د. محمد رشاد القطعاني، الحماية الجنائية للحق في حرمة الاتصالات الشخصية، دراسة مقارنة بين القوانين المصري والإماراتي وبعض القوانين الأجنبية، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2014.
- 11- أ. محمد سالم الزعابي، الجرائم الواقعة على السمععة عبر تقنية المعلومات الإلكترونية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2014.

- 12- د.محمود عبدالرحمن محمد، نطاق الحق في الحياة الخاصة، دراسة مقارنة في القانون (الوضعي) الأمريكي- الفرنسي-المصري (والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 13- د.محمود محمد محمود، الجرائم الناشئة عن إستخدام الهواتف النقالة (جرائم نظم الإتصالات والمعلومات)، دراسة مقارنة في التشريع المصري والفرنسي والأمريكي والإنفاقيات الدولية والإقليمية، الكتاب الأول، دار الكتاب والوثائق القومية، 2017.
- 14- د.ممدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- 15- د.يوسف الشيخ يوسف، حماية الحق في حرمة الأحاديث الخاصة، دراسة مقارنة في تشريعات التنصت وحرمة الحياة الخاصة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

رابعاً: أبحاث قانونية

- 1- د.أسامة أحمد بدر، الحق في الصورة بين الخصوصية وحقوق الشخصية، بحث مقدم في مؤتمر حرمة الحياة الخاصة وتحديات العالم الافتراضي، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2014.

خامساً: الأحكام القضائية

- 1- مجموعة أحكام المحكمة الاتحادية العليا
- 2- مجموعة أحكام محكمة تمييز دبي
- 3- مجموعة أحكام محكمة نقض أبوظبي

سادساً: القوانين

- 1- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971.
- 2- قانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لعام 1987 وآخر تعديلاته سنة 2016.
- 3- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (5) لسنة 2012 وآخر تعديلاته سنة 2018.
- 4- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الملغي رقم (2) لسنة 2006.
- 5- قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم (5) لسنة 1985.